



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير

تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات

التنمية المستدامة

دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا

إعداد الطالبة:

خديجة عبيد

تحت إشراف

أ.د. قطاف ليلي

لجنة المناقشة

رئيساً

جامعة سطيف

أستاذ محاضر

د. عكي علواني عومر

مشرفاً ومقرراً

جامعة سطيف

أستاذة تعليم عالي

أ.د. قطاف ليلي

مناقشاً

جامعة سطيف

أستاذة محاضر

د. غراب رزيقة

مناقشاً

جامعة سطيف

أستاذ محاضر

د. رضوان سليم

مناقشاً

جامعة سطيف

أستاذ محاضر

د. بودرامة مصطفى

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التشكرات:

كل الحمد والثناء للمولى عز وجل أن وفقني في اختيار هذا الموضوع ويسر لي أمر إتمامه،
حمدا كثيرا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه.

أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذة المشرفة الأستاذة الدكتورة قطاف ليلي على ما قدمته لي من توجيهات
قيّمة سواءً من ناحية المنهجية أو من ناحية المضمون العلمي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والإرشاد والتوجيه، أثناء إنجاز هذا العمل.

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى قدوتي في الحياة والدي العزيز.

إلى والدي نبع الحنان والعطاء

حفظهما الله ورعاهما.

إلى جميع أفراد عائلتي.

إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

فهرس المحتويات المختصر

أ-د مقدمة عامة

الفصل الأول: الاقتصاد الرقمي: مفاهيم أساسية، تحديات هبليته ووجهه مستقبلية.

11 تمهيد

12 المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي: تطور وأصول نظرية

23 المبحث الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي واتجاهاته نحو العالمية

35 المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد الرقمي: التجارة الإلكترونية.

46 خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التجارة الدولية: بين مواكبة تطورات النظام التجاري الدولي ومواجهه تحديات التنمية المستدامة.

48 تمهيد

49 المبحث الأول: التجارة الدولية: أسس ومفاهيم نظرية

63 المبحث الثاني: التنمية المستدامة: قضايا وتحديات

73 المبحث الثالث: تقييم النظام التجاري الدولي الجديد في ظل تحديات التنمية المستدامة.

90 خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هبلة التجارة الدولية _ دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

92 تمهيد

93 المبحث الأول: اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي

105 المبحث الثاني: عوامل ظهور دول جنوب شرق آسيا على الساحة الدولية

124 المبحث الثالث: تطور هيكل التجارة الدولية لدول جنوب شرق آسيا

143 خلاصة الفصل

145 خاتمة عامة

151 الملاحق

158 قائمة المراجع

170 فهرس الجداول

171 فهرس الأشكال

172 فهرس المحتويات

امقدمة العامة

تمهيد:

إن الانتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحديثة خاصة منها تلك المرتبطة بالإلكترونيات ووسائل الإعلام والاتصال والإنترنت، فتح بوابة الولوج إلى عصر رقمي واقتصاد رقمي مبني على التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات. ولم يتوقف التوجه نحو الاندماج في هذا الاقتصاد الجديد عند التغيرات الهيكلية التي أضفاها على المستوى الدولي، بل وأصبح يشكل ميزة تنافسية للعديد من الدول في حين أنه يشكل تهديدا لتلك الدول التي مازالت متخلفة عنه.

لقد ساهمت شبكة الإنترنت بنموها الهائل وتضاعف مستخدميها خلال فترة وجيزة، في تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة بلا حدود، ثم تنامي دور الشبكة حتى أصبحت نواة الاقتصاد الرقمي ومركز التجارة الإلكترونية والتجارة الدولية ككل. وقد استطاعت التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي الدولي أن تفرض حضوراً متعاضداً في هذا الوقت إلى جانب تقنية المعلومات التي ساهمت بشكل كبير في تطوير بيئة الأعمال وإحداث نقلة نوعية في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات والذي امتد لكافة جوانب الحياة ليشمل كل قطاعات الأعمال العامة والخاصة.

لقد تغيرت اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي؛ فتمت صياغة نظريات جديدة تتماشى والتحويلات الهيكلية التي مست أسس التقسيم الدولي للعمل وغيرت مسار المبادلات الدولية. فبالاندماج في الاقتصاد الرقمي ومع قيام منظمة التجارة العالمية، ازدادت موجات التحرير والانفتاح التجاري لتصل إلى جميع دول العالم، فكانت آثارها على الدول متباينة بتباين ظروفها.

إذن؛ فمن أجل تعظيم القيمة الاقتصادية لا بد من استخدام تكنولوجيا حديثة في مجال المعلومات والاتصالات، والتي تغذي بدورها متطلبات التجارة الدولية التي توجهت نحو إيجاد أنماط جديدة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل، إضافة إلى ظهور آليات عالمية ميزت التجارة الدولية في ظل عالم المعرفة الذي لا يعرف الحدود؛ هذا ما أدى إلى قيام اقتصاديات دول فقيرة ومتخلفة ارتبطت بالتقنيات المتقدمة عالية التطور، لتصنع لنفسها مكانا بين الدول المتقدمة.

1- إشكالية الدراسة الرئيسية:

بناء على ما سبق تطرح الإشكالية الرئيسية نفسها:

ما هو دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة؟



2- التساؤلات الفرعية:

من الإشكالية الرئيسية تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يجب الإجابة عليها أولاً للإلمام بجميع جوانب الموضوع وتعبيد الطريق نحو الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

- هل تعتبر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فعلاً هي أساس التحول نحو الاقتصاد الرقمي؟
- هل يحقق النظام الاقتصادي الدولي الجديد العدالة الاقتصادية والاجتماعية والدولية؟
- هل يؤثر الاقتصاد الرقمي على أنماط التخصص والتقسيم الدولي للعمل؟
- كيف يؤثر الاقتصاد الرقمي على تطور هيكل المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا؟

3- فرضيات الدراسة:

بناءً على الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة الفرضية العامة للدراسة على النحو الموالي:

يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً جوهرياً في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة.

تندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الجزئية، والتي تتمثل في:

- تعتبر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم هي أساس التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومن أهم ملامحه.
- يعتبر النظام الاقتصادي الدولي الجديد نظام غير عادل اجتماعياً، واقتصادياً وتجارياً، وحتى دولياً الأمر الذي يشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة.
- أثار الاقتصاد الرقمي بموجات التقدم التقني والمعلوماتي القوية والسريعة على التجارة الدولية التي توجهت نحو إيجاد أنماط جديدة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- يعتبر اعتماد دول جنوب شرق آسيا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد أهم عوامل تطور هيكل مبادلاتها الدولية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مجموعة من النقاط، يمكن ذكر أهمها في:

- تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي، ومعرفة ما إذا كان يمثل بيئة عامة تشهدها جميع الدول أم أنه مفهوم عام لا يمكن الاندماج فيه إلا بشروط.
- تحديد موقع التجارة الدولية بين متطلبات الاقتصاد الرقمي وتحديات التنمية المستدامة.
- معرفة كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يدعم التنمية المستدامة بإتاحة الفرص لجميع الأفراد لتنمية قدراتهم وتحسين خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- الوقوف على ما إذا كان اندماج دول جنوب شرق آسيا في متغيرات الاقتصاد الرقمي هو فعلا السبب الجوهري الذي رفع اقتصادياتها ومستوى مبادلاتها الدولية، وصنع منها النمر الآسيوية وأشبالها.

5- حدود الدراسة:

مكانيا؛ تعتبر الدراسة دولية عامة في إطارها النظري خاصة عند التطرق إلى مراحل تطور الاقتصاد العالمي ومراحل تطور التجارة العالمية. لكن سيتم التركيز في إطارها التطبيقي على دول جنوب شرق آسيا.

زمانيا؛ في الإطار النظري تم التطرق إلى الفترة مابين النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرون. أما في الإطار التطبيقي فقد تمت دراسة هيكل المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا في الفترة الممتدة من 1946 إلى غاية سنة 2012. وقد تمت دراسة كل هذه الفترة رغم طولها للوقوف على الفروق الجوهرية بين متغيرات تطور الاقتصاد العالمي.

6- أهمية الدراسة:

- تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من عدة نواحي يمكن ذكر أهمها في العناصر الموالية:
- أهمية الإحاطة بمهية الاقتصاد الرقمي ومفهوم الاندماج فيه الذي ما زال يواجه تناقضات وإشكاليات متباينة حسب الدول.
 - أهمية الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا خاصة أنها والدول العربية كانت لهما نفس البداية.
 - الوقوف على ما إذا كان اندماج دول جنوب شرق آسيا في متغيرات الاقتصاد الرقمي هو فعلا السبب الجوهري الذي رفع اقتصادياتها ومستوى مبادلاتها الدولية، وصنع منها النمر الآسيوية وأشبالها.

- لها السبق في معالجة هذا الموضوع؛ نظريا من خلال الربط بين متغيرات الاقتصاد الرقمي وتطور التجارة الدولية من جهة، والربط الواضح والصريح بين التجارة الدولية وأهم القضايا التي نادى بها التنمية المستدامة من جهة أخرى. أما تطبيقيا، فمن خلال دراسة هيكل المبادلات الدولية وتطور نوعية الصادرات والواردات لـ 11 دولة من سنة 1948 إلى غاية 2012 للوقوف على تأكيد أو نفي الفرضية الرئيسية.

7- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- لقد تم اختيار هذا الموضوع دون غيره، لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية، يمكن ذكر أهمها في النقاط الموالية:
- أهمية التجارة العالمية وتقييم تطور هيكل المبادلات الدولية من عدمه في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. والرغبة في الوقوف على المفاهيم الصحيحة للاقتصاد الرقمي وكيفية الاندماج فيه للاستفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته.
- حداثة الدراسة وموضعها محل نزاع عند الدول المتقدمة في حين انعدامها تقريبا في الدول النامية وأولها الدول العربية، رغم أهميتها وأهمية ما تحمله في طياتها.
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع واندراجه تحت محاور التخصص. إضافة إلى اليقين الشخصي بأهمية هذه الدراسة.
- الرغبة في الوقوف على عوامل تطور دول جنوب شرق آسيا للاستفادة منها كتحجبة يمكن تطبيقها في الدول النامية وخاصة منها العربية.

8- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، التجارة الدولية والتنمية المستدامة؛ وتتبع تطورها التاريخي وتحليل علاقة الربط بين هذه المتغيرات الثلاثة. اعتمد الجزء التطبيقي على المنهج التاريخي المقارن عند دراسة التطور التاريخي لهيكل المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال فترة الدراسة [1948-2012]، في حين اعتمد على المنهج الإحصائي عند إجراء الحسابات واستخدام برنامج Microsoft office Excel، إضافة إلى تحليل بيانات وإحصاءات الدراسة التي تعتمد على المنهج التحليلي.

9- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات والعراقيل التي تمت مواجهتها لإتمام هذه الدراسة نجد:

- من جهة وفرة المراجع وقدم الكتابات المتعلقة خاصة بنظريات التجارة الدولية والتي لم تأخذ حيزا واسعا في الدراسة من ناحية الأهمية؛ الأمر الذي شكل صعوبة في تلخيصها بالشكل المطلوب. ومن جهة أخرى ندرة المراجع المتعلقة بصلب الدراسة، وتقريبا انعدامها باللغة العربية؛ الأمر الذي أدى إلى صعوبة الترجمة والربط بين متغيرات الدراسة.

- من الصعوبات التي تمت مواجهتها أيضا خلال إنجاز هذه الدراسة كانت في الجزء التطبيقي؛ فكما هو معلوم ليس من السهولة بمكان دراسة المبادلات الدولية بتفاصيلها؛ صادرات وواردات السلع بمكوناتها الثلاث وصادرات وواردات الخدمات لـ 11 دولة خلال الفترة من 1948 إلى غاية 2012، أي إحصائيات 64 سنة لـ 10 متغيرات كانت تؤخذ كل سنة على حدى.

10- الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة فيمكن الجزم بعدم وجود دراسات مطابقة لموضوع الدراسة، إلا أنه يمكن الإشارة لبعض الدراسات المشابهة والتي تم من خلال الاطلاع عليها اختيار موضوع الدراسة. تناولت هذه الدراسات دراسة أحد المتغيرات، أو دراسة العلاقة بين تطور الاقتصاد العالمي وهيكل المبادلات الدولية كما هي مبينة في أغلب الدراسات. وقد تم التركيز على الدراسات التي تتناول اتجاهات التجارة الدولية الحديثة لما لها من علاقة وطيدة بموضوع الدراسة. فتم انتقاء أهم خمسة دراسات؛ تتمثل في:

- الدراسة الأولى:

دراسة حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية؛ أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006؛

قام فيها الباحث بتقييم النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تحليل مراحل تطوره وانعكاساته على التنمية وعلى اتجاهات التجارة الدولية. ليركز بعد ذلك على اتجاهات التجارة الدولية في ظل التقسيم الدولي الجديد وانعكاساته على الدول النامية من تبعية تجارية، تكنولوجية ومالية.

كما تعرض الباحث في دراسته إلى العولمة الاقتصادية وأدواتها وانعكاساتها على النظام التجاري الدولي الجديد؛ والذي خصص له جزء كبير من الدراسة؛ فتناول مراحل تطوره من الجات إلى قيام المنظمة التجارة العالمية بجولاتها ومؤتمراتها. ليتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلى الوقوف على الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية.

- الدراسة الثانية:

دراسة جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي؛ كتاب منشور عن دار البداية، 2010؛

تطرق الكاتب إلى تفاصيل مراحل تطور الاقتصاد العالمي وصولاً إلى الاقتصاد الرقمي، وأثر ذلك على التجارة الدولية، ثم أخذ يفصل في كل ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي من مفاهيم أساسية، أسس ومتغيرات.

توصلت الدراسة إلى مقارنة جوهرية بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي، والتي من خلالها تم استقاء التغيرات الهيكلية التي مرت بها التجارة الدولية، إضافة إلى إحاطة الدراسة بأحد أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي ألا وهي التجارة الرقمية أو التجارة الإلكترونية.

- الدراسة الثالثة:

Tatyana P. Soubbotina and Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth: Meeting the Challenges of Global Development, **Chapter 12: Globalisation and International trade**, World Bank: Washington, 2000;

هذه الدراسة أشرف عليها البنك الدولي، والمحرور الذي كان ذو علاقة بموضوع الدراسة والذي تمت الاستفادة منه كان بعنوان "العولمة والتجارة الدولية"؛ عاجلت الدراسة إشكالية أن العولمة هي التي عززت وبشكل أساسي النمو الاقتصادي لاقتصاديات دول شرق آسيا خاصة منها النور الآسيوية. ولكن ليست جميع الدول النامية استطاعت أن تستفيد من ذلك، فهي لم تندمج في العولمة بشكل متساوٍ؛ فتقدم من تقدم وتخلف من تخلف.

كما تطرقت الدراسة في طياتها إلى دور التكنولوجيا والعمولة في تزايد التحرير التجاري وأسواق رأس المال، وفصل في ذلك أكثر من خلال دراسة تطور النظام التجاري الدولي من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، ليصل في نهاية المطاف إلى تحديد فوائد ومساوئ التجارة الحرة، التي استنكر من مساوئها غياب العدالة التجارية، واقترح إلزامية أن تكون جميع الدول منفتحة على التجارة الخارجية بشكل متساوٍ.

- الدراسة الرابعة:

The limits to Globalization: Technology Districts and International Trade, by Michael Storper, Clark University: United States, 1992;

هذه الدراسة بعنوان "حدود العولمة: مناطق التكنولوجيا والتجارة الدولية"، طرح الباحث في هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين المناطق كثيفة التكنولوجيا ونمو المبادلات الدولية لهذه المناطق. ثم انتقل ليركز على تزايد التخصص في الصادرات كدليل على نوعية المنتجات المميزة التي تقوم بتصديرها الدول الصناعية المتقدمة. استند في دراسته على نظرية اقتصاديات الحجم ليصل كنتيجة إلى أن العامل التكنولوجي هو الذي يمثل الميزة التنافسية للمُصدّر المتخصص.

كما أكد الباحث في دراسته على مدى أهمية التعلم التكنولوجي، والذي يساعد الشركات على الجمع بين ميزتي التخصص والمرونة لاكتساب ميزة تنافسية تقنية أكبر، تساعد على توجيه الصادرات أكثر وتموقعها وانتشارها بشكل أكثر فاعلية. ليختم الباحث دراسته بدراسة مساهمة التخصص التكنولوجي لثلاث دول -إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، في تطوير هيكل المبادلات الدولية لهذه الدول.

- الدراسة الخامسة:

Albert J. Menkveld, **Electronic trading and market structure**, The Future of Computer Trading in Financial Markets, 10 August 2011.

توضح الدراسة اتجاهات رؤوس الأموال التجارية في القرن 21، إضافة إلى أنها تدرس العلاقة بين حجم نشاط السوق وحجم المبادلات التجارية المتزايد والمتسارع.

كما أشار الباحث أيضا من خلال هذه الدراسة إلى ظهور دول جديدة في عمليات التبادل الدولي نتيجة اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما زاد من حدة المنافسة في الأسواق الدولية. وقد تطرقت الدراسة إلى ماهية التجارة الإلكترونية وأهم التحديات التي تواجهها في هذا العصر الرقمي.

11- خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية ومختلف الإشكاليات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء متمثلة في ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول؛** ستنم فيه دراسة تطور الاقتصاد العالمي وانتقاله من مرحلة الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي؛ الاقتصاد الرقمي. لتغوص الدراسة في مفهوم الاقتصاد الرقمي انطلاقا من الماهية، الأسس والافتراضات التي يقوم عليها، متطلباته واتجاهاته نحو العالمية، ليتم ختمه بدراسة أحد أهم تطبيقاته وهي التجارة الإلكترونية.

- **الفصل الثاني؛** سيتم في هذا الفصل دراسة إشكالية موقع التجارة الدولية بين مواكبة تسارع وتيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومسايرة النظام التجاري الدولي الجديد من جهة، ومواجهة تحديات التنمية المستدامة وما تعالجه من قضايا وسلبات خلفتها سياسات هذا النظام الجديد من جهة أخرى؛ وقد تم ذلك بتقييم النظام التجاري الدولي الجديد في ظل تحديات التنمية المستدامة واقتراح التجارة العادلة كبديل.

- **الفصل الثالث؛** يتناول الفصل الثالث اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي؛ يتناولها أولا بصفة عامة، عن طريق مجموعة من النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الدولية، ثم عرض مختصر لأهم مراحل تطور التجارة الدولية وعوامل ذلك. ثم تأتي دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا لتمثل الإثبات التطبيقي لأثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية؛ حيث أن هذه الدول لولا استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومرونتها مع متغيرات الثورة المعلوماتية لما كانت ستظهر على الساحة الدولية.

الفصل الأول:

الاقتصاد الرقمي: مفاهيم أساسية، تحديات هيكليّة ووجهة مستقبلية

تمهيد:

لقد مرّ الإنسان بعدة مراحل في مسيرة حياته؛ من أهمها انتقاله من مرحلة الصيد والزراعة إلى الصناعة، وصولاً إلى مرحلة المعلوماتية. فكل هذه التغيرات بقدر ما هي اجتماعية فهي بذات الوقت اقتصادية، فهي عبارة عن محطات هيكلية لتطور الاقتصاد العالمي. انعكست هذه التحولات بشكل أو بآخر على أسس التفكير الاقتصادي على المستوى الدولي، بل وأيضاً على مستوى الفرد والمجتمع الذي أصبح بإمكانه الحكم على مدى جدواها من عدمه.

من هذا المنطلق وبعد بداية الثورة المعلوماتية بات مجتمع اليوم يدرك الفارق الكبير بين مراحل تطور الاقتصاد العالمي خاصة بين الحقبين الأخيرتين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الرقمي. فرغم عدم الحسم في مابين الفترتين تبقى ثورة المعلومات والاتصال هي أساس قيام النظام الاقتصادي الجديد والذي يعتمد أساساً على المعرفة البشرية.

بناءً على هذا الأساس سيتم في هذا الفصل تناول العناصر الموالية:

- المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي: تطور وأصول نظرية.
- المبحث الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي وأجهزته.
- المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد الرقمي: التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: الاقتصاد الرقّمي: تطور وأصول نظرية.

إن الاقتصاد الرقّمي يعتبر آخر حلقات النمو التاريخي للاقتصاد العالمي والمتطور من العصر البدائي القائم على الزراعة إلى الثورة الصناعية، وصولاً إلى مرحلة سيطرت فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ونظراً للتغيرات الهيكلية التي طرأت على أسس التفكير الاقتصادي خلال تطور الاقتصاد العالمي، سيتم في هذا المبحث دراسة العناصر الموالية:

- تطور الاقتصاد العالمي؛
- ماهية الاقتصاد الرقّمي؛
- أسس وافتراضات الاقتصاد الرقّمي؛

المطلب الأول: تطور الاقتصاد العالمي.

إن الاقتصاد العالمي مرّ بمجموعة من موجات التغيير الحاسمة، والتي أدّت إلى تكوّنه، تبلور مفهومه وتطوّره، وصولاً إلى المفهوم الجديد لاقتصاد اليوم؛ ألا وهو الاقتصاد الرقّمي. ولذلك سيتناول هذا المطلب بوادر ظهور الاقتصاد الرقّمي من خلال مراحل تطور الاقتصاد العالمي وصولاً إلى الاقتصاد الرقّمي، السمات الأساسية لتطور الاقتصاد العالمي، وبناءً على ذلك سيتم استنباط الأسس المتغيرة للتفكير الاقتصادي في ظل تطور الاقتصاد العالمي.

1- مراحل تطور الاقتصاد العالمي:

اتفق الاقتصاديون على تقسيم النشاط الاقتصادي التقليدي إلى ثلاث قطاعات أساسية؛ تتمثل في الزراعة، الصناعة والخدمات. استمرّ هذا التقسيم إلى غاية أواخر الستينات، أوائل السبعينات من القرن 20م أين تمت إضافة قطاع المعلومات كقطاع رابع. وقد شكلت هذه القطاعات أهم المحطات التاريخية التي مرّ بها الاقتصاد، ويمكن توضيحها في الآتي:

1-1- الاقتصاد الزراعي (الثورة الزراعية):

إن ظهور النشاط الزراعي يعود إلى قدم الأزل أين اجتمع البدائي؛ فقد كان معظم الناس يعيشون في جماعات صغيرة متنقلة أو عبارة عن قبائل تسعى للحصول على الطعام عن طريق المحاصيل الزراعية، الصيد البحري والبري أو برعي المواشي.

وهكذا ظهرت الزراعة كنقطة بداية لرحلة الإنسان مع النشاط الاقتصادي، وبدأت الثورة الزراعية تنشر أسلوباً جديداً للحياة من خلال القرى والمستوطنات والأرض المحروثة.

وقد اتسم الاقتصاد الزراعي كونه البدايات الأولى والحقيقية للنشاط الاقتصادي بمجموعة من الخصائص تتجلى في¹:

- تتمثل الطاقة في القوة العضلية البشرية أو الحيوانية، أو من الرياح والماء والشمس والغابات؛ وهي طاقات قابلة للتجديد.
- يتم تصنيع البضائع والسلع يدوياً.
- السوق محدودة بمحدودية وسائل الاتصال والمواصلات وحصرها في عربات الباعة المتجولين بين الأرياف.
- تنحصر وحدة الإنتاج الاقتصادية في أغلب الأحيان في الأسرة.
- ينحصر النشاط الاقتصادي في قطاعين اثنين: قطاع ينتج فيه الناس حاجاتهم الشخصية، وقطاع يستخرج الإنتاج للتجارة والمقايضة.

1-2- الاقتصاد الصناعي (الثورة الصناعية):

إن فترة الثورة الزراعية استمرت دون تحديات حتى عام 1750 تقريباً؛ أين بدأ عالم جديد يتشكل، ويعتبر الاقتصاد من أهم محركاته الحيوية.

إن بداية عصر الثورة الصناعية لم يكن مجرد مداخن ومصانع، بل كانت نظاماً اجتماعياً غنياً متعدد الجوانب، لمس كل مظهر من مظاهر الحياة الإنسانية، وحارب كل ظاهرة من مظاهر الفترة الأولى. ويمكن تلخيص أهم ما ميّز الاقتصاد خلال هذه الفترة في العناصر الموالية²:

- اعتمد الاقتصاد على الطاقة الاستخراجية من الفحم الحجري، الغاز، البترول،... أي الطاقات الناضبة.
- المجتمع الصناعي يتمثل في مجتمع السلطة المركزية وتسلسل الطبقات.
- كان المصنع الحديث بآلاته وتجهيزاته هو الرمز الحقيقي لمجتمع الصناعة، ومركز إنتاج بضائعه.
- كانت الآلة البخارية هي بداية الابتكار التكنولوجي الأساسي وجوهر العملية الإنتاجية والقوة المحركة لها.

¹ - جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان، 2010، ص.ص: 24-28.

² - باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة... شعاع للنشر والعلوم: حلب، سورية، 2010، ص.ص: 32-36.

- اتسعت السوق في المجتمع الصناعي وتعددت نتيجة تطوّر وسائل النقل والاتصال، اكتشاف قارات جديدة وزيادة القدرة الشرائية للمستهلكين.
- كما أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية؛ فالهيكل الاقتصادي الصناعي يفصل الإنتاج عن الاستهلاك بشكل تام، والمؤسسة عن البيت، إضافة إلى الانقسامات الأخرى في مجال المال والأعمال، والتخصص في العمل لصالح العملية الإنتاجية.

وقد زادت حدّة وتيرة تسارع الثورة الصناعية أين مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. فبعد الحرب العالمية الثانية انتقل الاقتصاد من المحلية إلى العالمية، وظهرت القطبية الثنائية -الرأسمالية والإشتراكية- وقام النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يتكون من ثلاثة مكونات: **النظام النقدي الدولي** -صندوق النقد الدولي، النظام المالي الدولي -البنك الدولي، والنظام التجاري الدولي -اتفاقية الجات وجولانها. ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلى غاية المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي في منتصف التسعينات وإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

1-3- الاقتصاد الرقمي (الثورة المعلوماتية):

إنه الاقتصاد ما بعد الصناعي؛ الاقتصاد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات كأهم عنصر من عناصر الإنتاج. تبقى فترة ظهوره يسودها الغموض والالتباس فلا يمكن الحسم في تاريخ محدد يفصل بين الفترتين إلا أنها ترجح فترة منتصف عقد السبعينات كنقطة بروز وظهور للاقتصاد الرقمي على الساحة الدولية. وتظهر أهم معالمه من خلال الآتي¹:

- سيطرة المنظمات الدولية -صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية- على الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى نظام دولي جديد يحكم نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.
- الوصول إلى قاعدة جديدة للطاقة تتمثل في الطاقات البديلة.
- التقدم التقني المتسارع للفروع العلمية جميعها سواء القديم منها أو الجديد.
- التطورات المذهلة في وسائل الإعلام والاتصال، والتي أصبحت أقوى نفوذاً.
- نفوذ وسيطرة قطاع الخدمات والمعلومات على باقي القطاعات.

¹ - باسم غدير غدير، مرجع سابق، 2010، ص.ص: 41، 42.

- التحول من المفاهيم المادية إلى المفاهيم الإلكترونية؛ كتحويل النقود الورقية إلى النقود الإلكترونية، وظهور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية... إلخ.
- ميل التخصص الدولي للعمل إلى قطاع الخدمات، حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن العمالة في الدول المتقدمة لعام 1992 تتوزع كالتالي: الزراعة 4%، الصناعة 31%، والخدمات 65%¹.
- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد، وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية.
- دخول الانترنت واستعمالها في التبادل التجاري الرقّمي.
- التحول نحو الخصخصة والتخلي عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص، والتخطيط التأثيري. والاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي.
- وهكذا انتشرت ظاهرة العالمية ورقمنة الاقتصاد على كافة المستويات الانتاجية، التمويلية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية؛ أي عالمية الاقتصاد الرقّمي وسيطرة الشركات عابرة القارات على رأس النشاط الاقتصادي العالمي.

2- سمات تطور الاقتصاد العالمي:

- أصبح الاقتصاد العالمي الحالي أكثر عولمة وتدويلاً؛ فقد أصبح يقوم على مبادئ الاقتصاد الرقّمي والقوانين الموضوعية للتقسيم الدولي للعمل، وتدويل الإنتاج ورأس المال. فأصبح يتميز بالسمات الموالية²:
- التطور العميق للتقسيم الدولي للعمل والمتمثل في التخصص الدولي وتدويل الإنتاج ورأس المال.
 - تسارع وتائر نمو التجارة الدولية على نحو يفوق وتائر نمو الإنتاج الصناعي.
 - السرعة العالية لحركة عوامل الإنتاج (رأس المال، القوى العاملة، التكنولوجيا والمعلوماتية) على المستوى الدولي.
 - عولمة ميدان التبادل السلعي الدولي والتدفقات الرأسمالية.
 - هجرة اليد العاملة والمعلوماتية.

¹ - جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، 2010، ص: 47.

² - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: بيروت، 2010، ص: 26-30.

- نشوء وتطور الاقتصادات الوطنية ذات الطابع الانفتاحي، مع التحرير الكامل للتجارة الدولية ومختلف أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية.
- هيمنة الأسواق المالية على أسواق السلع والموارد وظهور الاقتصاد المالي العالمي.
- التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصالات وأنظمة المعلوماتية، فأصبحت المعرفة أهم عنصر من عناصر الإنتاج.
- سيطرة الشركات عابرة القارات والمؤسسات الدولية على الاقتصاد العالمي. وتوسع السوق الاقتصادية مساحةً نظراً لعدم تقيدها بالحدود الجغرافية للأسواق خاصة بعد إدخال مصطلح المجتمعات والأسواق الافتراضية¹.

3- الأسس المتغيرة للتفكير الاقتصادي في ظل تطور الاقتصاد العالمي:

إن تدرج الاقتصاد العالمي من مادي تقليدي إلى اقتصاد رقمي وما صاحب هذا التطور من خصائص وميزات، جلب إلى عالم الأعمال الكثير من التغيرات المتسارعة؛ والتي يمكن إيجازها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: الأسس المتغيرة بتغير الفكر الاقتصادي.

الأساس	التفكير الاقتصادي القديم	التفكير الاقتصادي الجديد
الموارد الاقتصادية	محدودة ومقتصرة على الموارد المتاحة في الأرض.	محدودة وغير محدودة باعتبارها أفكاراً ومعلومات.
عامل الإنتاج الأساسي	رأس المال والعمالة.	الإبداع والمعرفة.
مبدأ الثروة	ثبات المجموع الفعلي للأشياء المادية.	المعرفة والأفكار الكلية في تزايد.
القانون الاقتصادي الأساسي	العوائد متناقصة بسبب ندرة الموارد وينتج عن ذلك ازدياد تكلفة الوحدة الواحدة.	العوائد متزايدة لأن تكرار الاكتشافات يؤدي إلى هبوط تكاليف الوحدة الواحدة.
الملكية تعني	حقوق ملكية الأشياء إلى الأبد.	حقوق ملكية براءات اختراع لمدة محدودة.
الأسواق تعمل كـ	أسواق سلعية قائمة على نفس المنتجات والموارد وبالتالي فهي مستقرة نوعاً ما.	أسواق قيمة مضافة قائمة على منتجات مختلفة بشكل متميز وموارد فكرية فريدة وهي ديناميكية.
العمل منظم بواسطة	تقسيم العمل.	شبكات تعامل بين أعداد ونظراء.
ديناميكية النظام هي	تحدث مأساة عندما يشترك الأفراد في مورد واحد ويتم استهلاكه.	لا يحدث أي نقص في المورد عندما يتم اقتسام الأفكار.

¹ - فاتح مجاهدي، الاقتصاد الرقمي ومتطلباته، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، يومي 5/4 ديسمبر 2007، ص:ص: 8,9.

الأهداف الاقتصادية الرئيسية هي	الإنتاج الكفاء واستخلاص الكفاءات من العمل والآلات وتحقيق التشغيل الكامل.	تدعيم الاكتشاف المستقبلي من خلال تنمية الإبداع البشري والمعرفة لتحقيق أعلى دخل.
خلق القيمة من خلال	سلاسل قيمة مكونة من علاقات بسيطة تشبه خط الإنتاج والسعي وراء خفض التكاليف.	شبكات قيمة مؤلفة من علاقات معقدة وديناميكية ومعتمدة على بعضها والسعي وراء الجودة العالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقّمي، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان، 2010، ص:102.

فاتح مجاهدي، الاقتصاد الرقّمي ومتطلباته، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقّمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، يومي 5/4 ديسمبر 2007، ص:9.

المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد الرقّمي.

يساعد الاقتصاد الرقّمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، وزيادة فرص التجارة الدولية، والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي. فما هو الاقتصاد الرقّمي؟ ما معالمه وخصائصه؟ وماهي العناصر المكونة له؟ هذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

1- تعريف الاقتصاد الرقّمي:

يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي وضعت من قبل مجموعة اقتصاديين وباحثين درسوا وتعمقوا في مفهوم هذا الاقتصاد الجديد؛ والذي مازال لم يستكمل تطوره من ناحية البنية المنهجية المفاهيمية وأدوات التحليل العلمي للأسس المرشدة لممارساته المختلفة¹.

فيعرف الدكتور جعفر حسن جاسم الاقتصاد الرقّمي بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقّمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال. وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقّميات أو المعلومات الرقّمية، الزبائن الرقّمية والشركات الرقّمية، التكنولوجيا الرقّمية مثل تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الخلوية، والحوسبة)، والمنتجات الرقّمية (قواعد ومستودعات البيانات،

¹ - نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ: الرياض، 2004، ص:81،82.

الأخبار أو المعلومات، البرمجيات، كتب ودوريات الوب، الألعاب الإلكترونية، والموسيقى على الوب، وكذلك المنتجات المادية المزودة بالمعالجات المصغرة وقدرات التشبيك"¹.

ويعرفه Mc-Kay و Atkinson على أنه الاستخدام المكثف والمتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الجوانب الاقتصادية. وهو اقتصاد الوفرة والإفاضة في الأفكار المواهب والموارد وحتى في فرص العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينة².

كما يقصد بالاقتصاد الرقّمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية السائدة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما³.

ومن هذا المنطلق ورغم تعدد التعاريف والمصطلحات ولكن يبقى المفهوم واحداً؛ فسواءً الاقتصاد الرقّمي، اقتصاد المعرفة أو اقتصاد المعلومات إلا أنها تبقى نتاج ما حققه الانسان من تقدم حضاري خلال وجوده على الأرض، نتاج ظهور الثورة المعلوماتية والتي تعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاج المعلومات، تنظيمها وتخزينها، نقلها ومبادلتها، استخدامها واستثمارها. فكل تلك المصطلحات تعلن قيام نظام اقتصادي جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية⁴.

إنها تمثل امتداداً واحداً في المفاهيم والدلالة مشيرة إلى كل المتغيرات العميقة والواسعة المتحققة في مجال إنشاء الثروة بالاعتماد على المعلومات والمعرفة والرقّميات، استخدام التكنولوجيا الرقّمية، استخدام الشبكات في الأنشطة الاقتصادية، وأشكال العمليات والأنشطة والصفقات الخاصة بالتجارة والأعمال الإلكترونية.

¹ - جعفر حسن جاسم ، مرجع سابق، 2010، ص.ص: 22-24.

² - Edward J.Malecki and Bruno Moriset, **Digital Economy: Business organization, production processes, and regional developments**, Routledge Taylor and Francis Group: London and New York, 2008, P: 13.

³ - فريد النجار، الاقتصاد الرقّمي: الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2007، ص: 25.

⁴ - رجي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص: 172.

2- خصائص الاقتصاد الرقمي:

- يتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص والميزات التي ميزته بطبيعته عن الاقتصاد التقليدي أو بالأحرى الاقتصاد الصناعي، من أهمها:
- في الاقتصاد الرقمي يختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين المحلي والدولي.
 - يتطلب الاشتراك الفعال في الاقتصاد الرقمي توفر البنية التحتية المناسبة مثل شبكات الكهرباء وشبكات التليفونات، انخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، توفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية¹.
 - صارت المعلومة مركز قوة في المجتمعات المعاصرة في عصر الثورة المعلوماتية، وأصبح التوجه الاقتصادي قائم على أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها، كعامل إنتاج أساسي قادر على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق النمو المستدام².
 - هو الاقتصاد اللاحدودي أين تهاوت القيود والحدود الاقتصادية التقليدية، وتقلصت جدوى القوانين والتشريعات الحالية³.
 - التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن والتركيز على خدمة المستهلك؛ فالتنافس العالمي، الانترنت، الشبكة العنكبوتية، تحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين، كلها عوامل وضعت قوة كبيرة في أيدي المستهلكين.
 - انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة في حين الحاجة للتعلم المستمر مدى الحياة في ظل عصر المعرفة⁴.
 - يتسم الاقتصاد الرقمي بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.

¹ - فريد النجار، مرجع سابق، 2007، ص: 26.

² - عبد السلام الدويبي، المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، 2004، ص: 46.

³ - Erik Brynjolfsson and Brian Kahin, **Understanding the Digital Economy: data, tools, and research**, Massachusetts Institute of technology, 2000, P: 25.

⁴ - جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، 2010، ص: 92-100.

- يعد الاقتصاد الرقّمي أقل استهلاكاً للطاقة والوقود من الاقتصاد التقليدي، ويعود ذلك إلى طبيعة منتجاتها ذاتها، ومن الممكن أن يكون منتجاً للطاقة.

3- العناصر المكونة للاقتصاد الرقّمي:

بناءً على التعاريف السابقة والخصائص المميزة للاقتصاد الرقّمي يمكن توضيح العناصر المكونة له في الآتي¹:

- **المنتجات الرقّمية:** لا تعني رقمية المنتجات تلك البرامج الإلكترونية فقط، بل تتعدى ذلك إلى العديد من المنتجات المادية الملموسة التي خضعت للرقمية والخدمات الحكومية. أهم ما يميز المنتجات الرقّمية عن غيرها إمكانية انتاجها وفقاً لرغبات العملاء وبشكل تفصيلي. كما أنها متميزة بتكاليفها المنخفضة وربحية مبيعاتها.

- **المستهلكون:** تزايد عددهم نظراً لسهولة عمليات التبادل بالنسبة لهم وزيادة قدرتهم على الاختيار وحتى المساومة.

- **البائعون:** هم في تزايد مستمر ومعروضهم البيعي أيضاً نظراً لانتفاء وجود الحدود الجغرافية وقلة حواجز الدخول.

- **المنظمات المسؤولة على الهياكل القاعدية:** هي تلك المنظمات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الإلكترونية إضافة إلى الهيئات الاستشارية من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقّمي.

- **الوسطاء:** لهم دور جوهري فهم المسؤولون عن خلق السوق الافتراضي، لكونهم المسؤولين عن جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتوفيرها للعملاء والبائعين حتى يستطيعوا الجمع والمواءمة بينهم قصد إتمام المبادلات.

- **الخدمات الداعمة:** والتي تتعدد أشكالها من تقديم شهادات تضمن التعامل مع البائعين تعرف بشهادات الثقة، والتي تدعم قيامه واستمراره. كما يمكن أن يشمل هذا المكون على الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقّمي.

- **المطورون للمحتوى:** هم تلك المنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الإلكترونية ومحتوياتها، سواء من حيث تعلق الأمر بهم أو بالآخرين ويعتبر هذا المكون من أهم مكونات الاقتصاد الرقّمي.

¹ - فاتح مجاهدي، مرجع سابق، ص: 5,6.

المطلب الثالث: أسس وافتراضات الاقتصاد الرقّمي.

إضافة إلى تسارع وتيرة التقدم التقني واندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاقتصاد، فإن ظهور الاقتصاد الرقّمي كنظام جديد قائم على مجموعة من الأسس والركائز، يمكن إيجازها في الآتي¹:

1- قانون الأصول الرقّمية واقتصاد السرعة الفائقة:

إن الأصول الرقّمية لا تشبه الأصول المادية ولا تستهلك عند استخدامها؛ فالشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغيير الآلية التنافسية في مجالها، والواقع أن الشركة تتحمل فقط تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة إنتاجها أقرب إلى الصفر. وهذا ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقّمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

إن قانون تزايد العوائد يطبق على المنتجات القائمة على الانترنت والأشكال الأخرى من تكنولوجيا المعلومات. فكما أشار براين آرثر B.Arthur - وكان أول من تحدث عن قانون تزايد العوائد- إلى أن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعات مختلفة؛ بعضها ينتج منتجات مادية والتي تخضع لسلوك العوائد المعروف - قانون تناقص العوائد² - والذي ينص على أنه عند استخدام وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير، مع بقاء الكمية المستخدمة من العنصر الإنتاجي الآخر ثابتاً، فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير سوف يبدأ بالتناقص بعد مستوى إنتاجي معين. لكن ما يميز المنتجات التي تركز على المعلومات؛ أنها تكون التكلفة الأولية (الثابتة) عالية جداً، ولكن بعد ذلك تكون تكلفة إنتاج النسخ الإضافية (التكلفة المتغيرة) منخفضة جداً. وبهذا تكون النتيجة زيادة العوائد وتصبح الربحية ترتفع بسرعة مع زيادة الإنتاج.

كما يعتبر الاقتصاد الرقّمي اقتصاد السرعة الفائقة، فهذه القدرة على استيعاب التغيرات التكنولوجية الديناميكية بسرعة تأقلم واختراق عالية الدرجة³. ويعود السبب الرئيسي لهذه الديناميكية والسرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحركتها السريعة خاصة منها شبكات الانترنت ودورها في التقاسم الفوري للمعلومات.

¹ - جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، 2010، ص.ص: 112-117.

² - لمزيد من الاطلاع انظر:

Zahid A. Khan and others, **Engineering Economy**, First Chapter, Pearson Education: India, March 2012.

³ - B.Johansson and others, **The Emerging Digital Economy**, Springer Berlin Heidelberg: New York, 2006, P: 3.

2- اقتصاديات الحجم والنطاق الجديدة.

إن التكلفة المتوسطة في اقتصاديات الحجم للمنتجات المادية يميل إلى الانخفاض مع زيادة حجم الإنتاج حتى يصل إلى حد ترتفع فيه التكلفة الثابتة (إضافة تسهيلات أو آلات إنتاجية جديدة). أما مع اقتصاديات الحجم الجديدة للمنتجات الرقمية فإنها لا تنطبق هذه القاعدة؛ فإعداد النسخة الأولى يتطلب تكلفة ثابتة كبيرة لإنتاجها، لكن تكلفة استنساخها بعد ذلك تكاد تكون معدومة مهما زاد الحجم المنتج منها.

كما غير الاقتصاد الرقمي اقتصاديات النطاق أيضا؛ ففضاء الأعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال أوفي سوق معينة فقط، بل أنه يمكن من تقديم الخدمة في المجالات والأسواق المختلفة والمتباينة.

3- ضغط التكلفة لكل صفقة وإعادة توازن السوق:

مع الانترنت ونماذج الأعمال الجديدة أصبحت تكلفة الصفقات صغيرة جدا، الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق. وبذلك تقلص ضغط التكلفة لكل صفقة؛ فنجد مثلا الشركات التقليدية كانت تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها. أما في ظل الاقتصاد الرقمي فقد أصبحت الصفقات تجرى بمجرد النقر على الفأرة ولا مست تكلفة إجرائها الصفر.

كما أنه في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز القائم على العرض إلى خط التركيز القائم على الطلب. فتغيرت أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي أو تخمين ما يريده الزبون إلى أولوية السوق والتفاعل في الزمن الحقيقي مع ما يريده الزبون. وهذا ما يعني وجود قدرات وسعة فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة، وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الانترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

4- تكلفة المنتج الرقمي، الكفاءة والرافعة:

إن تكاليف المنتج الرقمي تتسم بخصائص فريدة فيه، فالمنتجات الرقمية تتميز بهيكل وسلوك تكلفة مختلف عن المنتجات المادية. حيث أن إنتاج النسخة الأولى تكون في الغالب مكلفة جدا مقارنة بإنتاج النسخ الأخرى الذي يكون بحس جدا. فالتكلفة الثابتة للمنتج الرقمي لها ميزتان أساسيتان: الأولى كونها مرتفعة جدا والثانية أنها غير مضمونة وغير

مغطاة—أي لا يمكن تعويضها عند التوقف أو التعثر. مثال ذلك أنه عند الاستثمار في بناء مصنع جديد وفي المنتصف تقرر التخلي عن المشروع يمكن بيع المبنى واسترجاع أغلبية التكاليف إن لم يتحقق ربح من وراء ذلك، أما وفقا للمنتجات الرقمية مثلا تأليف كتاب أو إنتاج فيلم فإنه إن لم يكتمل المشروع فلا يمكن بيع المنتج والاستفادة منه.

أما التكلفة المتغيرة للمنتج الرقمي فلها ميزتان خاصتان أيضا تتمثل الأولى في كونها منخفضة جدا والثانية أنها لا تزيد مهما زاد الحجم المنتج منها، حيث أن تكلفة الوحدة للنسخ الإضافية تكاد تكون معدومة.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة منها الانترنت أوجدت كفاءة عالية من خلال حجم النشاط الكبير والمتزايد في الارتفاع. كما أوجدت موجة عظيمة من التشبيك الذي يعظم أداء الشبكة بدلالة الأجهزة العاملة عليها حسب قانون متكالف¹ Metakalef's law، والذي مفاده أن قيمة الشبكة تتزايد بالتناسب المباشر مع مربع عدد الأجهزة العاملة عليها، أي أن نجاعة أي شبكة اتصال تتناسب مع مربع حجمها.

المبحث الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي واتجاهاته.

يشهد اقتصاد اليوم تغييرا عميقا على جميع الأصعدة؛ فالتحول إلى الاقتصاد الرقمي كان كفيلا لكي يؤثر على المصالح التجارية ومؤسسات الأعمال التي يتعين عليها أن تستوعبه، والأهم من ذلك أن تستثمره.

إن الاقتصاد الرقمي كغيره من الأنظمة بحاجة إلى مجموعة من الدعائم التي يركز عليها كي يكتمل، ورغم ذلك فهو تغلب عليه سمة أساسية يمكن وصفها بالتطور السريع والمستمر؛ ولهذا فهو في طريقه نحو العالمية.

وسيتم التطرق لهذا من خلال العناصر الموالية:

- متطلبات الاقتصاد الرقمي.
- الاقتصاد الرقمي نواة العولمة.
- عالمية الاقتصاد الرقمي.

¹ _ لمزيد من الاطلاع انظر:

Antonio Madureira and others, **Empirical validation of Metcalfe's law: How Internet usage patterns have changed over time**, Journal of Information Economics and Policy: Elsevier B.V, 2013.

James Hendler and others, **Metcalfe's Law, Web 2.0, and the semantic web**, University of Maryland, College Park: United States, 2008.

المطلب الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي.

تبقى محاولات التكيف مع ظروف وبيئة الاقتصاد الرقمي هي الظاهرة الأكثر انتشاراً يوماً عن يوم من طرف المنظمات الراغبة في الاندماج والبقاء في ظل هذا النظام الجديد؛ وذلك من خلال محاولتها إحلال عناصر الإنتاج التقليدية بعناصر إنتاج رقمية. فالعمل في ظل الاقتصاد الرقمي له مجموعة من المتطلبات التي تساعد على قيامه واكتماله كنظام، وتوفر البيئة المناسبة لمنظمات الأعمال للعمل في ظلها، ويمكن تلخيص أهم مقوماته ومتطلبات العمل فيه فيما يلي:

1- الموارد الاقتصادية الجديدة:

لكل نظام اقتصادي موارد يختص بها دون غيره، يتركز إليها وتسودها آلياته وقوانينه، وفي الاقتصاد الرقمي أصبحت البيانات، المعلومات والمعرفة هي المورد الأساسي الذي يستمد منها قوته. بل وحتى عنصر العمالة والموارد البشرية فقد تغير في حضم ما يعرف بمجتمع المعلوماتية.

1-1- البيانات Data:

هي صيغة جمع لكلمة بيان بمعنى حقيقة Datum، وهي ترد في قواميس اللغة الإنجليزية بمعنى شيء معطى، أو مسلم به يعتمد باعتباره أساساً في عمليات: الحساب، القياس أو الاستدلال، أو الاستنتاج البرهاني.

تمثل البيانات مجموعة المفاهيم والأرقام التي تحتاج إلى معالجة وتنظيم، أو إعادة تنظيم، لكي تتحول إلى معلومات. فهي إذن مواد أولية تحتاج إلى تحويلها إلى مواد مصنعة؛ لا تكون ذات فائدة بشكلها الأولي ولذلك وجبت معالجتها وتحويلها إلى معلومات¹.

1-2- المعلومات Information:

لقد اهتم العلماء بتعريفات متعددة للمعلومات كل منها في مجاله حسب تخصصه، وهي بإيجاز عبارة عن بيانات تمت معالجتها بغرض تحقيق أهداف معينة، تقود إلى اتخاذ القرارات المناسبة². لا أحد يمكنه أن ينكر أهمية المعلومات ودورها

¹ - عامر ابراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والطبع، الأردن، 2009، ص: 27.

² - نفس المرجع، 2009، ص: 29.

الحيوي في حياة الأفراد والمجتمعات؛ فهي تشكل عنصرا لا غنى عنه في أي نشاط نمارسه في حياتنا، فمن يملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب إنما يملك عناصر القوة والسيطرة في عالمنا المتغير والذي يستند على المعلومات والعلم في كل شيء وفي جميع الميادين¹.

1-3- المعرفة Knowledge:

تعرف المعرفة بأنها مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين ولدى المنظمة، وهي أنواع مختلفة تشمل المعرفة الضمنية والواضحة ومعرفة-كيف². فالمعرفة هي حصيللة مهمة ونهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الآخرين، الذين يحولون المعلومات إلى معرفة، وعمل مثمر. إذ تلعب المعرفة دورا حاسما في تشكيل البنى الاجتماعية وأدائها الاقتصادي³.

1-4- العمالة في الاقتصاد الرقمي:

للموارد البشرية أهمية بالغة في قيام الأنشطة الاقتصادية، تنميتها وتطويرها، خاصة في ظل الاقتصاد الرقمي؛ فهي التي تعمل على تتولى مهمة استخدام عناصر الانتاج والموارد الأخرى في العمليات الانتاجية، بل وهي التي تحرص على تحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام لضمان تحقيق أقصى قدر من الانتفاع منها بزيادة إنتاجيتها⁴.

إن قطاع المعلومات كغيره من القطاعات يشمل المهن والوظائف التي يقوم أصحابها أساسا بإنتاج أو خلق وتجهيز ومعالجة المعلومات، ومن ثم توزيعها أو بثها. وإن هذا القطاع يضم خمسة أقسام رئيسة لصناعات المعرفة؛ تتمثل في التعليم، البحوث والتطوير، وسائل الإعلام والاتصال، آلات المعلومات، وخدمات المعلومات.

ويمكن ذكر بعضا من أهم المهن والصناعات في عصر الاقتصاد الرقمي، والمتمثلة في: مهنة الاستشارات والتي تعتبر وقائية وتوجيهية تحفظ الشركات والمؤسسات من الانحرافات، مهنة صناعة الخدمات بكل أنواعها والتي تعتبر عصب تطوير

¹ مصطفى رجب، الإعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والطبع، الأردن، 2008، ص: 115.

² رجي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان، 2010، ص: 121، 122.

³ هدى زوير وعدنان داود العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة الأولى، دار جدير: عمان، 2010، ص: 84.

⁴ فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، أريد: عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص: 79.

أي اقتصاد، إضافة إلى مهن البرمجة وتحليل النظم، بيع الحواسيب والبرمجيات، الصيانة والدعم الفني، التصاميم الهندسية والفنية القائمة بواسطة الحواسيب وبرمجيات الجرافيك،... وغيرها كثير في عصر الاقتصاد الرقمي¹.

2- السوق الرقمي:

لم تقتصر عملية التغيير التي تسود عالمنا المعاصر على الموارد الاقتصادية، وهيكلية النموذج الاقتصادي، فقد انتشرت حتى المعلوماتية وأدرجت الأسواق التقليدية فأحالتها إلى أسواق رقمية تختلف عن تلك التي ألفناها منذ زمن طويل.

مع ازدياد حجم الأنشطة التجارية السائدة داخل نسيج شبكة الانترنت العملاقة، بات من الضروري امتلاك معرفة عميقة بخصائص الأسواق الإلكترونية/الرقمية. فمثلا موضوع الكفاءة المتميزة لأسواق الانترنت بحاجة إلى براهين بعد أن أصبحت أمرا مفروغا منه عندما نقارنه بالسوق التقليدي من ناحية مستويات التكاليف والأسعار، والمرونة السعرية، المزايا التنقلية وسهولة الاختيار،... إلخ².

إن هذه التغييرات التي أحدثتها دخول الاقتصاد عالم الرقمية على الأسواق تعتبر تغييرات هيكلية تتجلى أهم عناصرها في³:

- ظهور منافسين جدد لأصحاب الأعمال لا ينتمون لنفس القطاع؛ بالمنافسة أصبحت مفتوحة وليست هنالك أية قيود أو عراقيل، بل أصبحت حتى الشركات الصغيرة تجد لها مكانا في السوق لمنافسة كبرى الشركات.
- ظهور الوسطاء في مجال التجارة وتسهيل الأعمال التجارية إلكترونيا.
- ظهور تحالفات استراتيجية وتكتلات تعقد الصفقات وتبرم العقود في خطوة تسهم في اختصار الوقت والجهد والتكلفة أيضا.

¹ - جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، 2010، ص: 175، 174.

² - حسن مظفر الرزق، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر: الرياض، 2006، ص: 255.

³ - هاشم الشمري وناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان، 2008، ص: 70، 71.

- تغير حجم السوق في حد ذاته؛ فالشبكة قد فتحت الأسواق على بعضها، وألغت الحدود التي كانت موجودة، والعراقيل التي كانت تحول بين التاجر وآفاق انتقاله بين الأسواق. لقد أصبحت السوق واحدة، وازداد حجمها أضعافاً كثيرة حتى وإن كانت سوقاً وهمية إلا أنها أثبتت جدارتها في تسيير المعاملات وإبرام الصفقات.

3- الحكومة الإلكترونية:

كما يقول الأستاذ يونس عرب المحامي الأردني؛ إن قيام حكومة إلكترونية لا يعني أن يحل جهاز الكمبيوتر محل أعضاء الوزارة، أو أن تدار الدولة بالتقنية في ظل الاستغناء عن أعضائها البشرية. ولكنها عبارة عن تفعيل واندماج وتشابك كافة المؤسسات الحكومية، وضمها في إطار تفاعلي واحد من خلال تنمئة كافة الدوائر المختلفة وربطها معا عبر الوسائل الإلكترونية، على أن تحل قواعد البيانات مقام الوثائق التقليدية الورقية والملفات الأرشيفية المخزنة¹.

تقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على أربعة ركائز، تتمثل في²:

- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد؛ هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجتمعات الدوائر الحكومية.
- تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها.
- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

¹ - ابراهيم الأخرص، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع: مصر، 2008، ص: ص: 243، 244.

² - هاشم الشمري وناديا الليثي، مرجع سابق، 2008، ص: ص: 77، 78.

المطلب الثاني: الاقتصاد الرقّمي نواة العولمة.

إن الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم في عصر الاقتصاد الرقّمي، والتغيرات النوعية التي أتت بها وانعكاساته على كافة مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، تولد عنها مصطلح جديد أثار ضجة كبيرة بل وفرض نفسه بقوة في العالم؛ ألا وهو مصطلح "العولمة".

1- ماهية العولمة:

رغم أن ظاهرة العولمة ليست جديدة، إلا أن مفهومها لم يتبلور بعد؛ فهي كظاهرة لم تكتمل بعد ملاحظتها وقسماتها نتيجةً لكونها عملية تتطور بشكل مستمر. لذلك تعدد محاولات علماء السياسة والاجتماع والإعلام والاقتصاد سعيًا وراء صياغة تعريف شامل للعولمة، وبناء تصور نظري يعطي تفسيرًا ملما بالتغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تسود عالم اليوم.

1-1- العولمة بين المفهوم والمضمون:

إن بروز العولمة حاليًا وزيادة الاهتمام بها يرتبط بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة، كما يتعلق بتطورها الحالي بتطور وتسارع التغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة.

كما يتعلق بالتطور الحاصل في النظام الرأسمالي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الامبريالية التي ظلت تحكم العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم الانتقال إلى الرأسمالية المعولمة المتمثلة حاليًا في تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة النشاط المالي العالمي، وتفاقم المضاربات المالية، وتزايد حاجة الدول الصناعية المتقدمة إلى فتح الحدود وتحقيق حرية التجارة وانتقال الرساميل، فضلًا عن تنامي دور تكنولوجيا الاتصال ونقل المعلومات¹.

فالعولمة تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها².

¹ - منير الحمش، العولمة الاقتصادية: المفهوم- السمات- التدايمات على الصعيدين المحلي والعربي -الانكسار، مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، العدد 41، سوريا، شتاء 2008، ص:93.

² - مهدي إبراهيم أبو لطيفة، العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي، مجلة ابن رشد، الجمعية العربية المستقلة: ألمانيا، العدد الثاني، صيف 2001.

إذن فالعولمة باختصار عبارة عن "إطار لنظام اقتصادي عالمي جديد مبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات _عصر الاقتصاد الرقمي"، مستخدمة في ذلك مؤسسات العولمة الدولية _البنك وصندوق النقد الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية.

1-2- تعريف العولمة الاقتصادية:

تعرف العولمة الاقتصادية بشكل عام بأنها اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وحرية انتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا. ففي إطار رأسمالية حرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق، تُخترق الأسواق وتنحسر سيادة الدولة على أراضيها ومواطنيها¹. ولذلك فدور الدولة هو الفيصل الأساسي بين العولمة الاقتصادية والاقتصاد العالمي. وكما قالت "Béatrice Marre" - عضو في البرلمان الفرنسي في الفترة 1997-2002 فإن العولمة تسير وفق قاعدة الأقوى، وسحق الأضعف، وسلب الموارد الطبيعية.

1-3- سمات ومبادئ العولمة الاقتصادية:

إن التطورات والتغيرات التي سادت فترة ظهور العولمة الاقتصادية تجعلنا نلتزم أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها، ويمكن إيجاز أهمها في العناصر الموالية²:

- التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية.
- التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول.
- بروز دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداء نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم.
- ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية.

¹ - منير الحمش، مرجع سابق، 2008، ص: 96.

² - نفس المرجع، ص: 96، 97.

- تقلص سلطة الدولة الوطنية وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني خالص، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية وإلى القطاع الخاص المحلي.

2- أدوات العولمة الاقتصادية:

أصبح تنظيم وتسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات بدل الدول، وحركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، واندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت والتكيف الميكلي. كل هذه تعتبر بمثابة الأدوات التي ولدها العصر الرقمي والتي تخدم العولمة الاقتصادية، وقد ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

2-1- الشركات متعددة الجنسيات:

يتعاضد دورها خاصة في مجال التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركة الواحدة، تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، وغالبا ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات الصناعة¹.

2-2- الإقليمية الجديدة:

مع مجموعة التغيرات والتحولت، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الجديدة على نحو واضح، إحياء لأفكار الستينات، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية².

تتجسد هذه الإقليمية الجديدة في جميع أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها. وتعد هذه الأخيرة من أهم السمات والأدوات التي تميز النظام العالمي الجديد، حيث تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة.

¹ - حشماوي محمد، مرجع سابق، 2006، ص: 92.

² - نفس المرجع، ص: 92-94.

3- العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية:

لقد أصبحت المعلومات أهم مصادر القوة للمعرفة السياسية، والعسكرية. والدول التي تتمتع باقتصاد صناعي مدعوم بتقدم علمي وتقني متين، هي المستفيدة من الفرص التي تقدمها العولمة. كما أن المجتمعات غير الواعية بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية محكوم عليها أن تظل واقعة في فجوة تكنولوجية ورقمية دائمة التوسع؛ فالموارد المعلوماتية والرقمية عكس الموارد المادية لا تنقص بل تزيد مع زيادة استهلاكها.

هذا ما يدعو للاعتقاد بأن عصر الاقتصاد الرقمي وما يشهده العالم من تقدم علمي، تكنولوجي ومعلوماتي يعد هو جوهر العولمة. فما يميز العولمة عما سبقها هو كثافة العمليات المعلوماتية، وانتقال تقنيات العصر وسرعة انتشارها في أنحاء العالم. هذا إضافة إلى العمليات الثقافية والمعادلات بين البلدان والمناطق وكذلك الأسواق، ولذلك فهناك علاقة متبادلة بين العولمة والثورة العلمية، التكنولوجية والمعلوماتية، وتبقى معطيات التطور العلمي والتقني هي واحدة من أبرز أسباب ظهور العولمة¹.

فالثورة العلمية والتكنولوجية ميزة بارزة للعصر الراهن وللنظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما أصبحت في العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع لتيارات العولمة وما يترتب عليها من إعادة تأسيس العمل الدولي بالتوازي مع اتساع المبادلات الدولية، وتدفعات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا... إلخ.

فالعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية تشير إلى كل التطورات التي من شأنها ربط العالم وتوحيده وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان، والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية تتضمن أيضا توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى كل أرجاء المعمورة وبسرعة الضوء، وذلك عبر التجارة الإلكترونية، هذا ما أدى إلى ترابط أجزاء العالم المختلفة وربط الأنشطة الاقتصادية المتفرقة جغرافيا. ولهذا يرى البعض أن العولمة تمثل سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول، وتقليص بل وتهميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي².

¹ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2010، ص: 98، 99.

² عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع التخطيط - ، جامعة الجزائر، 2007، ص: 96، 97.

المطلب الثالث: عالمية الاقتصاد الرقّمي.

يشهد الاقتصاد الرقّمي مرحلة غلب عليها نوع من التداخل والاعتماد المتبادل، وذلك من خلال تحوله وتوجهه نحو عالمية الإدارة؛ إذ بات يطلق عليه بالاقتصاد عابر القارات أو القوميات، وباتت فيه عوامل الإنتاج التقليدية تتراجع وتبرز الإدارة والمعرفة في الطليعة.

لقد أضحت إدارة الاقتصاد الرقّمي عالمية بكل أبعادها، وقد تجلّت في ثلاثة أبعاد أساسية يمكن إيجازها في الآتي:

1- عولمة الاقتصاد:

تتحلى عولمة الاقتصاد في كون العالم أصبح قرية صغيرة ولم تعد اقتصاديات الدول بمعزل عن بعضها البعض. كما انتقل اقتصاد الدولة من المحلية إلى العالمية، فأصبح لا يتشكل بمعزل عما يحدث من متغيرات اقتصادية عالمية.

ولقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحا للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها علمنا المعاصر أدت إلى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الأولويات والأيدولوجيات الاقتصادية للدول، وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيدا، وأثر تأسيس المنظمات الدولية في هذا التعقيد والتشابك¹.

كما أن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة، جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصادات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات (أو متعددة الجنسيات) وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا إضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب.

¹ _ محمد بوبوش، منظمة التجارة العالمية، جامعة محمد الخامس، أكادال، الرباط، ص: 04.

وقد عجل هذا الواقع ظاهرة العولمة، وإن كان البعض يرى أنها ظاهرة قديمة إلا أن البداية الفعلية كانت مع اكتمال أسس النظام الدولي الجديد مع قيام منظمة التجارة العالمية.

2- عولمة التجارة:

يعني هذا البعد أن التجارة التي تقوم بين الدول لم يعد يحكمها فقط مجموعة من الاتفاقيات - كما كانت سابقا، بل أصبحت تقوم وفقا لنظام اقتصادي وتجاري دولي. وأصبح إنتاج السلع والخدمات يتم وفقا لأسس جديدة للتخصص والتقسيم والدولي للعمل.

فقد كانت المبادلات التجارية قائمة منذ العصور القديمة ولكن بشكل محدود من حيث الكم والنطاق والزمن، ومع تزايد الاكتشافات الجغرافية وبروز النظام الرأسمالي بدأ العالم في القرن العشرين يشهد نوعا من الترابط وتحرير التجارة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة تطورات كبيرة في التجارة العالمية.

إن أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الراهن ينحصر في جانبين اثنين هما¹:

- الجانب الأول: هو التغير الحاسم في مكوناتها الأمر الذي يعود إلى نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التي أتاحت إمكانية تحقيق أنماط جديدة من الاستهلاك ذات أبعاد عالمية وبالتالي زيادة الاستيراد والتصدير.
- الجانب الثاني: الذي ميز التجارة العالمية هو الإجراءات الكبيرة في مجال تحرير التجارة سواء تلك التخفيضات المثيرة والممتدة في التعريفات الجمركية عملا بسياسة الانفتاح على الخارج، أو عن طريق تلك الإجراءات الناتجة عن اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف.

إذا كانت العولمة تطمح لإزالة الحدود وتحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة، فإن المنظمة العالمية للتجارة هي الوسيلة لإزالة هذه الحدود وتسهيل حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول². لذا يمكن القول بأن زيادة نمو حجم التجارة العالمية

¹ - عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، 2007، ص: 95، 96.

² - موسى الغزير، المنظمات الاقتصادية الدولية: منظمة التجارة العالمية نموذجا، مجلة معلومات دولية، ربيع 2000، العدد 64، ص: 63.

يعود إلى تحرير الأسواق في أنحاء العالم وما حققته جولة الأوروغواي وغيرها من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وساعدت المنظمة العالمية للتجارة على إنشاء نظام تجاري قوي مما ساهم في نمو غير مسبوق.

3- تحدي التكتلات الدولية:

لقد أضحى عالم الاقتصاد الرقمي عالم التكتلات الاقتصادية، وأصبحت هناك حرباً قائمة بين التكتلات بعضها البعض. فظهرت تلك الحرب التجارية بين أوروبا وبالأحرى الاتحاد الأوروبي وبين أمريكا الدولة العملاقة التي تقاوم على الأسواق وتتحسب لمنافسة العملاق الاقتصادي الياباني.

يهدف التكتل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها في¹:

- **توسيع حجم السوق:** يحقق وفورات الحجم بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل.
- **تحسين شروط التبادل التجاري:** تقديم تسهيلات ومعاملات تفضيلية للدول الأعضاء.
- **الاستفادة من العمالة المؤهلة:** بحيث يعمل تنقل العمالة بحرية إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكل البطالة.
- **زيادة التنمية الاقتصادية:** زيادة عوائد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل وزيادة معدل النمو للدول الأعضاء.²
- **تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية:** والتي لا يمكن إغفال الجوانب السياسية والعسكرية لتحقيق التكامل.³

¹ محسن حسن حمزة، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث، مصر المعاصرة، العدد 326، ص: 790.

² أسامة المخدوب، مستقل العالم العربي في التجارة الدولية، 2000، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص: 54.

³ محمد زاهي بشير ومصطفى عبد الله خشيم، أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي، 1994، مجلة شؤون عربية، العدد 78، جوان 1994، ص: 141.

المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد الرقمي: التجارة الإلكترونية.

قد استطاعت التجارة الإلكترونية والتي تشكل أحد إفرازات الاقتصاد الرقمي أن تفرض حضوراً متعاضداً متعاظماً الأهمية في هذا الوقت إلى جانب تقنية المعلومات التي ساهمت بشكل كبير في تطوير بيئة الأعمال وإحداث نقلة نوعية في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات والذي امتد لكافة جوانب الحياة ليشمل كافة قطاعات الأعمال العامة والخاصة.

سيتم في هذا المبحث التعرف على التجارة الإلكترونية من عدة زوايا وذلك من خلال المطالب التالية:

- ماهية التجارة الإلكترونية.
- أشكال التجارة الإلكترونية.
- متطلبات التجارة الإلكترونية وآثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية.

تعتبر التجارة الإلكترونية ليست بحدیثة المفهوم والتطبيق، إنما حدیثة المصطلح والانتشار. كانت بداياتها في الستينات والسبعينات عندما كانت البنوك تحول النقود والمعاملات البنكية فيما بينها آلياً، وعندما كانت الشركات الكبيرة تتبادل البيانات فيما بينها آلياً.

انتشرت التجارة الإلكترونية بعد ذلك واتسع مفهومها وتفرعت، وبناء على هذا سيتم في هذا العنصر التعرف على ماهيتها من خلال تعريفها، ذكر فوائدها ومزاياها، مع التطرق للفرق بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

1- تعريف التجارة الإلكترونية:

في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الإنترنت انتشاراً هائلاً، شاع مفهوم التجارة الإلكترونية وبدأت الشركات العالمية سابقاً حاداً وراء حجز مواقع متميزة على شبكة الإنترنت لتمييز معاملاتها عن غيرها بأسلوب التجارة الإلكترونية،

والتي أتاحت لهم العديد من الفوائد والمزايا؛ من توفير للوقت والجهد والمال والقدرة على التغلغل، واختراق كافة الأسواق دون الحاجة لأساليب التسوق والتسويق المعمول بها حالياً¹.

كما تعد التجارة الإلكترونية مفهوماً واسعاً يشمل أي نشاط أو تعاملات تجارية تتحقق بين أطراف متعددة عبر الوسائل الإلكترونية وأهمها شبكة الانترنت، وقد أعطيت عدة تعريفات للتجارة الإلكترونية من أهمها:

- في فرنسا شكلت مجموعة عمل برئاسة وزير الاقتصاد الفرنسي، حيث انتهت إلى تحديد مفهوم التجارة الإلكترونية بأنها: "مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات بعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد، وبين المشروعات والإدارة". تم في هذا التعريف التوسع في مفهوم التجارة الإلكترونية ليشمل كافة أوجه النشاط الإلكتروني للتجارة ما بين الأفراد والمشروعات والإدارة.

- كما تعرف منظمة التجارة العالمية OMC التجارة الإلكترونية على أنها: "أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية". وهذا التعريف جاء أوسع، حيث تشمل المعاملات التجارية طبقاً لهذا التعريف ثلاثة أنواع من العمليات: عمليات الإعلان عن المنتج وعمليات البحث عنه؛ عمليات تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات؛ عمليات تسليم المشتريات².

وهذا التعريف الأوسع لا يحصر التجارة الإلكترونية في عمليات شراء منتج معين، بل أن التجارة الإلكترونية تتسع هنا لتشمل أية معلومات أو خدمات تقدمها شركة لأخرى أو شركة لمستهلك عبر الانترنت أو غيرها من وسائط الاتصال الإلكتروني، ابتداءً من معلومات ما قبل الشراء، وانتهاءً بخدمات ما بعد البيع، فنحن هنا أمام مجموعة متنوعة من العمليات المتصلة بعقد الصفقات وإقامة الروابط التجارية من خلال وسائط الاتصال الإلكتروني وبخاصة الانترنت.

¹ _ رشيد علام، عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي -دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال -فرع تجارة إلكترونية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي - المملكة المتحدة - بريطانيا، 2010، ص: 85، 86.

² _ إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة: مصر، 2003، ص: 11، 12.

- كما تعرفها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها التجارة التي تقوم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الإلكتروني للبيانات متجاوزة عنصري المكان والزمان¹.
- ويعرفها آخرون بأنها إتمام أي عملية تجارية عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة، والتي تتضمن تحويل أو نقل ملكية أو حقوق استخدام السلع والخدمات؛ حيث تعقد العملية التجارية ضمن آلية إلكترونية معينة مثل عملية البيع والشراء، وتتحقق العملية عندما يتم الاتفاق بين الطرفين أي البائع والمشتري على نقل ملكية أو حق استخدام السلع أو الخدمات عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة، وتعد الموافقة الإلكترونية أو الرضاء بين البائع والمشتري على عقد عملية البيع أو الشراء عنصرا أساسيا في تحديد مفهوم التجارة الإلكترونية. لذلك فإن العمليات المجانية مثل تحميل البرامج المجانية المتاحة في الانترنت تستثنى من مفهوم التجارة الإلكترونية².
- كما تعرف التجارة الإلكترونية على أنها شكل من أشكال الصفقات التجارية، والتي يتصل أطرافها (البائع والمشتري) بعضهما البعض عبر شبكة المعلومات الدولية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ولا تقتصر التجارة الإلكترونية على الفرص التجارية فحسب، وإنما تمتد لتشمل نطاقا واسعا من المعلومات التجارية منها (التسويق والترويج وخدمات ما قبل البيع وأوامر الشراء والتسليم والسداد وخدمات الصيانة والشحن والنقل وغيرها)³.

2- مصطلحات حول التجارة الإلكترونية:

من المصطلحات التي نجدتها تتداول إلى جانب التجارة الإلكترونية هي الأعمال الإلكترونية، التسويق الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية فماذا نقصد بها؟

¹ محمد بن أحمد السديري، التجارة الإلكترونية: تقنيات واستراتيجيات التطبيق، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 73، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2009، ص-ص: 811-848.

² Barbara M. and others, **Government Statistics: E-Commerce and Electronic Economy**, a paper prepared for presentation to the Federal Economic Statistic, Advisory Committee (FESAC), June 15, 2000. P3.

³ أحمد مخلوف، نور الدين حامد، دور التجارة الإلكترونية وعلاقتها بالتجارة الخارجية والمعوقات الملازمة لها في الدول العربية، المنتدى العلمي الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى: الجزائر، يومي: 26-27 أبريل 2011، ص5.

- الأعمال الإلكترونية: هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال أي إدخال أساليب الكترونية في الإدارة وفي التخطيط لموارد المشروع وفي إدارة المخزون وفي غيرها من الأنشطة التي تقوم بها الشركات وهو مفهوم أشمل من التجارة الإلكترونية¹.
- يمكن توصيف الأعمال الإلكترونية بأنها (توليفة) شبكة إلكترونية تتكون من: البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات البرمجية وتكنولوجيا الانترنت وغيرها، بما يتيح تبادل المعلومات، وتنفيذ النشاطات والعمليات، وصوغ استراتيجيات الأعمال وتطبيقها بكفاءة وفاعلية².
- فالأعمال الإلكترونية أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية؛ فالأعمال الإلكترونية تصنف الى فئتين هما التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية غير التجارية مثل³: إدارة سلسلة التوريد أو التجهيز، والتسويق الإلكتروني، وإدارة شبكات الأنترنت والإكسترنات وما يرتبط بها من نشاطات وعمليات غير المندجة مباشرة بمعاملات شراء السلع والخدمات والمعلومات وبيعها.
- التسويق الإلكتروني: فهو استخدام الانترنت في الأنشطة التسويقية وهو جزء من التجارة الإلكترونية.
- الحكومة الإلكترونية: فتعني تقديم خدماتها للأفراد والمؤسسات والإدارات الحكومية والقطاع الخاص عبر الانترنت، وهذا ما يساعد على قيام نموذج الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية⁴.

¹ _ محمد بن أحمد السديري، مرجع سابق، 2009، ص:ص: 6، 7 (ص:ص: 817، 818).

² _ بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتميز منظمات الأعمال مع الإشارة لنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12-13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب، البلدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص: 10.

³ _ نفس المرجع، ص: 10.

⁴ _ رباعي أمينة، التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية، 2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 23.

3- خصائص ومزايا التجارة الإلكترونية:

- تتميز التجارة الإلكترونية بمجموعة من السمات والخصائص التي تعطيها الأفضلية وتجعلها تختلف عن التجارة التقليدية. تتمثل هذه الخصائص والتي تعتبر مزايا للتجارة الإلكترونية في العناصر الموالية¹:
- الطابع الدولي أو العالمي للتجارة الإلكترونية؛ حيث أنها وسعت السوق المحلي إلى سوق عالمي بتكاليف قليلة.
 - الطابع المتداخل التخصصات للتجارة الإلكترونية؛ فالشركات كبيرها وصغيرها على السواء تجد أن الفواصل التقليدية بين القطاعات والتي تأسست أصلاً على الفوارق في المظاهر المادية للسلع والخدمات وكذلك على الفوارق في الوسائل المادية لتوزيعها أصبحت أقل حدة أو أقل وضوحاً.
 - توفير رأس المال عن طريق تخفيض عدد المحلات والموظفين واستخدام الانترنت للاتصال بدلاً من طرق الاتصالات التقليدية.
 - تحسين خدمة الزبائن من خلال توفير: خيارات أكثر، أسعار أقل، قنوات مفتوحة دائماً ومنتجات قد لا تتوفر في الأسواق المحلية. كما أنه من خلالها يتم تسهيل عمليات الدفع ووصول المنتج.
 - غياب المستندات الورقية للمعاملات في التجارة الإلكترونية؛ حيث يمكن إتمام صفقة تجارية كاملة، بدءاً من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونياً (في حالة السلع القابلة للتقييم) دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق.

¹ - تم الاعتماد على المراجع الموالية:

جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، 2010، ص-ص: 221-223.

رباعي أمينة، مرجع سابق، 2005، ص، ص: 23، 24.

المطلب الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية:

للتجارة الإلكترونية تصنيفات مختلفة ومتنوعة حسب طبيعة العمل والاتجاه (من من وإلى من). ويمكن توضيح أنواع التجارة الإلكترونية باستعمال المصنوفة التي استعملها كوبل (Coppel)، وذلك كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطبيقات الانترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات

مستهلك	شركة	حكومة	
حكومة لمستهلك G2C	حكومة لشركة G2B	حكومة لحكومة G2B	حكومة
شركة لمستهلك B2C	شركة لشركة B2B	شركة لحكومة B2G	شركة
مستهلك لمستهلك C2C	مستهلك لشركة C2B	مستهلك لحكومة C2G	مستهلك

المصدر: إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة: مصر، 2003، ص: 15.

1- **التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض (G2G):** هو نوع يتم فيه اتصال الأجهزة الحكومية بعضها ببعض لغرض تبادل المعلومات والعمليات الادارية لتسريع إنهاء الإجراءات الروتينية وخدمة المواطنين بسهولة ويسر¹. ويمكن أن تشمل هذه التعاملات تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الحكومية، ولكنها يمكن أن تشمل أعمالا ذات طابع تجاري كأن تؤجر هيئة الأوقاف أراض أو شقق لوزارة أخرى من وزارات الدولة².

2- **التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والشركات (G2B):** حيث تستخدم الحكومة الانترنت في إرسال المعلومات إلى الشركات واستقبالها، كالمعلومات الخاصة بالضرائب والجمارك والأوضاع النقدية وما إليها.

¹ _ محمد بن أحمد السديري، مرجع سابق، 2009، ص: 8.

² _ ربايحي أمينة، مرجع سابق، 2005، ص: 26.

- 3- **التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين (G2C):** يسهل هذا النوع على الأجهزة الحكومية تقديم خدماتها للمواطنين بالجودة العالية والسرعة المطلوبة وبسهولة الإجراءات وتخفيف الطلبات مما يؤدي إلى وجود ما يعرف بالحكومة السريعة والذكية¹.
- 4- **التعاملات فيما بين الشركات والأجهزة الحكومية (B2G):** يعتبر هذا الصنف من التجارة الإلكترونية مهم جدا للقيام بالعمليات التجارية مع الأجهزة الحكومية. يهدف إلى استبدال المعاملات الورقية في التعامل التجاري مع الأجهزة الحكومية، ومن أمثلة هذا النوع تزويد الأجهزة الحكومية بمشتريات من المؤسسات التجارية إلكترونياً².
- 5- **التعاملات فيما بين الشركات بعضها البعض (B2B):** هي عملية بيع المنتجات والخدمات إلى شركة أخرى، أو هي مكان يلتقي فيه مجموعة من البائعين والمشتريين في مكان واحد يسمى السوق الإلكتروني. ويعتبر هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أساليب التعامل الراسخة منذ عدة سنوات خلت، خصوصاً تلك التي تستخدم التبادل الإلكتروني للبيانات من خلال الشبكات الخاصة أو شبكات القيمة المضافة (Value added networks) وتبلغ حجم التجارة الإلكترونية بين الشركات حوالي 85% من حجم التجارة الإلكترونية الإجمالية³.
- 6- **التعاملات فيما بين الشركات والمستهلكين (B2C):** فهي تتساوى مع التجارة الإلكترونية بالتجزئة (Electronic retailing)، حيث شهد هذا النوع من التجارة الإلكترونية نمواً واتساعاً متسارعين منذ ظهور الوب (www). فحجم التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلك لا يتجاوز 15% من حجم التجارة الإجمالي وتلقى اهتمام 95% من تغطية وسائل الإعلام المختلفة لموضوع التجارة الإلكترونية⁴.
- 7- **التعاملات من المستهلك إلى الحكومة (C2G):** مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو رسوم تجديد رخص السيارات للحكومة عن طريق الانترنت، والتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها في مواقع الحكومة وغيرها من المواقع على الانترنت.

¹ - محمد بن أحمد السديري، مرجع سابق، 2009، ص: 7.

² - رشيد علام، مرجع سابق، 2010، ص: 118.

³ - رباعي أمينة، مرجع سابق، 2005، ص: 26.

⁴ - المرجع نفسه.

8- التعاملات فيما بين المستهلكين والشركات (C2B): كالبحت عن أفضل المنتجات والمقارنة بين أسعار منتجات المختلفة من خلال تصفح مواقع هذه الشركات، أو مواقع الأسواق الحكيمة أو الافتراضية أو الظاهرية على الإنترنت وكذلك بالدخول في مزادات على "الخط مباشرة".

9- التعاملات فيما بين المستهلكين أنفسهم (C2C): ومن أمثلة ذلك إنشاء شركة EBay.com مواقع يمكن للمستهلكين من خلالها تبادل عدد ضخم من السلع والخدمات فيما بينهم مباشرة، أي دون أي تدخل من الوسطاء.

المطلب الثالث: متطلبات التجارة الإلكترونية وآثارها الاقتصادية.

لكي تقوم التجارة الإلكترونية في أي مجتمع وتغرس جذورها لا بد لها من دعائم وأسس من بنية تحتية ملائمة وتشريعات تنظيمية... وغيرها. لكنها بمجرد توطنها في الاقتصاد يصبح لها آثار إيجابية سواء على المستوى المؤسسي، المستوى المحلي أو حتى على مستوى الأفراد. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1- متطلبات التجارة الإلكترونية:

لكي تصبح التجارة عبر شبكة الإنترنت متاحة في أي مجتمع فإنه لا بد من توفر البيئة المناسبة لها وكذلك المتطلبات اللازمة لتحقيقها. ويمكن إبراز أهم الشروط المطلوبة لقيام التجارة الإلكترونية في العناصر التالية¹:

- البنية التحتية الإلكترونية؛ وتشمل البنى التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية وعقد التعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت. ومن أبرز مكونات هذه البنية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT).

¹ - تم الاعتماد على المراجع التالية:

عابد بن عابد العبدلي، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية: الواقع، التحديات، الآمال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص: 16، 17.
رشيد علام، مرجع سابق، 2010، ص: 91، 92.

- التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية؛ وتشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الإنترنت. وتمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن استمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها.
- توفر الكوادر البشرية؛ ويمثل هذا الجانب أحد مقومات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع، وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والإنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الإنترنت.
- الاستعداد الإلكتروني؛ يمكن إضافته كشرط رابع لأهميته في قيام التجارة الإلكترونية؛ فهو يعني المجتمع القادر والذي لديه الرغبة في استخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت.

2- الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية:

للتجارة الإلكترونية مجموعة من الآثار والفوائد الناتجة من استخدامها، وذلك على مستوى قطاعات الأعمال، على مستوى الأفراد (المستهلكين)، وعلى المستوى القومي أو الكلي.

2-1- على مستوى قطاع الأعمال:

يمكن إيجاز أبرز الفوائد الاقتصادية للتجارة الإلكترونية المتحصل عليها على مستوى المؤسسات والشركات التجارية في العناصر التالية:

- توسيع نطاق السوق سواء محليا أو دوليا، وتفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق.
- تخفيض تكاليف الصفقات التجارية من خلال تحسين وتدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، وكذلك انخفاض تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشتريين المحتملين والبائعين في السوق.

- تحكم أفضل في إدارة المخزون؛ حيث تسهم التجارة الإلكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع الوقي المناسب¹.

2-2- على مستوى المستهلكين:

إضافة إلى الفوائد والمزايا التي يتحصل عليها قطاع الأعمال جراء استخدام التجارة الإلكترونية، فإن المستهلك له أيضا نصيب منها إذا كان مستهلكا إلكترونيا. وتتمثل أبرز هذه الفوائد في الآتي:

- سرعة وسهولة التسوق وتعدد الخيارات؛ حيث يكون لدى المستهلك نطاقا أوسع للتسوق عبر شبكة الإنترنت، مكانيا وزمانيا.

- انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج؛ ففي ظل تعدد وتنوع المنتجات في المواقع التجارية الإلكترونية فإن المستهلك سوف يبحث عن المنتج الأقل سعرا والأفضل جودة². إضافة إلى أن أسعار المنتجات في التجارة الإلكترونية أقل، نتيجة لانخفاض تكاليفها الإدارية. كما يحصل المستهلك الإلكتروني على منتجته بسرعة أكبر، لاسيما إذا كانت منتجات خدمية أو منتجات قابلة للتحويل إلى منتجات رقمية.

- سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين؛ حيث توفر الإنترنت إمكانية تبادل المعلومات والآراء وتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية مثل المنتديات وغيرها³.

2-3- على المستوى القومي:

تؤثر التجارة الإلكترونية على المستوى القومي وبشكل جوهري أيضا، وذلك من خلال العناصر الموالية:

¹ - رشيد علام، مرجع سابق، 2010، ص، ص: 94، 95.

² - عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، 2005، ص: 21.

³ - نفس المرجع، ص: 22.

- **دعم التجارة الخارجية؛** توفر التجارة الإلكترونية فرصا لزيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، وإمكانية التسوق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين. ويظهر أثر التجارة الإلكترونية أكثر وضوحا في تجارة الخدمات بين الدول مما يؤدي بدوره إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال¹.

- **دعم التنمية الاقتصادية؛** دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والتي تعتبر محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، وذلك بإعطائها القدرة على المشاركة في حركة التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية². وهذا ينعكس إيجابا على تفعيل نشاطات هذه المشروعات الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- **دعم التوظيف؛**³ حيث تقدم التجارة الإلكترونية فرصا جديدة للتوظيف من خلال إتاحة الفرصة لإقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية من ناحية. ومن ناحية أخرى، توفير فرص وظيفية ذات الصلة بتطبيقات التجارة الإلكترونية.

- **دعم القطاعات التكنولوجية؛** يتيح انتشار التجارة الإلكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطين قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي⁴.

¹ _ رشيد علام، مرجع سابق، 2010، ص: 97.

² _ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، 2005، ص: 23.

³ _ رشيد علام، نفس المرجع، 2010، ص: 98.

⁴ _ عابد بن عابد العبدلي، نفس المرجع، 2005، ص: 24.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل مراحل تطور الاقتصاد العالمي من الاقتصاد المبني على الزراعة والرعي إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي؛ الاقتصاد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات كأهم عنصر من عناصر الإنتاج، أين أصبح يقوم على مبادئ التقسيم الدولي للعمل، وتدويل الإنتاج ورأس المال، أين تسارعت وتائر نمو التجارة الدولية على نحو يفوق وتائر نمو الإنتاج الصناعي.

كما تم في هذا الفصل التوصل إلى أنه من أهم معالم هذا العصر الجديد - عصر الاقتصاد الرقمي - انتقال الاقتصاد من المحلية إلى العالمية، وظهور القطبية الثنائية -الرأسمالية والإشتركية- وقيام النظام الاقتصادي العالمي والذي يتكون من ثلاثة مكونات: **النظام النقدي الدولي** -صندوق النقد الدولي، **النظام المالي الدولي** -البنك الدولي، و**النظام التجاري الدولي** -اتفاقية الجات وجولاتها.

ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلى غاية المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي - مرحلة الاقتصاد الرقمي - في منتصف التسعينات لما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995. ولكن لماذا تأخر النظام التجاري الدولي بالذات على غرار النظامين المالي والنقدي؟ هل هذا يعود إلى أهمية هذا النظام وآثار سياساته أم ماذا؟ وما الجدل القائم حوله؟ هذا ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

التجارة الدولية: بين مواكبة تطورات النظام التجاري الدولي ومواجهته

تحديات التنمية المستدامة

تمهيد:

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية اضطرابا شديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرزت متغيرات جوهرية في علاقات القوى الاقتصادية على الساحة الدولية من أبرزها سيطرة أمريكا على العالم الرأسمالي باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم، وقد اتخذت زمام المبادرة لتحديد اتجاهات وصياغة ملامح النظام الاقتصادي العالمي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وبناءً على تلك المتغيرات فهناك ارتباط وثيق بين تطور الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من القرن 20 ميلادي ومطلع القرن 21 ميلادي، والتطور الديناميكي للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تشكل التجارة الدولية جزءا أساسيا منها. ولم تقتصر عملية التغيير على الموارد الاقتصادية، وهيكلية النموذج الاقتصادي فقط، بل أضفت عليها متغيرات الاقتصاد الرقمي وحمى المعلوماتية عامل السرعة في تطورها حتى أدركت أغلب المتغيرات الاقتصادية ابتداءً من الأسواق التقليدية التي أحالتها إلى أسواق رقمية تختلف عن تلك التي ألغتها منذ زمن طويل.

ولذلك سيتم في هذا الفصل دراسة مدى تسارع وتيرة تطور التجارة الدولية من خلال إرساء وتطبيق قواعد النظام التجاري الدولي الجديد، وأهم القضايا التي نادى بها التنمية المستدامة في مواجهة سلبيات هذا النظام. وسيتم هذا من خلال العناصر الموالية:

- **المبحث الأول:** التجارة الدولية: أسس ومفاهيم نظرية.
- **المبحث الثاني:** التنمية المستدامة: قضايا وتحديات.
- **المبحث الثالث:** تقييم النظام التجاري الدولي الجديد في ظل تحديات التنمية المستدامة.

المبحث الأول: التجارة الدولية: أسس ومفاهيم نظرية.

تعد التجارة الدولية أحد أهم الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم التي تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات.

وسيتيم في هذا المبحث التطرق لأهم الأسس والمفاهيم النظرية من خلال العناصر الموالية:

- ماهية التجارة الدولية؛

- التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل؛

- النظريات المفسرة للتجارة الدولية؛

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية.

إن مصطلح التجارة الدولية شأنه شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية التي لا يمكن حصرها في تعريف واحد يكون شاملاً لها. وبناءً على ذلك سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على ماهية التجارة الدولية من خلال العناصر الموالية:

1- مفهوم التجارة الدولية:

يتداول مصطلح التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية؛ إذ تُعرّف على أنها مجموعة التدفقات السلعية والخدمية القائمة على الصعيد الدولي. فمفهوم التجارة الدولية يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي الذي كان يركز على البحث في تفسيرات مقبولة تحدد هيكل وطبيعة الصادرات والواردات السلعية¹. وبعد ذلك أصبح يغطي كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات. ليشمل مصطلح التجارة الدولية بمعناه الواسع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي².

¹ - زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع: وهران، الطبعة الأولى، 2006، ص: 13.

² - محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 12.

ويعرفها السيد محمد أحمد السري على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تخلص بالدراسة جميع المعاملات الاقتصادية الدولية؛ ممثلة في حركة السلع، الخدمات، رؤوس الأموال وهجرة الأفراد، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة"¹.

كما تعرف التجارة الدولية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل².

إذن وبناءً على التعاريف السابقة، فمن أهم مميزات التجارة الدولية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى؛ فلو أن كل دولة أغلقت على نفسها لما حققت اكتفاءها الذاتي في جميع المجالات، لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها بنفسها خاصة في هذا العصر. ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب، بل حتى لو كانت الدولة قادرة على تصنيع حاجياتها محليا قد تلجأ إلى دول أخرى تنتجها بتكلفة أقل³.

2- أهمية التجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للدول أن تتجاوزها أو تتجاهلها؛ إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصريف فوائضها وتصديرها من جهة، ومن جهة أخرى عليها تغطية عجزها على تلبية حاجاتها باستيراد ما يلزمها من السلع والخدمات.

فالتجارة الدولية تكتسي أهمية بارزة ولها دور لا يمكن إنكاره في توطيد العلاقات الدولية من عدمه، سواءً الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية. فهي تكتسي أهميتها من خلال إسهاماتها في جميع المجالات:

2-1- المجال الاقتصادي:

تعتبر التجارة الدولية منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي. كما تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي

¹ _ السيد محمد أحمد السري، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة، المعمورة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص: 8.

² _ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000، ص: 13.

³ _ موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص: 13-16.

الذي تقوم عليه¹. كما تعتبر مؤشرا على مدى إنتاجية وتنافسية الدول في السوق الدولية، تحقيق التوازن في السوق الداخلية لها نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب، كما تساعد في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة².

2-2- المجال الاجتماعي:

زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات. كما أنها تساعد على إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً، ولا ننسى دورها في تغيير حياتنا اليومية.

2-3- المجال السياسي:

تساهم التجارة الدولية في تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا، إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة، التحالفات والتكتلات مع الدول الأخرى المتعامل معها. كما أنها ساهمت وبشكل فعال في ظهور ما يسمى بالعمولة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود³.

3- أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية:

إن قيام التبادل في كل من التجارة الداخلية والخارجية يكون نتيجة التخصص وتقسيم العمل، ولهذا فالنظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الدولية تستطيع أن تفسر قيام التجارة الداخلية. ورغم ذلك يبقى الفرق بينهما واضح وجلي، ويمكن عرض مجموعة من الاختلافات بينهما في العناصر الموالية⁴:

¹ - رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، 2000، ص: 16.

² - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، سوريا، الجزء الأول، 2000، ص: 57.

³ - نفس المرجع، ص: 58.

⁴ - محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 17-22.

- الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال؛ حيث أن انتقالها داخليا أيسر وأقل تكلفة، كما أن انتقالها دوليا يواجه الكثير من الحواجز سواء القانونية، الاقتصادية، الثقافية أو المعلوماتية.
- الاختلاف في طبيعة الأسواق؛ وهي من العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي تعطي مبرراً لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص. ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة... وهو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم في السلع والخدمات. كذلك انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، وكذلك الاختلاف في طبيعة المنافسة¹.
- الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية، في الوحدات السياسية وكذلك الاختلاف في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية.

المطلب الثاني: التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل.

يعود مفهوم التقسيم الدولي للعمل إلى تخصص كل بلد في إنتاج وتصدير منتج أو عدة منتجات بناء على مؤهلاته الذاتية، أي تلك التي تكلفه أقل من غيره وفقا للمزايا الإنتاجية التي يتمتع بها. سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على هذا المفهوم كونه أساسا لقيام التجارة الدولية، وذلك من خلال العناصر الموالية:

1- التقسيم الدولي للعمل كأساس لقيام التجارة الدولية:

إن الدول شأنهم شأن الأفراد لا يمكنهم العيش والاستمرار في عزلة عن بقية الدول؛ فليس بإمكان أي دولة إنتاج كل ما تحتاجه من سلع وخدمات، بل يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وبكفاءة أعلى. ومن هنا برزت أهمية التخصص والتقسيم الدولي للعمل كأساس لقيام التجارة الدولية.

يؤدي التخصص لا محالة إلى قيام التبادل بين الأفراد؛ فلن يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فإنه سيقوم حتما بمبادلة الفائض لديه بالفائض من إنتاج غيره. يقوم التقسيم الدولي للعمل أو التخصص الدولي على نفس المبدأ؛ فإن كان

¹ - شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:4.

الفرد يستفيد من تخصصه والعمل الذي يبرع فيه ليرفع من مستوى رفاهيته، فلما لا تلجأ الدول للتخصص والتقسيم الدولي للعمل لرفع كفاءة إنتاجيتها وتكلفة أقل، ومن ثم مبادلة الفائض لديها بفوائض الدول الأخرى¹.

ومن هذا المنطلق فإن التقسيم الدولي للعمل يعتبر أساسا فاصلا في قيام التبادل التجاري بين الدول، والذي يؤدي حتما إلى زيادة الدخل الوطني للدول المشاركة في هذا التبادل، وبالتالي إلى زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية.

2- العوامل المؤثرة في قيام التقسيم الدولي للعمل:

هناك عدة عوامل تؤثر على قرار الدول في اختيار العمل الذي يجب أن تخصص فيه، يمكن إيجازها في العناصر المالية²:

- المناخ والظروف والموارد الطبيعية؛ يلعب تباين الدول في خصائصها المناخية وظروفها الطبيعية دورا هاما في تحديد تخصصها، وكذلك اختلاف توزيع الموارد الطبيعية بين الدول فتمتاز مثلا تلك الحائزة على المواد الأولية الخام.
- التفاوت في العمل ورأس المال؛ لا يتحدد تخصص البلد المعني على أساس مواردها الطبيعية فحسب، بل وكذلك على أساس المعروض من اليد العاملة (الموارد البشرية وطبيعة رأس المال البشري)، وتوافر رأس المال في هذا البلد.
- تكاليف النقل؛ من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدي اتساع سوق هذه السلعة، إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى الثمن. وبالتالي إن ارتفاع تكاليف النقل من شأنه أن يفقد الدولة ميزة التخصص في إنتاجها. ومن جهة أخرى فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من حدودها مع دول أخرى يمكنها توسيع تصريف سلعتها، مقارنة مع الدول التي لا تتمتع بمثل هذه الظروف. هذا ما يمكن الدولة من توفير الكثير من تكاليف النقل (البرية، البحرية والجوية)³.

¹ - رشاش عباسية، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجيلالي الياقوت، سيدس بلعباس: الجزائر، 2007، ص: 6-9.

² - محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 14-17.

³ - شايب يمينة، مرجع سابق، 2004، ص: 8.

- توافر التكنولوجيا الحديثة: والمقصود بذلك أن الدولة التي تحقق سبق في امتلاك ناصية التكنولوجيا الحديثة، ومواكبة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، تصبح في وضع متميز. ولهذا تظهر الفجوة المعرفية والرقمية بين الدول، وتتخصص دول معينة اليوم في إنتاج السلع ذات الكثافة المعرفية العالية.
- الاختلاف في الأسعار: إن الاختلاف في تكاليف الإنتاج (تكلفة عوامل الإنتاج) يؤثر تأثيراً مباشراً على أسعار السلع في السوق الداخلي والسوق الخارجي معاً. وبهذا فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة. إن سلوك المستهلك الرشيد يدفعه إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن استناداً إلى قيد ميزانيته فهو يفضل السلع ذات السعر المنخفض دون النظر إلى كونها محلية أو مستوردة.

3- أشكال التقسيم الدولي للعمل:

- للتقسيم الدولي للعمل بنيته الداخلية وطرق تطوره الملائمة لها. ومن سماته الأساسية: التخصص الإنتاجي الدولي، التعاون الإنتاجي الدولي والإنتاج الدولي¹:

3-1- التخصص الإنتاجي الدولي:

يتطور تخصص الإنتاج الدولي في اتجاهين:

- الاتجاه الإنتاجي وينقسم إلى:

➤ التخصص القطاعي؛ أي التخصص على مستوى فروع الإنتاج الأساسية.

➤ التخصص داخل القطاع؛ أي التخصص في فروع وميادين إنتاج معينة داخل القطاع.

➤ تخصص مؤسسات معينة في إنتاج سلع محددة.

- أما الاتجاه الإقليمي؛ فيتضمن التخصص في إنتاج سلع معينة ومكوناتها للسوق العالمية، وذلك على مستوى بلدان معينة، مجموعة من البلدان أو مناطق معينة.

¹ - محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص.ص: 47-53.

ومن بين الأنواع الأساسية للتخصص الإنتاجي الدولي:

- **التخصص في إنتاج السلع الجاهزة؛** كان هذا الشكل الشائع للتقسيم الدولي للعمل؛ ففي الفترة 1950-1960 كان التخصص يقوم على مستوى الفروع الأساسية أما في الفترة 1970-1980 ظهر التخصص الإنتاجي داخل الفروع، ومن ثم تبادل السلع المشابهة، ولكن ذات الخصائص الاستهلاكية المختلفة.
- **التخصص في إنتاج قطع ومكونات السلع؛** وهذا يعني التخصص في إنتاج قطع وأجزاء سلعة ما، ثم إرسالها إلى المؤسسة التي تقوم بتجميع هذه الأجزاء وإنتاج السلعة الجاهزة. هذا النوع من التخصص يرتبط بالثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة. إذ أن تعقد البنية التكنولوجية للإنتاج أدى إلى زيادة عدد القطع والأجزاء المستخدمة في السلعة الجاهزة.
- **التخصص التكنولوجي؛** وهو التخصص في القيام بعمليات تكنولوجية محددة، كأعمال التجميع والتكيب مثلاً. وفي الصناعة الكيميائية يميز هذا النوع من التخصص المصانع التي تنتج سلعا نصف جاهزة، ترسل إلى مصانع كيميائية في دول أخرى لإنتاج السلع الجاهزة.

3-2- التعاون الإنتاجي الدولي:

- يتمثل هذا التعاون في قيام علاقات إنتاجية وثيقة بين المؤسسات والشركات التابعة لبلدان مختلفة. فالتعاون الإنتاجي الدولي يساعد الشركات في تقليص نفقات الإنتاج والتبادل، ومنه تقليص تكلفة السلعة التي تنتجها، وفي تعزيز قدرتها التنافسية. ويشكل هذا التعاون خطوة كبرى في تطور التقسيم الدولي للعمل. وهو يشمل بأشكاله المتطورة عدة ميادين:
- في المجال الإنتاجي- التكنولوجي؛ يشمل التعاون مسائل منح الرخص وبراءات الاختراع واستخدام حقوق الملكية الفكرية، أعمال المقاوله في ميدان البناء والتكيب، وتحديث المؤسسات المتعاونة. هذا إضافة إلى تطوير إدارة الإنتاج، وتنميط وتوحيد المواصفات والمقاييس، وتوزيع البرامج الإنتاجية.
 - العمليات التجارية- الاقتصادية المرتبطة بتصريف السلع المنتجة على أسس تعاونية.
 - خدمة وصيانة السلع بعد بيعها.
- وثمة ثلاثة طرق أساسية لتنظيم علاقات التعاون، وتتمثل في: تنفيذ برامج مشتركة، التخصص على أساس تعاقدية (أي عقد اتفاقات تحدد مجالات التخصص)، أو إقامة مؤسسات مشتركة.

3-3- الإنتاج الدولي:

مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح الإنتاج الدولي سمة أساسية هامة من سمات الاقتصاد المعاصر؛ فهو عبارة عن عملية إنتاجية تعاونية موجهة ومنظمة من قبل مركز موحد، وتنفذ في عدد من البلدان والمناطق تشكل عشرات ومئات الآلاف من العاملين. وتنتج عن هذه العملية سلعة دولية على درجة عالية من التمييز وتوحيد المواصفات والنوعية والقدرة التنافسية.

يقوم الإنتاج الدولي سواء على أساس التقسيم الدولي للعمل "التقليدي"، الذي يتجلى بتخصص بلدان ومناطق معينة، أو على التقسيم الدولي الذي يقوم على إشراك البلدان النامية فيه من خلال العلاقات الإنتاجية التعاونية الوثيقة مع الشركات العالمية الكبرى. إذ أن هذه الأخيرة تساهم في تعميق التخصص الانتاجي بكل أنواعه، والذي يتركز أساسا في هذه الشركات. إذن فالتقسيم الدولي للعمل، رغم أنه دولي في الشكل إلا أنه يأخذ في الواقع سمات التقسيم داخل الشركات، وأحيانا في مابينها، ولكنه ذو طابع عالمي شامل.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

تعددت الأفكار والنظريات المفسرة لأسس التبادل التجاري الدولي فكانت أغلب نظريات التجارة الدولية منذ منتصف القرن السادس عشر، تدور حول سؤال واحد رئيسي يتعلق بأسس التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي يفيد كل أطراف هذا التبادل.

1- المدرسة التجارية (الفكر الميركانتلي):

ظهرت هذه المدرسة بظهور مدارس الفكر الاقتصادي في نهاية القرن 16م بداية القرن 18م، والتي أصبحت تولى اهتماما كبيرا لمسائل التجارة الخارجية. وقد انطلقت هذه النظريات الجديدة من الطابع السلعي للإنتاج الصناعي الناشئ الذي قامت عليه. كان المفكرون الأوروبيون هم منظرو الميركانتيلية، والذين غالبا ما كانوا يتقلدون مناصب حكومية عالية؛ منهم **توماس مان**، **أنطوان دي مونكرتيان**، **جان باتيست كولبير** و**وليام بيتي** وغيرهم¹.

¹ _ محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص، ص: 86-89.

1-1- أسس النظرية التجارية:

قد بنت هذه المدرسة أفكارها على مجموعة من الأسس والمبادئ تتلخص أهمها¹:

- النظام الاقتصادي قائم على ثلاثة أجزاء مترابطة فيما بينها: القطاع الانتاجي، القطاع الزراعي، والمستعمرات الأجنبية. ويعتبر التجار هم الفئة الاجتماعية الأكثر أهمية في هذا النظام.
- تعتبر النقود أو المعادن الثمينة من ذهب وفضة هي الثروة الحقيقية للدولة، ومبادلة السلع بالنقود هي الوسيلة الوحيدة لزيادة الثروة. ولهذا تبنا الحث على تحفيز التصدير والحرص على تقليص الاستيراد ولو بتدخل حاسم من الدولة.

1-2- مراحل تطور النظرية التجارية:

لقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية²:

- **الفترة الأولى:** وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية، حيث تستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.
- **الفترة الثانية:** اكتفت الدولة نتيجة تجارها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على انفراد ومن ثمة لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.
- **الفترة الثالثة:** إتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

1-3- نقد النظرية التجارية:

سيطر المذهب التجاري على الممارسات الاقتصادية الأوروبية خلال القرن 16 وكانت مظاهره تتجلى في كل أوجه الحياة وانعكساته على الشعوب كانت واضحة، فقد عيب على هذا المذهب إهماله للفرد ولرفاهيته، تعطيل سير التجارة الدولية بالتدخلات الدائمة للدولة، عدم القدرة على المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم، استعمال بشع لموارد الشعوب

¹ - ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، 2010، ص.ص: 11-13.

² - محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 88.

المستعمرة وتقوية النزعة الاستعمارية، ارتفاع في الأسعار، إهمال الزراعة والتجارة الداخلية، والتشجيع على زيادة السكان دون مراعاة ما يترتب عن ذلك¹.

2- المدرسة الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالرفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن 18م وأوائل القرن 19م.

2-1- نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث):

يعتبر آدم سميث أول من قام بمحاولة تفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي بصورة علمية، وقد تم ذلك انطلاقاً من قانون النفقات المطلقة الذي يرى فيه أنه يكفي وجود فرق في نفقة الإنتاج في بلدين لتقوم التجارة بينهما، كما يعد هذا القانون نتيجة منطقية لأفكاره في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لها².

يرى آدم سميث أن ثروة الأمة لا تتمثل فيما يمكن أن تحصل عليه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) فقط، بل تشمل بالإضافة إلى ذلك جميع السلع الإنتاجية والاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية والتي تعتبر مقياساً لقوة الدولة. كما نادى بحرية التجارة الخارجية؛ فحرية التجارة تؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مثل المناخ، الموارد الطبيعية، اليد العاملة، التجهيزات الرأسمالية، الاقتراب من الأسواق، من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض الإنتاج لديها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة، وبالتالي فإن (السوق) التجارة الخارجية هي امتداد (للسوق) التجارة الداخلية³.

¹ _ أحمد كواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، دورية جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس 2009، ص:ص: 2,3.

² _ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص:ص: 20,21.

³ _ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص:ص: 6,7.

2-2- نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):

يوافق "دافيد ريكاردو"، "آدم سميث" على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية. أما في التجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل "دافيد ريكاردو" في نظريته للنفقات النسبية والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح "نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية"¹.

فهي تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن. ويقصد بها النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد.

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية، متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛ إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها².

2-3- نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل):

هي عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دافيد ريكاردو"، حيث قام "جون ستيوارت ميل" بإضافة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل؛ أين اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للآخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى؛ وقد أوضحت نظرية

¹ _ رشاش عباسية، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم التجارية، فرع: التجارة والمالية الدولية، جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص:59.

² _ صواليبي صدرالدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، 2006، ص:63.

القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية¹.

وعليه فقد اعتمدت نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل لتفسير التجارة الخارجية، وتعتبر أن معدل التبادل الدولي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين أطراف التجارة الدولية. إن تحليل نظرية القيم الدولية اعتمد على اشتقاق منحنى الطلب المتبادل من منحنى الإنفاق الكلي، ومن ثم تمثيلها بيانياً قصد تحديد معدل التبادل والذي بموجبه يتبين مقدار الكسب من التجارة الخارجية بالنسبة لطرفي التبادل الدولي².

ومن ثم يمكن اعتبار أن نظرية القيم الدولية هي امتداد لنظرية التكاليف النسبية وبذلك تكون عناصر النظرية الكلاسيكية قد اكتملت.

3- المدرسة النيوكلاسيكية:

لقد جاء جيل ثان من الكتاب الكلاسيكيين لتصحيح ما عيب على النظرية الكلاسيكية، تطوير وإعادة صياغة أجزاء كثيرة مما جاء به الجيل الأول ووضعه في قالب واقعي، وقد أطلق على تحليل هؤلاء الكتاب مصطلح "النظرية الكلاسيكية الحديثة" أو "النظرية النيوكلاسيكية"، ومن روادها هابزر، هكشر، أولين وليونتييف.

3-1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابزر):

شرح الاقتصادي "هابزر" في كتابه في عام 1933 قانون الميزة النسبية، من خلال تقديمه لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى امكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة. فتكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع لتحرير كمية إضافية من الموارد لإنتاج السلع الأخرى، وفي هذه الحالة الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها. وهو يعتبر أن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية، فالدولة الأكثر كسبا هي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع، وأن اختلاف الأثمان النسبية هو الدافع لقيام التبادل، إذ أن معدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين³.

¹ محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية: الإسكندرية، 2000، ص 23-24.

² عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، 2003، ص: 20، 21.

³ رشاش عباسية، مرجع سابق، 2007، ص: 65.

رغم ما أتت به النظرية من جديد وإسهامات إلا أنها عجزت عن تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، وما هو تأثير التجارة الخارجية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل؛ ولقد جاءت نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج لسد هذه الفجوة والإجابة على هذه التساؤلات.

3-2- نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج (هكشر-أولين):

يعود الفضل في صياغة النظرية لمساهمة كلا من الاقتصاديين السويديين "هكشر" سنة 1919 وتلميذه "أولين" سنة 1933 الذي طور ما جاء به أستاذه، ثم طورها الاقتصادي "سامويلسون" سنة 1941¹. فقد رفض هذا النموذج الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية، باعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة. فكان بالنسبة لهما التفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل فقط، بل فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

وقد بين "أولين" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة. هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وهذا سيوجد دولا ستخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها².

وقد طورت نظرية هكشر-أولين من قبل الاقتصادي "سامويلسون" سنة 1948، إذ بين هذا الأخير أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي المستخدم بكثافة في إنتاجها. وقد ولد هذا نظريته حول "تبادل أثمان عناصر الإنتاج"، والتي عرفت أيضا بـ"نظرية هكشر-أولين-سامويلسون"³.

¹ _ Michel Rainelli, **Le commerce international**, 9^{ème} édition, la découverte, Paris, 2003, P : 47.

² _ جمال الدين لعويسات، دروس في التجارة الدولية، المكتبة القانونية، متوفرة على الموقع: <http://fr.scribd.com/doc/87496436/doc-cours>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 04 جانفي 2014، ص:ص: 12، 13.

³ _ محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 120.

تقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تنقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها. وبمعنى آخر تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا¹.

3-3- لغز ليونتييف²:

لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة نظرية هكشر-أولين في التجارة الدولية، فكان أشهرها المحاولات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي "ليونتييف" سنة 1953. حيث ركز دراسته التطبيقية على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فقد توقع ليونتييف وغيره من الاقتصاديين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل. ولكن تحصل في نتائج الإختبار على عكس ذلك، حيث وجد أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية هي من السلع كثيفة العمل ووارداتها من السلع كثيفة رأس المال، وقد أذهلت هذه النتائج ليونتييف والعديد من الاقتصاديين لأنها مخالفة لما جاءت به نظرية توافر نسب عوامل الإنتاج، وعرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي بلغز ليونتييف.

لقد أثار هذا اللغز جدلا كبيرا بين الاقتصاديين تمخض عنه إفراز إتجاهين رئيسيين: الأول يدعو إلى هدم "نموذج هكشر-أولين"، والاتجاه الثاني إلى تطويره بتطوير نظرية المزايا النسبية ونسب عوامل الإنتاج، عن طريق وضع مناهج جديدة ملائمة للتطور العالمي، وضم هذا الاتجاه نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة، نظرية اقتصاديات الحجم والنظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية.

¹ Dominick Salvatore, **International Economics: trade and finance**, tenth edition, John Wiley and sons, Inc: Singapore, 2011, P.P: 132-142.

² تم الاعتماد على المراجع الموالية:
رشاش عباسية، مرجع سابق، 2007، ص: 65.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة: قضايا وتحديات.

سيتم في هذا المبحث طرح أهم القضايا والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة أمام تحقيق أهدافها المنشودة، ولكن قبل ذلك سيتم تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية لمفهوم التنمية المستدامة؛ من خلال نشأتها، تطورها وأهم المؤتمرات والقمم التي مرت بها، إضافة إلى أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى السياسية. وبناءً على ذلك تم تقسيم المبحث كالآتي:

- نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة.

- أبعاد التنمية المستدامة.

- تحديات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة.

نظراً للتحويلات والتغيرات الهيكلية التي شهدتها ومازال يشهدها الاقتصاد الدولي، فإن المفهوم التقليدي للتنمية تطور ليعالج الجانب الاجتماعي ويسعى للرفق والنهوض بالإنسان. فبعدما كان الإنسان مجرد وسيلة لتحقيق التنمية كونه عنصر من عناصر الإنتاج، أصبح اليوم الغاية التي تسعى التنمية للوصول إليها. فأطلقت هيئة الأمم المتحدة شعار: "التنمية بالإنسان ولأجل الإنسان". ولكن كيف تطورت التنمية من حصرها في متغير أو مؤشر مثلها مثل النمو الاقتصادي إلى مفهوم واسع وشامل تحكمه العديد من المتغيرات لتصل إلى مفهوم اليوم "التنمية المستدامة".

1- تطور مفهوم التنمية:

استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً للخبرات الدولية المتراكمة، يمكن تمييز أربع محطات أساسية لتطور مفهوم التنمية؛ بدءاً منذ كانت تستخدم كمرادفة للنمو الاقتصادي ووصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة.

1-1- تنمية اقتصادية فقط:

تميزت هذه المرحلة والتي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات بالاعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. فكانت التنمية منحصرة في البعد الاقتصادي مثلها مثل النمو الاقتصادي، والذي يعبر عنه كمؤشر فقط، وكان في الغالب مؤشر التنمية الاقتصادية أو النمو

الاقتصادي هو الناتج المحلي الخام أو الناتج الخام للفرد؛ فكلما كانت قيمة أحدهما كبيرة كلما كان يعتبر البلد المعني متقدماً.

1-2- تنمية اقتصادية واجتماعية:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها¹.

1-3- تنمية شاملة أو متكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات؛ ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، فحسب البنك الدولي هي الإطار الكلي الذي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري².

فهي ليست ظاهرة اقتصادية صافية إذ أنها تتضمن أكثر من الجانب المادي والمالي لتحسين حياة المجتمع، ولذلك فإن التنمية أن تفهم بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وإعادة توجيه كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تحسينات في دخل الناس وفي الانتاج، وهي نموذجياً تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجهات الثقافية العامة³.

1-4- تنمية مستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد حياة الانسان فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة نمووية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم

¹ - ماجدة أبو زنت وعثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، 2006، ص: 150.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات ومعوقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، سلط: الأردن، 2007، ص: 130.

³ - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار بتراء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2010، ص36

جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" ونشر لأول مرة عام 1987م، فما هو تعريف التنمية المستدامة؟

2- تعريف التنمية المستدامة:

تم إعطاء أول تعريف رسمي لمصطلح التنمية المستدامة من طرف رئيسة الوزراء النرويجية ورئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير "مستقبلنا المشترك" عام 1987؛ عرفت التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلي حاجيات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم"¹.

كما تعرف التنمية المستدامة أنها: "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"².

إذن فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، ودون أن تستنزف الموارد الطبيعية، لأن هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، وبناءً على هذا فيعتبر جوهر التنمية المستدامة إضافة إلى البعد البيئي هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

3- مؤتمرات وقيم التنمية المستدامة:

قد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال 15 سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات العالمية. وفي الآتي سيتم التطرق لأهم المحطات التاريخية التي مرت بها التنمية المستدامة على الصعيد الدولي؟

¹ _ Sustainable Development Report 2012, The "Swiss Statistics" series published by the Federal Statistical Office (FSO), P: 05.

² _ سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، المنظمة العربية للإدارة: جامعة الدول العربية، 2007، ص: 24.

- سنة 1972: يعتبر تقرير "نادي روما" الصادر سنة 1972 تحت عنوان "حدود النمو" نقطة البداية بالنسبة لهذا المفهوم الجديد للتنمية. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر عن ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام الإيكولوجي¹. كما تم في شهر جويلية من سنة 1972 انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية.
- سنة 1982: وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية مدعما بوثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. كما تم في أكتوبر من نفس السنة إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالميثاق العالمي للطبيعة؛ والذي كان الهدف منه توجيه وتقوم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، والتأكيد على الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية².
- سنة 1987: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية للأمم المتحدة تقرير بورتلاند الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك"؛ والذي أصدر أول تعريف رسمي لمفهوم التنمية المستدامة.
- سنة 1992: تم انعقاد قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وكان بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة؛ حيث أقر المؤتمر علنا على نطاق واسع بأن جودة البيئة وسلامة الاقتصاد يرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفصم³. كما كانت التنمية المستدامة هي الموضوع الجوهرية والأساسي في كافة الوثائق الصادرة عنه، ومن أهمها وثيقة "الأجندة 21"؛ والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

¹ - ضرار المحامي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، دورية علمية ثقافية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي، العدد الخامس، شركة الدينونة للنشر، السودان، أبريل 2008، ص: 08.

² - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 2011، ص: 18.

³ - ضرار المحامي العبيد أحمد، مرجع سابق، 2008، ص: 10.

- سنة 1997: تم إقرار بروتوكول كيوتو؛ والذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة¹.
- سنة 2002: تم انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، تم فيه التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.
- سنة 2005: عودة بروتوكول كيوتو بقوة وتوقيع روسيا عليه بعد أن عارضه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بشدة سنة 2001؛ فدخلت اتفاقية كيوتو حيز التنفيذ فيما يخص الانبعاثات والاحتباس الحراري.
- سنة 2009: تم انعقاد قمة الأمم المتحدة للمناخ في كوبنهاغن والتي كانت تهدف إلى إيجاد اتفاق جديد أقوى فعالية وإلزامية من بروتوكول كيوتو الذي انتهت مرحلته الأولى سنة 2012.
- سنة 2012: تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، وتمخض عن مناقشات هذا المؤتمر تقرير "المستقبل الذي نريد" والذي تم فيه تأكيد الالتزام بالتنمية المستدامة، وضمان المساهمة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لتحقيق مستقبل مستدام للأرض، وللأجيال الحالية والمستقبلية². سيركز المؤتمر على موضوعين رئيسيين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. كما سيتم التفصيل بعض الشيء لما جاء فيه في طيات أهداف التنمية المستدامة.
- سنة 2013: في يوم 23 سبتمبر استضاف الأمين العام للأمم المتحدة منتدى من أجل تحفيز وتسريع اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تحدث عن الأجندة الإنمائية لما بعد العام 2015 وما ستعكسه من مدى استعداد المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المقبلة³.

¹ _ العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، 2011، ص: 19.

² _ **The Future We Want Report**, 2012, P: 01, at URL:

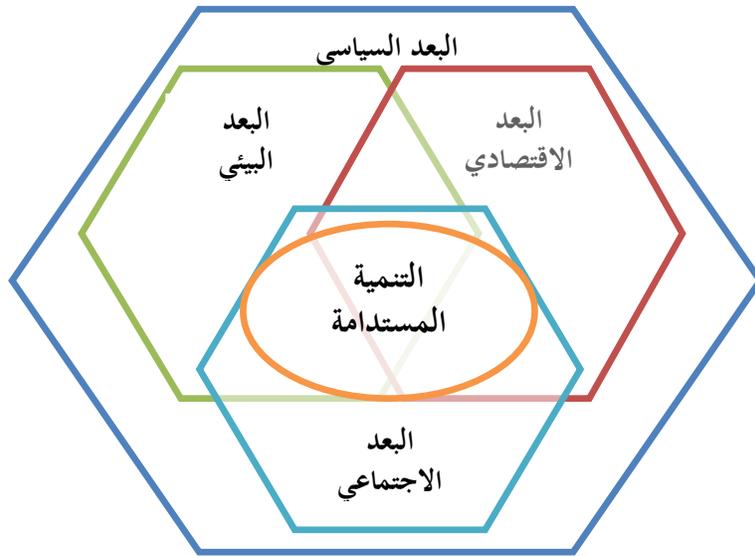
www.unctd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf

³ _ الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015، متوفر على الرابط: <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/mdgpartner.shtml>

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تجمع بين ثلاث محاور جوهرية تتمثل في: الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، ويتجسد ذلك في حيز التقاء التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. إلا أن هذا لم يكن كاف بل وجب إحاطة هذه العناصر بالبعد السياسي أو الحكم الراشد الذي يلزم مشاركة جميع الفاعلين سواء السلطات، المواطنين، المؤسسات، الإدارات، الجمعيات أو المنتجين في سيورة اتخاذ القرار؛ كما هو موضح في الشكل رقم 02:

الشكل رقم 02: أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة الموافق لأيام 08/07 أبريل 2008، الجزء الأول، المحور السادس، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص: 872.

حيث يوضح الشكل الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة _ اقتصادي، بيئي واجتماعي، وكيف أن البعد السياسي هو المسؤول عن تنفيذ وتطبيق هذه الأبعاد.

1- البعد الاقتصادي:

إن تنمية الدول لا تقتصر على تلبية الحاجات وتنمية المنتجات، بل أيضا تشمل رفاهية الفرد والحفاظة على بيئته. ولذلك يمكن تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا من خلال الحرص على¹:

¹ _ العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، 2011، ص: 25.

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية والمساواة في توزيع الموارد والمداخل.

2- البعد الاجتماعي:

إن تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقوم أساساً على فكرة تنمية الانسان والرفي بحياته. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العناصر الموالية¹:

- ضمان توفير الحاجات الأساسية للانسان من تعليم، صحة وسكن،... إلخ.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة والمستقبلي من جهة أخرى.
- إشراك المجتمع في التخطيط ووضع القرارات والمساهمة في تنفيذها.

كما يضاف للبعد الاجتماعي بعد ثانوي ألا وهو البعد الثقافي والذي جاءت حتمية إدماجه سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي².

3- البعد البيئي:

يكنم البعد البيئي في العوامل والممارسات التي تساهم في الحفاظ على نوعية البيئة على المدى الطويل. كما يضاف لهذا البعد الاستراتيجي البعد التقني أو البعد التكنولوجي. ولنجاح التنمية البيئية المستدامة يجب توفير العناصر الموالية:

- حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع.
- إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية.
- إيجاد قانون بيئي رادع والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة.

¹ - صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة الموافق لأيام 08/07 أبريل 2008، الجزء الأول، المحور السادس، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص: 871.

² - العايب عبد الرحمن، نفس المرجع.

- كما يعتبر التحسين التكنولوجي من أهم العوامل المساعدة على تحقيق الاستدامة البيئية؛ وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا أنظف، الحد من انبعاث الغازات واستخدام الموارد بشكل مكثف... إلخ.¹

4- البعد السياسي:

إن التنمية الناجحة تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي. فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساساً لإنقاذ سياساته. أما المجتمع القوي فهو الذي يتمتع أفراد وجماعته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة في إطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع وموضع احترام من جانب هذه الدولة.²

إذن فالبعد السياسي _وهناك من يدمج معه البعد الإداري يعني بتجسيد ودعم الحكم الراشد ومبادئه المختلفة من شفافية، مصداقية، مشاركة شعبية... إلخ.

هناك أيضاً تداعيات لإضافة البعد الأخلاقي الذي يبحث على المسؤولية الجماعية والمشاركة في المحافظة على التوازن البيئي وعدم العبث بالموارد الطبيعية وحفظ حق الأجيال في استغلالها. إضافة إلى الاهتمام بالموارد الطبيعية الاستهلاكية والمحافظة عليها من التلوث أو الزوال سواء كانت الأرض والنبات، الحيوان أو مختلف الموارد المائية³... وغيرها من القيم التي يجب زرعها في المجتمع والأفراد لتمكينهم من الموازنة بين مصالحهم الشخصية والمصلحة العامة، والمزج بين جميع أبعاد التنمية المستدامة.

¹ - ضرار الماحي العبيد أحمد، مرجع سابق، أبريل 2008، ص: 12.

² - مصطفى العبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 816، 2004/04/26، محور الإدارة والاقتصاد، 2004، متوفرة على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17430>

³ - بضياف عبد المالك وعنتر بوتيار، دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة - من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص-ص: 248-250.

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تسعى من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق العديد من الأهداف، لكن رغم المحاولات والجهود المبذولة لتحقيق النتائج المرجوة إلا أنها ما زالت تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق نجاح تحقيق بعضها من أهدافها المسطرة. والعناصر المالية ستطرح أهم القضايا والتناقضات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

1- العولمة ودخول العصر الرقمي:

إن التقدم التكنولوجي وبدخول العالم مرحلة الاقتصاد الرقمي الذي عولم كافة جوانب الحياة سواء اقتصاديا، اجتماعيا أو حتى سياسيا يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة. فهو من جهة يمس ويقف حاجز أمام تحقيق بعضها من أهداف التنمية المستدامة ومن جهة أخرى فهو ليس مفهوم نظري كالتنمية المستدامة يمكن التحكم به، بل إنه واقع مفروض أو بالأحرى فهو نتيجة وأثر للثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم والمتطورة بوتيرة متسارعة يوما عن يوم.

2- سياسات النظام التجاري الدولي الجديد والتحرير التجاري:

إن ولادة منظمة التجارة العالمية سرع كثيرا من عملية تحرير الاقتصاد العالمي وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وقد وجهت لها الدول النامية ومن بينها الدول العربية عدة انتقادات، واتهمتها بأنها تغلب المصالح التجارية على قضايا التنمية المستدامة، وهي ترى أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى زيادة النمو، لكن ذلك لا يعني حصول التنمية. فالبلدان النامية بحاجة ماسة إلى إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادياتها تؤدي إلى تنمية طاقتها الإنتاجية الصناعية والزراعية، وليس إلى تحرير التجارة بلا قيود أو ضوابط. أضف إلى ذلك قد يكون النمو الذي يحصل من جراء تحرير التجارة من طبيعة مؤقتة، ولا يعكس تغييرا هيكليا في الإنتاج أو تنميته¹.

¹ _ منذر خدام، منظمة التجارة العالمية: المخاض الصعب، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 815، 2004/04/25، محور الإدارة والاقتصاد، 2004، متوفرة

على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17379>

3- اللامساواة شمال-جنوب:

إن اتساع الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء، والفجوة المتزايدة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة تشكلان تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على المستوى الدولي.

كما أن ضعف إمكانيات الدول الفقيرة وحتى النامية وتأخرها في مواكبة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية لا يسمح لها بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة¹.

4- عدم الاستقرار السياسي وغياب الحوكمة والإدارة الرشيدة:

رغم أن الحوكمة هي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة إلا أنها في حد ذاتها تواجه تحديا كبيرا أمام الشركات متعددة الجنسيات التي سادت العالم وأصبحت تهدد مصالح الدول المضيفة لها حرصا على مصالحها الذاتية الاقتصادية، فتفرض عليها إلزاميا لا اختياريا قراراتها وسياساتها واستراتيجياتها. إضافة إلى ذلك نجد المؤسسات الدولية - صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية- في أغلب الأحيان تفرض على الدول النامية تقنيات وتجارب وسياسات لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لها، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها.

هذا بالنسبة للحوكمة لكن هناك جانب آخر تم ذكره في تقرير "مستقبلنا المشترك" وتمت إعادة التذكير به في تقرير "المستقبل الذي نريد"، وهو غياب استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية²، الناتج عن غياب الأمن والسلام. فالسباق نحو التسليح والنزاع المسلح يمثل عقبة صلبة في طريق التنمية المستدامة، وذلك بسبب الاستنزاف المريع والمستمر للموارد المالية والطبيعية والبشرية، والتي كان من الممكن استخدامها في الحيلولة دون انهيار الأنظمة البيئية وتدهور الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة لمكافحة الفقر³.

¹ - ضرار الماحي العبيد أحمد، مرجع سابق، أبريل 2008، ص: 14.

² - The Future We Want Report, op.cit, 2012, P: 15.

³ - ضرار الماحي العبيد أحمد، مرجع سابق، أبريل 2008، ص: 13.

المبحث الثالث: تقييم النظام التجاري الدولي الجديد في ظل تحديات التنمية المستدامة.

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية اضطرابا شديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرزت متغيرات جوهرية في علاقات القوى الاقتصادية على الساحة الدولية من أبرزها سيطرة أمريكا على العالم الرأسمالي باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم، وقد اتخذت زمام المبادرة لتحديد اتجاهات وصياغة ملامح النظام الاقتصادي العالمي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وسيتيم في هذا المبحث دراسة النظام التجاري الدولي كأحد مكونات هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد من خلال العناصر الموالية:

- تطور النظام التجاري الدولي.
- أثر النظام التجاري الدولي الجديد على أبعاد التنمية المستدامة.
- التجارة العادلة كبديل للنظام التجاري الدولي الجديد.

المطلب الأول: تطور النظام التجاري الدولي.

إن نشأة الجات (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة) بعد الحرب العالمية الثانية جاءت لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء وتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي.

كما تمثل نهاية القرن العشرين منعطفًا تاريخيًا باستكمال حلقات النظام الاقتصادي المعاصر، وذلك بقيام منظمة التجارة الدولية الحلقة الأخيرة في هذا النظام، والتي عنيت بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وشكلت منتدى للتفاوض متعدد الأطراف.

1- الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT):

اهتمت دول العالم خاصة الغنية منها بتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية التي تعترض طريق هذه التجارة عبر أسواق الدول المختلفة. وفي سبيل ذلك بذلت جهود كبيرة وعلى مدى زمني طويل بغرض تحرير التجارة العالمية، ويعتبر تأسيس منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة والتي يطلق عليها الآن "الجات" هو ثمرة هذه الجهود.

إن الولايات المتحدة الأمريكية دعت إلى مؤتمر دولي شاركت فيه 23 دولة في مدينة جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب.

إن إتفاقية الجات تعبر عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول المتوقعة عليها¹. كما تعد بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقاً والتزامات على الدول الأعضاء فيها، بهدف تحرير التجارة الدولية في السلع على أساس مبادئ حرية التجارة وتضع الإتفاقية مجموعة من المبادئ متعددة الأطراف التي تنظم السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة كما تتيح مجالات للمفاوضات التجارية في ظل مناخ يتسم بحرية التجارة وتسهيل وصول السلع للدول لأسواق بعضها البعض².

إن الهدف الأساسي من الجات هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة والمفتوحة، وبناءً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدرجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً واستيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض، لكن الحاجة استدعت أكثر من ذلك فكانت هناك عدة جولات سبقت تحول الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة³.

2- جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف:

إن جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف انعقدت خلال الفترة 1947-1994، أي منذ تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات الأصلية وحتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أوروغواي تم عقد ثمانية اتفاقيات كما هي موضحة في الجدول رقم 02.

¹ _ Hubert Martini et Ghislaine Legrand, **Commerce International**, 2010, 3^{eme} edition, Dunod, Paris, P: 02.

² _ Organisation Mondiale du Commerce, division de l'information et des relations avec les medias, 2001, 2eme Edition, Genève, Suisse, p04.

³ _ Hubert Martini et Ghislaine Legrand, **OP.CIT**, 2010, P: 03.

الجدول رقم 02: جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

الجمولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجمولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	1960-1961	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفات مع دول أوروبا		
كيندي	1964-1967	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1973-1979	102	155	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأوروغواي	1986-1993	125	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	%40	%24 إلى %36

المصدر: رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية وفق إتفاقية الجات في مجال الخدمات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص:17-19.

3- منظمة التجارة الدولية OMC:

لم تشكل الجات منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه، حيث كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، لهذا السبب عملت دورة الأوروغواي على تدارك هذا الوضع بإنشاء وإعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة.

3-1- نشأة منظمة التجارة الدولية ومفهومها:

إن من أبرز النتائج الرئيسية لجولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي عقدت للفترة من 1986-1993 هو اعتماد الدول المشاركة فيها الاتفاقات والقرارات التي أسفرت عنها الجولة في اجتماعها المنعقد في 15 أبريل 1994 في مراكش بالمغرب إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي دخلت حيز التطبيق في 1 جانفي 1995¹.

تسمى منظمة التجارة العالمية باللغة الإنجليزية (World Trade Organisation (WTO)، وبالفرنسية Organisation Mondiale de Commerce (OMC).

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم².

فهي عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام تجارة متعدد الأطراف تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية، وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة ورفع القيود الجمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعاتها، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية، وتعتبر هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات الجات وهي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة³.

3-2- مبادئ منظمة التجارة الدولية وأهدافها:

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه- بعد عام 1994 وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية - قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس.

¹ _ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، 2010، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.

² _ Organisation Mondiale du commerce, division de l'information et des relation avec les média, 2^{ème} édition, Genève, Suisse 2001, P 14.

³ _ ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، 2010، كلية التجارة بينها، جامعة الرزازيق، ص: 221.

هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية. إضافة إلى ذلك، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة يتجسد في تحرير التجارة العالمية، وينطوي ضمن هذا الهدف مجموعة من المبادئ، يمكن ذكر أهمها في الآتي¹:

- مبدأ عدم التمييز أو الدولة الأكثر رعاية: وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى. فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها - دون مطالبة- باقي الدول الأعضاء.
- مبدأ الشفافية: يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفات محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية.
- مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.
- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.
- مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية.

¹ محمد الطاهر سعودي، منظمة التجارة الدولية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة (الجزائر-مصر)، 2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، ص: 98.

4- المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية (1996-2013):

تعتبر مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وإحدى الآليات لتحقيق وتطبيق نتائج جولة لأوروغواي، وينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية واتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن. والجدول الموالي يوضح جميع المؤتمرات الوزارية التي عقدتها منظمة التجارة الدولية منذ سنة 1996 حتى سنة 2013.

الجدول رقم 03: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية (1996-2013).

المؤتمر	أهم ما جاء فيه
المؤتمر الوزاري الأول سنغافورة 1996	عقد أول مؤتمر وزاري للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة من 10 إلى 13 ديسمبر 1996، أي بعد سنتين من نشأة المنظمة، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنشأة لهذه المنظمة التي تقضي بعقد المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلو 120 بلد عضو بها، وتمت مناقشة جدول أعمالها خلال السنتين الأوليين .
المؤتمر الوزاري الثاني جنيف بسويسرا 1998	من 18 إلى 20 ماي 1998 في جنيف بسويسرا، عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمناقشة موضوعين أساسيين ألا وهما التركيز على حسن تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي وموضوع التجارة الإلكترونية. كما تناول مواضيعا أخرى كخفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية، واتفاقية التجارة الإقليمية وموضوع التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا.
المؤتمر الوزاري الثالث سياتل بالو.م.أ 1999	انعقد ثالث مؤتمر وزاري للمنظمة في مدينة سياتل بين 30 نوفمبر و04 ديسمبر من سنة 1999، حيث شارك في هذا المؤتمر 135 دولة، لكنه فشل بسبب نشوب خلافات حادة بين الو.م.أ والاتحاد الأوربي حول موضوع الزراعة واستياء الدول النامية من طريقة صنع القرار داخل المنظمة وذلك بعزلة الدول النامية وتحميد سعيها للإفصاح عن مواقفها لذلك فإنّ فشل هذا المؤتمر يعتبر نجاحا للدول النامية.
المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة 9-14 نوفمبر 2001	اشتمل عمل هذا المؤتمر مجموعة من الموضوعات منها النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية ومكافحة الإغراق والاتفاقيات التجارية الإقليمية ودعم الأسماك كما حدد البرنامج الإطار الزمني للانتهاء من التفاوض على نظام فض المنازعات، ولم تشهد المرحلة التي أعقبت مؤتمر الدوحة كثيرا من التطورات باستثناء موضوع الملكية الفكرية والصحة العامة اللتان تم الاعلان عنها في هذا المؤتمر.

<p>وتم في هذا المؤتمر تسليط الضوء على الاقتصاديات العربية في ظل منظمة التجارة الدولية ولقد ناقش مواضيع التنمية، المنتجات الزراعية وشمل النقاش كذلك مواضيع التجارة والاستثمار والمديونية والتمويل والدول الأقل نموا.</p>	<p>المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون المكسيك سبتمبر 2003</p>
<p>لقد شارك في هذا المؤتمر 149 دولة وناقش موضوع الدول الأقل نموا التي تطالب من أمد بعيد بإعفاء صادراتها كليا من التعريفات والحصص الجمركية ولقد تم في هذا المؤتمر تحديد عام 2013 لإنهاء المساعدات التصديرية الزراعية</p>	<p>المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج 13 جانفي 2005</p>
<p>انعقد هذا المؤتمر تحت عنوان النظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية وتميز بكونه اجتماعا تنسيقيا وإداريا وفق ما تفرضه القوانين الداخلية، ولقد تناولت النقاشات علاقة المنظمة بأجندة العمالة الدولية وبعلاقتها المؤسساتية بمنظمة العمل الدولية إضافة إلى قضايا أخرى مثل تنامي عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية خارج إطار المنظمة، ولقد شارك في هذا الاجتماع ما يقارب 500 مشاركة ومشارك من منظمات المجتمع المدني في العالم.</p>	<p>المؤتمر الوزاري السابع نوفمبر-2 ديسمبر 2009</p>
<p>انعقد هذا المؤتمر في فترة يواجه فيها الاقتصاد العالمي أزمات متعددة، وتواجه المنطقة العربية مرحلة مفصلية تشهد فيها ثورات وحركات شعبية تطالب بتغيير الواقع السياسي، وفي هذا الإطار يطرح أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية ومن ضمنهم 12 دولة عربية تحدي أساسي وهو تكريس مسارات التفاوض حول التجارة العالمية وقواعد التبادل التجاري لتعزيز ضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.</p>	<p>المؤتمر الوزاري الثامن بالقاهرة مصر 24-26 جوان 2012</p>
<p>كان من المنتظر أن تناقش فيه سبل تعزيز التجارة العادلة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. لكنه وبعد مفاوضات شاقة أنقذ منظمة التجارة العالمية من الفشل، باتفاق شامل قدر بقيمة ألف مليار دولار، تضمن البرنامج سلسلة إجراءات تمثلت في ثلاثة مجالات أساسية: الزراعة (تعهد بخفض دعم الصادرات) والمساعدة على التنمية (استثناءات متزايدة من الرسوم الجمركية للسلع الآتية من الدول الأقل تقدما) وتسهيل المبادلات الذي يعني خفض الإجراءات البيروقراطية على الحدود.</p>	<p>المؤتمر الوزاري التاسع ببالي اندونيسيا ديسمبر 2013</p>
<p>المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع الموالية: عامر عبد اللطيف، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية - دراسة حالة آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، سطيف: الجزائر، 2011، ص-ص: 47-50. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006، ص-ص: 165-198.</p>	

"الفشل يخيم على محادثات منظمة التجارة في بالي"، مقال من جريدة العرب الاقتصادية اليومية: الاقتصادية، العدد: 7360، 05 ديسمبر 2013، متوفرة على الرابط: http://www.aleqt.com/2013/12/05/article_805187.html

"اتفاق ينقذ منظمة التجارة العالمية من الفشل"، مقال من جريدة الرياض اليومية: عكاظ، العدد: 4557، الرياض، 08 ديسمبر 2013، متوفرة على الرابط: <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660205.htm>

محمود ببيلي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونج، المركز الوطني للسياسات الزراعية، فيفري 2006، ص: 03، ص: 04.

الموقع الرسمي لمنظمة التجارة الدولية <http://www.wto.org>

وموقع الويكيبيديا على الرابط: http://en.wikipedia.org/wiki/World_Trade_Organization#Ministerial_conferences

المطلب الثاني: أثر النظام التجاري الدولي الجديد على أبعاد التنمية المستدامة.

سيتم في هذا العنصر تقييم النظام التجاري الدولي الجديد في ظل تحديات التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال دراسة آثار التحرير والانفتاح التجاري على جميع أبعاد التنمية المستدامة: اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

1- البعد الاقتصادي: الآثار الاقتصادية للتحرير والانفتاح التجاري:

تعتبر مسألة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح التجاري وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن أجل ذلك تسعى الكثير من الدول للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتطبيق مختلف سياسات التحرير الصادرة عنها. ولكن رغم نجاح اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة؛ حيث زاد حجم التجارة الدولية بشكل مستمر وغير مسبوق محققا معدل نمو سنوي فاق النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، غير أن ذلك قد أثار مجموعة من أهم القضايا غير المرغوب فيها والمثيرة للجدل الدولي، وتتمثل في العناصر الموالية:

1-1- تجارة غير عادلة (تشوه الأسعار الزراعية):

تعد التنمية غير العادلة والناجحة عن التجارة غير العادلة أحد أخطر الأبعاد التي تواجهها الدول النامية جراء سياسات التحرير والانفتاح التجاري. فمثلا تحرير تجارة السلع الزراعية أفرز إلغاء الدعم الزراعي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الأولية وهذا الارتفاع يأتي من ناحيتين¹:

¹ شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001، ص: 46.

- أولهما: انخفاض الدعم الزراعي: تقدم الدول المختلفة وخاصة في الدول المتقدمة دعماً متفاوتاً لمنتجات السلع الزراعية مما يعني أن أسعار هذه السلع مشوهة ولا تعكس الكلفة الاجتماعية الحقيقية وتؤدي هذه السياسات إلى خلق فائض عرض في الأسواق يضغط باستمرار على أسعارها نحو الانخفاض.
 - ثانيهما: حصول المزارعين على أسعار أقل: وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية وخاصة في الدول الأوروبية مما يزيد الطلب عليها ويرفع من أسعارها العالمية.
- في ظل هذه الفجوة الكبيرة في الدعم الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية، من الطبيعي أن تكون التجارة الحرة في السلع الزراعية القائمة وفقاً لمبادئ منظمة التجارة العالمية غير منصفة ولا عادلة بالنسبة لمزاريعي الدول النامية لعدم قدرتهم على المنافسة بسبب تدفق السلع الزراعية المدعومة من الدول المتقدمة وممارسة ما يعرف بتجارة الإغراق في أسواق الدول النامية.

1-2- عدم المساواة شمال-جنوب (اتساع فجوة الدخل):

لقد أكد مؤيدو الانفتاح التجاري بالدعوة للقضاء على الفجوة بين مستويات المعيشة في البلاد المتقدمة ومستوياتها في البلاد المتخلفة أو النامية، ولكن بقي ذلك حبر على ورق، فبعد مرور ما يقارب الستة عقود على قيام منظمة التجارة العالمية اتضح أن وعد تقليص الفجوة بين أغنياء وفقراء العالم من خلال التحرير والانفتاح التجاري وما يجلبه من تحسن في رفاة الدول لم يتحقق على أرض الواقع¹.

إذن فمن بين النتائج السلبية لسياسة الانفتاح التجاري هي زيادة التباين في الدخول بين الدول؛ فتستفيد منها المجموعات الغنية أكثر بكثير من المتوسطة والفقيرة، رغم أنه من المفروض نظرياً أن تساهم عملية الانفتاح في زيادة النمو وتحسين أوضاع الفقراء وتخفيف الديون عنهم، وهذا ما لم ينجح عملياً في الكثير من الدول².

بناءً على ذلك يمكن القول أنه بالرغم من نجاح الحات ومنظمة التجارة العالمية في توسيع حجم التجارة الدولية إلى مستويات غير مسبوقه وصلت إلى أكثر من سبعين ضعفاً مقارنة بمستوياتها عند تأسيس الحات، إلا أنها ساهمت أيضاً هذه

¹ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد الثامن، 2010، ص: 154.

² نفس المرجع، ص: 155.

الزيادة في نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. فتزايدت هذه الفجوة بشكل كبير خلال فترة التحرير والانفتاح التجاري الدولي، وتحتيزت لصالح الدول الكبيرة المتقدمة وشركاتها عابرة الحدود على حساب الدول النامية وصغار المنتجين والمزارعين فيها.

1-3- منافسة غير تامة (أزمة أسعار السلع):

أدت التوجهات التحررية (الخصخصة وإلغاء القواعد والتشريعات) وما نتج عنها من منافسة غير منظمة في أسواق السلع خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابق إلى زيادة كبيرة في حدة المنافسة مما أدى إلى تهاوي في الأسعار نحو الحضيض. كما أدى وقف سياسات التدخل في الأسواق الدولية في أعقاب الثمانينات وبرامج الإصلاح الاقتصادي لأسواق السلع في التسعينات من القرن الماضي التي اتبعت في الدول النامية إلى ترك هذه القطاعات الإنتاجية وخاصة صغار المنتجين ليواجهوا بأنفسهم السباق على الأسواق، وأدى عدم الاستقرار في أسعار هذه السلع إضافة إلى ميلها للانخفاض المستمر في الأجل الطويل إلى مواجهتهم حالة من عدم التأكد والعسرة.

من الواضح إذن أن الأسعار السوقية الحرة تحت هذه الظروف السوقية المشوهة لا يمكن أن تعكس الكلفة الحقيقية لمنتجات المزارعين وأن الحاجة ماسة لتجارة دولية أكثر إنصافاً تضمن لهؤلاء المنتجين حداً أدنى من الأسعار المستقرة التي تعكس الكلفة الاجتماعية والبيئية الحقيقية لمنتجاتهم.

2- البعد الاجتماعي: الآثار الاجتماعية للتحرير والانفتاح التجاري:

من المفروض أن التحرير والانفتاح التجاري يعمل على إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، فهي بالتالي يفترض أن تساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي كنتيجة لذلك سيتحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل من خلال خلق فرص العمل الجديدة وتحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر. ولكن يبقى السؤال المطروح: ما مدى فعالية النظام التجاري الدولي الجديد في تحقيق ذلك؟

2-1- تفشي ظاهرة الفقر:

هناك آثار توزيعية لتحرير التجارة لا بد من الانتباه له، وهي أنها تؤثر على الأغنياء والفقراء بنفس الوقت، إلا أنه وبسبب كون الأغنياء يمتلكون من الثروة والموارد ما يمكنهم من تحمل فترات إعادة توزيع الدخل الناتج عن تحرير التجارة، بينما لا يمتلك الفقراء رأس المال البشري والمادي الكافي، فهم أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

وتؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الفقراء من خلال عدة قنوات أهمها¹:

- تغيير أسعار السلع المتاجر بها؛ حيث ينتج عن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة التي يستهلكها الفقراء زيادة في الدخل الحقيقي لهم، كما يمكن أن ترتفع أسعار السلع المصدرة من قبل الفقراء ويمكن أن تزداد فرص منتجاتهم في النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- تغير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (العمالة الماهرة وغير الماهرة مع رأس المال) المستخدمة في إنتاج السلع المتاجر بها مما يؤثر على دخل الفقراء وفرص العمل المتاحة لهم.
- تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب الجمركية على المستوردات مما يقلل من قدرة الحكومة على الإنفاق على برامج دعم وتأهيل الفقراء.
- تغير حوافز الاستثمار والإبداع والتأثير على النمو الاقتصادي بما فيها التأثير على تكوين رأس المال البشري وهو العنصر الأساسي في زيادة النمو ومحوارة الفقر.

2-2- ارتفاع نسب البطالة:

في ظل سياسات الانفتاح والتحرير التجاري لم تتمكن سياسة العمالة الداخلية من حل مشكلات البطالة، والتي ينبغي تجنبها بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن مع تزايد العجز الجاري في ميزان المدفوعات ورغم التدفق الواسع نسبياً للقروض الخارجية فإنها لم توظف بما يستجيب للأولويات القومية ويخلق طاقات إنتاجية تكفي بسدادها وجاء هذا التضخم في المديونية رغم تعاضم موارد النقد الأجنبي وتوسع قنواته في سنوات الانفتاح الاقتصادي².

كما زاد اختلال هيكل العمالة مع هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة إلى الخارج. حيث تعتبر الهجرة أحد إفرازات سياسات الانفتاح التجاري، والتي تؤدي إلى استنزاف المهارات الفنية والخبرات التكنولوجية والحرفية الخاصة.

3- البعد البيئي: الآثار البيئية للتحرير والانفتاح التجاري:

من المفترض أن حرية التجارة تتيح للدول فرصاً أكبر للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تحسين نوعية البيئة. ولكن الواقع أثبت عكس ذلك؛ فهناك آراء معارضة

¹ - عبد السلام النعيمات ويزن البحيت، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية: الأردن، 2005، ص: 64.

² - عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، 2010، ص، ص: 154، 155.

- تماما لحرية التجارة وما لها من آثار إيجابية على البيئة، حيث يرون أن اتباع الدول لسياسة الانفتاح التجاري سوف تكون له نتائج وخيمة على البيئة، ومن جملة حججهم نجد الآثار السلبية المئوية¹:
- تؤدي سياسة الانفتاح التجاري إلى نقل آثار السياسات والتدابير البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعن طريقه ينتقل التلوث الصناعي إلى هذه الأخيرة.
 - إن تحرير التجارة وجلبها للعملة الصعبة أسالت لعاب مسؤولي الدول النامية التي تسعى إلى الحصول على المكاسب المادية، حتى على حساب اقتلاع الغابات والأشجار من أجل الزراعة أو الرعي طمعا في تصدير الخشب والمنتجات الحيوانية، وهذا ما حصل فعلا في تايلندا وغانا.
 - إن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المنافسة، ومن ثم المنافسة على استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والتوسع في استخدام الأراضي الزراعية وغير الزراعية، مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة التصحر وتلوث المياه الصالحة للشرب.

4- البعد السياسي والإداري: الآثار السياسية والإدارية للتحرير والانفتاح التجاري:

يؤدي الانفتاح التجاري بصفة عامة إلى التبعية السياسية والإدارية والتحكم في سلطة اتخاذ القرار؛ ويمكن توضيح ذلك باختصار من خلال العناصر المئوية:

- وقوع الاقتصاديات الضعيفة في فخ التبعية؛ ففي عهد الانفتاح قد صارت تابعة تبعية كاملة للمركز الرأسمالي العالمي، وقد كانت سنوات الأزمات لهذه شاهدا على تجربة التحديث التابع وتدخل صندوق النقد الدولي ضامنا لتدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية بهدف فتح الاقتصاد أمام صادرات ورؤوس أموال المركز الرأسمالي. فالاقتراض من الخارج أصبح الوجه الآخر لعجز البناء الاقتصادي التابع، حيث يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى اللجوء للاقتراض الخارجي، مما يؤدي إلى تراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، ومن ثم للاقتراض من جديد لعلاج العجز، فيتدخل

¹ - تم الاعتماد على المراجع المئوية:

عبدوس عبد العزيز، نفس المرجع، 2010، ص، ص: 154، 155.

سفيان بن عبد العزيز وعبد السلام مخلوفي، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة: الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص: 57.

الصندوق لعلاج عجز المدفوعات وتسهيل الاستدانة من الخارج ثم لإعادة جدولة الدين، وتكون النتيجة تكريس التبعية.

- عندما يصبح الجهاز الحكومي وشركات القطاع العام تفتقر إلى الخبرات الإدارية والفنية لتشغيله بعد أن اجتذبتها شركات الاستثمار الأجنبي والمشارك سينشئ هذا نوع من التبعية الفنية والإدارية تبعية الأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

- يؤدي الانفتاح إلى ظهور مراكز قوى جديدة تكتسب نفوذا وهيمنة لا يستهان بها على توجيه السياسات الاقتصادية ووضع القرارات العامة.

- يؤدي الانفتاح إلى "تفشي الأنشطة الطفيلية" والتي تأخذ صوراً عديدة مثل استغلال النفوذ السياسي والإداري، والارتشاء، والتواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والمضاربة في الأراضي والمباني، وتضخيم الأزمات، والاتجار في السوق السوداء، والتهرب، والتهرب من دفع الرسوم والضرائب الجمركية، والاستيلاء على أموال الدولة وغيرها من الظواهر بالغة الخطورة، والتي من بين أبسط ما يترتب عنها عدم القدرة على إجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبؤ بالسلوك المحتمل للاقتصاد القومي².

على هذا الأساس فإن استمرار التجارة الحرة تحت ظروف سوقية غير مواتية تنسم بحالات الفشل السوقي يمكن أن يلحق الضرر بالمجتمع والاقتصاد ككل بدلاً من تحسين الرفاه والاستقرار العام سواءً الاقتصادي والاجتماعي أو حتى البيئي والسياسي. ومن هنا يبدأ البحث عن بديل مفضل للتجارة الحرة في ظل انتشار حالات الفشل هذه، وذلك من خلال توفير ظروف تجارة بأسعار أكثر استقراراً وبيئة أعمال داعمة وقدرة أكبر على النفاذ لأسواق دول الشمال ضمن شروط تجارة عامة أكثر تفضيلاً.

¹ _ عبد الحميد راشد، سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 1749، 29 نوفمبر 2006، متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82061>، تاريخ الاطلاع: 08 جانفي 2014.

² _ نفس المرجع.

المطلب الثالث: التجارة العادلة كبديل للنظام التجاري الدولي الجديد.

بعد فشل النظام التجاري الدولي الجديد ظهرت حركة التجارة العادلة كبديل وحل لتجاوز آثار الانفتاح والتحرير التجاري السلبية خاصة على صغار المنتجين من المزارعين والحرفيين في الدول النامية والذين يعانون من شتى صور الظلم؛ حيث يتم استغلالهم على أيدي كبار التجار والمستوردين الذين يشترون منهم منتجاتهم بأسعار بخسة ثم يبيعونها في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة في ظل نظام التحرير والانفتاح التجاري، مما جعل هؤلاء المنتجين بعيدين عما يحدث في الأسواق العالمية، فزادوا فقراً وهميشاً. كما تعتبر التجارة العادلة من أهم قضايا التنمية المستدامة، وسيتم التعرف على ماهيتها من خلال العناصر الموالية:

1- مفهوم التجارة العادلة:

لقد كان أول ظهور للتجارة العادلة في الستينات بمصطلح "التجارة البديلة" لأنها أتت معارضة للتجارة الحرة أو كحل بديل لها، ثم اتخذت بعد ذلك مصطلح "التجارة العادلة" fair-trade في الثمانينات¹. وقد تأسست جامعة التجارة العادلة في بريطانيا عام 1881 لتقييد الواردات من الدول الأجنبية. وفي الولايات المتحدة استخدمت الشركات والنقابات العمالية قوانين "التجارة العادلة" لحماية صغار المنتجين والمزارعين من المنافسة غير العادلة².

يشير هذا المصطلح إلى شراكة تجارية مبنية على الحوار والشفافية والاحترام، كما تتطلب قدر أكبر من العدالة في التجارة الدولية، وبما يساهم في التنمية المستدامة عن طريق عرض شروط تجارية أفضل وتأمين حقوق المنتجين والعمال المهمشين وخصوصاً دول الجنوب.

¹ _ Abdelaziz BELAIDI, **Le Commerce Equitable: une opportunité pour les artisans et petits producteurs**, Université Paris-Dauphine, Site: www.dauphine.fr

² _ Robert Skidelsky, **Why fair trade?**, Project Syndicate: London, March 2012, URL: <http://www.project-syndicate.org/commentary/why-fair-trade>

وتقوم فكرة التجارة العادلة أساساً على كيفية توفير فرص وسبل جيدة للمنتجين في الدول النامية لبيع سلعهم ومنتجاتهم بأسعار عادلة "قريبة" من الأسعار العالمية، وتقليل حالات الاستغلال التي يتعرض لها هؤلاء المنتجون، خاصة من بلدان الشمال المتقدم¹.

2- منظمات التجارة العادلة:

تم إنشاء المنظمة الدولية للتجارة العادلة عام 1989م، كهيئة تمثيلية عالمية، تضم ما يقارب 500 منظمة ملتزمة بمبادئ التجارة العادلة، وتعمل في أكثر من 75 دولة من دول العالم النامي، وقد بلغت قيمة المبيعات العالمية المعتمدة للتجارة العادلة 4,36 مليار يورو عام 2010، وتقدر المنظمة الدولية للتجارة العادلة، أن ما يزيد عن 7,5 مليون منتج وعائلاتهم في الوقت الحالي يستفيدون من التجارة العادلة².

يمثل نظام التجارة العادلة أربع تنظيمات رئيسية تتواجد في أوروبا ولكنها تمثل المنتجين والموزعين في الدول النامية، وهي³:

- الاتحاد الدولي للتجارة العادلة IFTA في هولندا.
- منظمات العلامة التجارية العادلة الدولية FTL-I في ألمانيا.
- الشبكة الأوروبية الدولية للتسوق NEWS والتي تمثل أكثر من 2500 من محلات بيع سلع التجارة العادلة.
- الاتحاد الأوروبي للتجارة العادلة EFTA في بروكسل.

3- مبادئ التجارة العادلة:

تعاونت منظمات التجارة العادلة في إطار ما يعرف بمنظمة التجارة الدولية العادلة WFTO مع الممارسين للتجارة العادلة في وضع وإرساء مجموعة من المبادئ والتي تعتبر التجارة العادلة وسيلة لتحقيقها، يمكن ذكرها فيما يلي⁴:

¹ طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية: الأردن، 2010، ص: 08.

² أمل خيري أمين، نظام التجارة العادلة في الاقتصادات المعاصرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في دراسات إسلامية- شعبة اقتصاد، المعهد العالي للدراسات الإسلامية: مصر، 2012، متوفرة على الرابط: <http://www.alukah.net/culture/1085/47900>

³ طالب عوض، نفس المرجع.

⁴ تم الاعتماد على المراجع الموالية: نفس المرجع، ص: 8، 9.

- خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصادياً أو المهمشين من جانب النظم التجارية التقليدية وتمكينهم من التغلب على مشكلة الفقر والاعتماد على النفس وضمان حد أدنى من العيش الكريم.
- وجود الشفافية في عملية الإدارة والعلاقات التجارية والتعامل بعدالة واحترام مع الشركاء التجاريين. وضمان انسياب المعلومات لكافة الأطراف المعنية وتشجيع مشاركة صغار المنتجين والعمال والأعضاء الآخرين في عملية اتخاذ القرارات.
- بناء القدرات والإمكانات لتحقيق الاستقلال والاستمرارية بالنسبة للمنتجين، إضافة إلى تحسين قدراتهم الإدارية ومهاراتهم الإنتاجية وتمكينهم من أن يفتحوا أسواق جديدة.
- رفع الوعي اتجاه قضايا التجارة العادلة والحاجة إلى تجارة تحقق قدراً أكبر من العدالة في التجارة العالمية.
- دفع السعر العادل وهو السعر الذي يتم تحديده على أساس الظروف الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال الحوار والمشاركة والرضا، ويغطي هذا السعر ليس فقط التكلفة الإنتاجية المباشرة ولكن أيضاً يعوض بعدالة مقابل لإنتاج الذي يهتم بالبيئة والصحة والظروف الاجتماعية. ويعمل هذا المبدأ على ترويج مفهوم دفع السعر العادل للمنتجين مع الأخذ في الاعتبار مبدأ تساوي الأجر بين النساء والرجال عند أداء نفس العمل. إن الذين يعملون في إطار التجارة العادلة يقومون بدفع الأجور فوراً لمن يعملون معهم كما أنهم يساعدون المنتجين كلما أمكن ذلك على الحصول على تمويل جزئي مسبق لمرحلة ما قبل الحصاد أو لمرحلة ما قبل الإنتاج.
- العدالة النوعية وحرية الاختيار السياسي؛ حيث تحرص منظمات التجارة العادلة عدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الإثنية السياسي، وتعمل على مراعاة الظروف الخاصة للنساء الحوامل والمرضعات وضرورة أن تتلقى النساء أجوراً عن إسهامهن في عملية الإنتاج كما يتم تمكينهن من خلال المنظمات اللاتي يعملن لديهن.
- توفير بيئة عمل صحية وآمنة لمن يعملون في مرحلة الإنتاج.
- تحترم منظومة التجارة العادلة ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بعمالة الأطفال والقوانين المحلية والقواعد الاجتماعية. كما تحرص على أن تكون المشاركة في عملية إنتاج السلع التابعة للتجارة العادلة طوعية دون إكراه.

- تشجع التجارة العادلة الممارسات الإنتاجية الصديقة للبيئة والتي تخدم استدامة الموارد الاقتصادية، كما تدعو إلى استخدام طرق إنتاجية مسؤولة غير ملوثة وتقتصد في استخدام الطاقة.
- تمارس منظمات التجارة العادلة العملية التجارية بأسلوب يعمل على تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لصغار المنتجين كما أنها لا تعمل على جني الأرباح الطائلة على حسابهم. كما تنص على بناء علاقات طويلة الأجل مبنية على التضامن والثقة والاحترام المتبادل، والتي تساهم في تقدم ونمو التجارة العادلة.

خلاصة الفصل:

لقد اتضح مما سبق فشل النظام التجاري الدولي الجديد - التحرير والانفتاح التجاري- في تحقيق تنمية مستدامة خاصة في الدول النامية سواءً كانت اقتصادية، اجتماعية، بيئية أو حتى سياسية؛ فكان ضارا لها أكثر من نافع.

وكان أحد أهم الأسباب وراء ما شهده العالم من احتجاجات وانتقادات موجهة ضد منظمة التجارة العالمية، تهميش صغار المنتجين والمزارعين وغياب مبدأ "التجارة العادلة" في التعاملات التجارية في عالم الاقتصاد الرقمي الذي أصبحت تسيطر عليه الشركات الكبرى العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات. وبناءً على ذلك ظهرت حركة التجارة العادلة التي تكفل نجاحها بإنشاء المنظمة الدولية للتجارة العادلة عام 1989م، كهيئة تمثيلية عالمية، تضم ما يقارب 500 منظمة ملتزمة بمبادئ التجارة العادلة، وتعمل في أكثر من 75 دولة من دول العالم النامي.

إذن فمن خلال هذا الفصل تم التأكيد على أن التجارة الدولية تشهد فعلا تيارات تحرير وانفتاح متسارعة وقوية، ولكن ما هي أسباب هذا التحرير والانفتاح التجاري؟ كيف أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية؟ هذا ما ستتم الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية _ دراسة حالة
دول جنوب شرق آسيا

تمهيد:

لقد تغيرت اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي؛ فتمت صياغة نظريات جديدة تتماشى والتحويلات الهيكلية التي مست أسس التقسيم الدولي للعمل وغيرت مسار المبادلات الدولية. فبالاندماج في الاقتصاد الرقمي ومع قيام منظمة التجارة العالمية، شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى.

ولعل الدول التي كان لها حصة الأسد في الاستفادة من المرحلة الانتقالية للنظام الاقتصادي العالمي -الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي- هي دول جنوب شرق آسيا. فقد استطاعت هذه الدول في فترة لا تتجاوز الثلاثون عاما أن تنتقل من دول فقيرة متخلفة إلى دول غنية متقدمة، بل وتخصصت عالميا في أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة والأكثر فاعلية؛ قطاع الخدمات وقطاع المعلومات.

لقد كان وراء نجاح هذه التجربة أو ما أطلق عليها بالمعجزة، اتحاد مجموعة من دول جنوب شرق آسيا وتكاتفها وتشكيلها لـ "رابطة دول جنوب شرق آسيا" (ASEAN)، هذا التكتل الذي كانت بدايته متواضعة أهدافه محدودة، رفع دول جنوب شرق آسيا إلى مرتبة الدول المتقدمة وأصبح اليوم أحد أكبر الأقطاب الاقتصادية في العالم.

وسيتم التفصيل في ذلك من خلال العناصر الموالية:

- **المبحث الأول:** اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي.
- **المبحث الثاني:** عوامل ظهور دول جنوب شرق آسيا على الساحة الدولية.
- **المبحث الثالث:** تطور هيكل التجارة الدولية لدول جنوب شرق آسيا.

المبحث الأول: اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي.

في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات وظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي؛ اكتسبت التجارة الدولية أهمية متزايدة، واتخذ التبادل التجاري الدولي أشكالاً وأساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل.

ولهذا سيتم في هذا المبحث التطرق لاتجاهات التجارة الدولية الجديدة في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد العالمي الجديد؛ وذلك من خلال العناصر الموالية:

- اتجاهات حديثة في تفسير التجارة الدولية؛

- عوامل تطور التجارة الدولية؛

- مراحل تطور التجارة الدولية؛

المطلب الأول: اتجاهات حديثة في تفسير التجارة الدولية.

ارتكز التحليل الريكاردى على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، نظراً لكون وجود تطور تكنولوجي وظهور سلع جديدة؛ وبالتالي لقد طور هذا العنصر في النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد.

1- العامل التكنولوجي والتجارة الدولية:

على عكس نموذج "هكشر-أولين" الذي افترض استعمال نفس التكنولوجيا في إنتاج السلع، نرى في الواقع أن الفارق التكنولوجي هو الذي يكسب ميزة التصدير للدول المخترعة، وسنذكر هنا النظريات التي أخذت بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية، وهي نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج.

1-1- نظرية الفجوة التكنولوجية:

يعتبر "بوسنر" *J. Posner* مؤسس هذه النظرية سنة 1961، وذلك عند ملاحظته أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج هكشر-أولين؛ حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع

جديدة، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني.¹

ولقد اعتمد "بوسنر" في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين، وهما²:

- **فجوة الطلب:** وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية استخدام هذه السلعة في الخارج.

- **فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج. وحسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة أقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول وتمكنها من تصدير هذا المنتج إلى بقية الدول. وتبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى مادامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد. لكن مع توسع وانتشار إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، عندئذ يمكن إنتاج نفس المنتج في الدول المستوردة وبالتالي يزول الاحتكار.³

من أهم ما عيب على هذه النظرية هو عدم تمكنها من بيان حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها.⁴

¹ _ عائشة خلوي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 2012، ص: 15.

² _ محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 126.

³ _ عائشة خلوي، مرجع سابق، 2012، ص: 16.

⁴ _ خالد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، أريد: الأردن، 2010، ص: 218.

1-2- نظرية دورة حياة المنتج¹:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكتملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

وقد طورت نظرية دورة حياة المنتج من طرف عدة اقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى "قرونون" "Vernon" لسنة 1966؛ حيث يفترض هذا الأخير بأن التفوق التكنولوجي يجعل المنتج يمر بأربع مراحل تتمثل في:

- **المرحلة الأولى (مرحلة الظهور والانطلاق):** تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتج وإنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا (سوق احتكاري)، فيكون المنتج متوفر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة.
- **المرحلة الثانية (مرحلة النمو):** في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة، ويبدأ ظهور منافسين في السوق، ويبدأ في تصدير المنتج إلى أسواق أخرى، وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية نتيجة احتكاره المؤقت للتكنولوجيا، بينما في الدول الأخرى المصنعة (المقلدة) يكون فيه عجز؛ في حين تظهر الدول النامية في منتصف هذه المرحلة مستوردة للمنتج الجديد.
- **المرحلة الثالثة (مرحلة النضج):** في هذه المرحلة يكون المنتج منمطا والتكنولوجيا عادية، وبالتالي فالمنافسة تكون عن طريق الأسعار، ويتمركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج؛ فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.
- **المرحلة الرابعة (مرحلة التناقص والانحدار):** تتميز هذه المرحلة بنمطية المنتج أكثر وتوافر تكنولوجياته للجميع. لذلك ستبدأ الدول النامية بالتصدير نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة، ونتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج فيها بوفرة اليد العاملة في الدول النامية.

¹ - تم الاعتماد على المراجع الموالية:

صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، 2006، ص.ص: 76-78.

Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulux, **Le commerce international : Théorie, politiques et perspective industrielles**, presse de l'Université du Québec: Québec, 2006, P,P : 146, 147.

Jean-Paul Rodrigue, **L'espace économique mondiale**, presse de l'Université du Québec: Québec, 2000, P: 218.

2- المنافسة غير التامة والتجارة الدولية:

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة الكلاسيكية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، لكن في الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح؛ فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار تتأثر بها التجارة الدولية.

2-1- نظرية تشابه هياكل الطلب:

بالنسبة للاقتصادي السويدي "ليندر"، التبادل في المنتجات الصناعية بين الدول المتقدمة لا يرجع سببه إلى الاختلاف في نسب عناصر الإنتاج ولكن إلى تشابه هياكل الطلب (تتمثل في تشابه الأذواق وتشابه الدخل الفردية). فالدول تصبح مصدرة إذا كان لها طلب داخلي للمنتجات وبذلك مبيعاتها نحو الخارج تصبح ممكنة وكثيفة إذا كان البلد المستورد يملك هياكل طلب مشابهة للبلد المنتج.

إذن شروط الإنتاج حسب "ليندر" ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها أساسا الطلب الداخلي. وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلات الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية¹. وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط².

2-2- نظرية تنوع الإنتاج³:

إن أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتميز بعض الشيء وليس متجانس، كما أن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات ضمن نفس الصناعة، وتسمى "تجارة ضمن نفس الصناعة".

يعود أصل ظاهرة تنوع المنتجات للاقتصادي الأمريكي "إدوارد شامبرلين" *Edward Chamberlin* بعد صدور كتابه سنة 1933 حول "نظرية المنافسة الاحتكارية". لقد اهتم هو والاقتصادي كريجمان "P.Krugman" بوضع نماذج تربط بين التبادل الدولي والتنوع العمودي للمنتجات؛ والذي يقوم على أساس اختلاف نوعية المنتج.

أما "هلبمان" *Helpman*، "هوتلينج" *Hotelling* و"لوكستار" *Kelvin Lancaster* اهتموا بتحليل ثان يتعلق بالتبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتجات الراجع إلى ميزة المنتج في حد ذاته.

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة: الجزائر، 2000، ص 35.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 88، 87.

³ رشاش عباسية، مرجع سابق، 2007، ص: 72، 71.

ومن النتائج التي توصلت إليها نظرية التنوع هي خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، وإمكانية التبادل في حالة الدول المتشابهة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في العوامل النسبية ما بين الدول من أجل تفسير قيام تبادل السلعة ذات نفس النوع.

3- اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية:

تعتبر فكرة اقتصاديات الحجم عن العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها، حيث تنخفض تكلفة السلعة بزيادة الإنتاج. لقد بنيت نظرية "هكشر-أولين" على فرضية أن إنتاج السلعتين في كل من الدولتين يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم. أما عندما يتم الإنتاج تحت ظروف غلة الإنتاج المتزايدة فإن التبادل التجاري بين البلدين يأخذ مكانه، حتى لو كانت الدولتان متشابهتين مع بعضهما بعضاً في جميع النواحي¹.

إن هذا النمط من التجارة لم يتناوله نموذج "هكشر-أولين" بالشرح والتوضيح، وتنقسم اقتصاديات الحجم إلى اقتصاديات حجم خارجية وأخرى داخلية.

3-1- اقتصاديات الحجم الخارجية والتجارة الدولية²:

يقصد باقتصاديات الحجم الخارجية لكل مؤسسة الوفرات الناتجة عن توسع كلي في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات القطاع.

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفرات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكتين للسلعتين؛ بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار؛ حيث لا يوجد تفوق نسبي، ولكن يوجد نفس وفرات الإنتاج في كل من المنتجين. بالتالي يمكن للبلدين تحقيق الربح والرفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادا تخصص البلدين في نفس السلعة.

إن التبادل الدولي الناتج عن وفرات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة وفرات الإنتاج الداخلية.

¹ عائشة خلوي، مرجع سابق، 2012، ص: 19، 20.

² صواليي صدر الدين، مرجع سابق، 2006، ص: 82.

3-2- اقتصاديات الحجم الداخلية والتجارة الدولية¹:

يقصد باقتصاديات الحجم الداخلية الوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة، والذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها. كما يسمح وجود وفرات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ حيث يتمحور التحليل في هذه الحالة حول سوق واحدة في دويتين متشابهتين. ففي حالة عدم وجود تبادل دولي فإن كل مؤسسة تزود سوقها وعن طريقه تعظم ربحها الاحتكاري، ولأن هناك تشابه كامل للدولتين، فإن هذا سيؤدي إلى تساوي الأسعار والكميات المنتجة. وعند قيام التبادل بين الدولتين يؤدي هذا إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي، وبالتالي قيام تبادل متقاطع للسلعة.

المطلب الثاني: عوامل تطور التجارة الدولية.

عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات هائلة وأصبحت الدول متصلة ومتراطة فيما بينها والعالم يتحول تدريجياً إلى سوق عالمية موحدة. لكن يبقى السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان ويطرح نفسه؛ كيف يمكن تفسير هذه القفزة الهائلة المحققة في المبادلات الدولية؟ وماهي عوامل تطور التجارة الدولية؟

1- قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

إن ظهور بعض المنظمات والاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، والتي أنشئت سنة 1947 وتم تعويضها سنة 1995 بالمنظمة العالمية للتجارة؛ لها دور أساسي في تطور حجم المبادلات الدولية، حيث أوكلت لها مهمة التفاوض من أجل عقد اتفاقيات دولية لتسهيل عملية تبادل ونقل السلع. هذا إضافة إلى ظهور بعض التجمعات والتكتلات الاقتصادية ساعدت في دعم التبادل الحر للمنتجات. وهكذا فقد تمخض عن هذا النظام الدولي الجديد: القطبية الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة.

1-1- القطبية الاقتصادية²:

تغير النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة

¹ - عائشة خلوي، نفس المرجع، 2012، ص، ص: 20، 21.

² - حشماوي محمد، مرجع سابق، 2006، ص، ص: 77، 78.

نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر.

فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، واليابان)، وهذا ما يجعل علاقاتها تغلب عليها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر مع استمرار الصراع فيما بينها، خاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث.

1-2- الترتيبات الإقليمية الجديدة¹:

لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكلت أو تشكلت تعتبر من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وللدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 تشير إلى أنه يوجد حوالي 45 نظام تكتل اقتصادي في مختلف صوره ومراحله، يسيطر على 85% من التجارة العالمية.

2- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية²:

يشهد العالم حالياً ثورة علمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة. هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة)، كما غيرت أنماط وأساليب التخصص والتقسيم الدولي للعمل. ويمكن إيجاز أهم عناصرها في الآتي:

¹ نفس المرجع، 2006، ص: 82.

² تم الاعتماد على المراجع الموالية:

محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 26-46.

محمد حشماوي، مرجع سابق، 2006، ص: 78-80.

السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امريشن للطباعة، القاهرة: مصر، 2006، ص:ص:

2-1- تطور وسائل النقل والمواصلات:

حيث يتوفر العالم اليوم على وسائل مواصلات متنوعة، وجد متطورة وسريعة، وذات قدرات شحن كبيرة. فإذا أخذنا على سبيل المثال النقل البحري والذي يعتبر وسيلة النقل الأكثر استخداما في التبادلات الدولية بضمانه لنقل ثلاثة أرباع المنتجات المتبادلة دوليا، فقد سجلت هذه الوسيلة تطورات كبيرة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الزيادة في حجم السفن البحرية وظهور ما يسمى بالبوارج، والتي تملك القدرة على نقل كميات ضخمة من المنتجات، وبالإضافة إلى ظهور أصناف عديدة من السفن والبوارج المتخصصة في شحن ونقل بضائع محددة، مثل البوارج الخاصة بنقل الحاويات وكذلك تلك المتخصصة في نقل المواد الطاقوية كالبترول والغاز... كل هذه التطورات في وسائل النقل والمواصلات ساهمت بطريقة مباشرة في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية.

2-2- ثورة الاتصالات والمعلوماتية:

أصبح لهذه الثورة دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ حيث ترتب عنها في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج. كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي.

كما أنها نتيجتها للثورة في عالم الاتصالات وما ترتب عنها من ثورة في التسويق، فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، التوجه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال.

2-3- التقسيم الدولي الجديد للعمل:

لقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

لكن ما أحدثته الثورة التكنولوجية جعل المسألة ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، بل أتاح إمكانيات جديدة للتخصص؛ فظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد. وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة "*intra-industries*".

بل أصبح المؤلف أكثر أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة "*intra-firm*" وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية.

3- الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:

لعل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق.

3-1- الاعتماد الاقتصادي المتبادل¹:

يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.

تشير هذه الاتجاهات إلى أنها لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والتفوق الاقتصادي هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت تتجلى في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة، السعر، الإنتاجية، والجودة وهذا ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل. كل هذه المتغيرات من شأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل "*interdependence*" بين دول العالم المختلفة.

3-2- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:

لقد أصبح الاقتصاد العالمي يتركز في نطاق مجموعة من الشركات التكنولوجية والتجارية والمالية والشركات متعددة الجنسيات². ونظرا لدورها الجوهري وأثرها على النظام الاقتصادي الجديد، فقد تمت دراسة أنشطتها من خلال العديد من النظريات، منها تلك التي تعمقت في علاقتها والتبادل الدولي؛ أين أدخلت الشركات متعددة الجنسيات في نماذج تسمح

¹ محمد حشماوي، مرجع سابق، 2006، ص.ص: 78-80.

² عبد المنعم محمد الطيب، تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاليات الجديدة لتحرير التجارة - التجربة السودانية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - سطيف، -25- 28 ماي 2003.

لها أن تقوم بالاختيار بين التصدير إلى السوق الخارجي أو الإنتاج في السوق الخارجي؛ حيث تعتمد هذه النماذج على التنافس غير العادل¹.

فأصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، وعابرة للقارات أو القوميات أحد السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، وخبرات تسويقية وإدارية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور هذه الشركات في تشكيل وتكوين الاقتصاد العالمي الجديد².

المطلب الثالث: مراحل تطور التجارة الدولية.

لقد عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات ملحوظة بمعدلات متفاوتة وخلال فترات زمنية متقطعة، تتخللها مراحل ركود ناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها دول العالم والتي أدت بدورها إلى التغيير في بنية الجهاز الإنتاجي لكل بلد. لكن في الواقع، يمكن اعتبار أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعد فترة الانطلاقة الفعلية لتطور التجارة الخارجية من خلال تسجيلها لمعدلات نمو غير مسبقة.

يمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الدولية إلى ما يلي³:

1- المرحلة الأولى (1498-1763):

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميو دياز "*Bartholomew Diaz*" (1488) واكتشاف كريستوف كولومبس "*Christophe Colomb*" لأمريكا، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكون

¹ - صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص:

² - حشماوي محمد، مرجع سابق، 2006، ص: 87.

ولزيد من الاطلاع انظر أيضا: Michel Rainelli, *op cit*, 2003, p64-66

³ - تم الاعتماد على المراجع الموالية:

محمد دياب، مرجع سابق، 2010، ص: 26-30.

باسم غدير غدير، مرجع سابق، 2010، ص: 41، 42.

جعفر حسن جاسم، مرجع سابق، 2010، ص: 47.

صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، 2006، ص: 97، 98.

دوقاما "*Vasco de Gama*" عام 1498؛ ساد هذه الفترة الاقتصاد الزراعي؛ فكان ينحصر النشاط الاقتصادي في قطاعين اثنين: قطاع ينتج فيه الناس حاجاتهم الشخصية، وقطاع يستخر الإنتاج للتجارة والمقايضة، وكانت التجارة تلعب دور المحرك في فك العزلة مابين القارات.

2- المرحلة الثانية (1763-1883):

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان مركزه إنجلترا؛ والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي. يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة مابين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "*L'échange inégal*" والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

اتسعت السوق في المجتمع الصناعي وتعددت نتيجة تطوّر وسائل النقل والاتصال، كما أدى ظهور الثورة الصناعية إلى تغير هيكلية في البنية الاقتصادية؛ فالهيكل الاقتصادي الصناعي أدى إلى التخصص وتقسيم العمل لصالح العملية الإنتاجية.

3- المرحلة الثالثة (1883-1995):

تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات "*Standard Oil Tust*" ل جون روكفلر "*John D. Rockefeller*". وعليه فمن مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

وقد زادت حدة وتيرة تسارع الثورة الصناعية أين مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. فبعد الحرب العالمية الثانية انتقل الاقتصاد من المحلية إلى العالمية، وظهرت القطبية الثنائية -الرأسمالية والإشتراكية- وقام النظام الاقتصادي العالمي والذي يتكون من ثلاثة مكونات: النظام النقدي الدولي -صندوق النقد الدولي، النظام المالي الدولي -البنك الدولي، والنظام التجاري الدولي -اتفاقية الجات وجولاتها. ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلى غاية منتصف التسعينات أين تم إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

4- المرحلة الرابعة (1995 - إلى غاية اليوم):

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول. إضافة إلى سيطرة هذه الشركات عابرة القارات والمؤسسات الدولية على الاقتصاد العالمي. وتوسع السوق الاقتصادية مساحةً نظراً لعدم تقيدها بالحدود الجغرافية للأسواق خاصة بعد إدخال مصطلح المجتمعات والأسواق الافتراضية¹.

إضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق؛ كما أنه في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، إضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.

فقد شهدت هذه الفترة تطوراً عميقاً للتقسيم الدولي للعمل والممثل في التخصص الدولي وتدويل الإنتاج ورأس المال. كما تسارعت وتائر نمو التجارة الدولية على نحو يفوق وتائر نمو الإنتاج الصناعي؛ نتيجة السرعة العالية لحركة عوامل الإنتاج (رأس المال، القوى العاملة، التكنولوجيا والمعلوماتية) على المستوى الدولي، عولمة ميدان التبادل السلعي الدولي والتدفقات الرأسمالية، وهجرة اليد العاملة والمعلوماتية.

كما شهدت هذه الفترة نشوء وتطور الاقتصادات الوطنية ذات الطابع الانفتاحي، مع التحرير الكامل للتجارة الدولية ومختلف أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، هيمنة الأسواق المالية على أسواق السلع والموارد وظهور الاقتصاد المالي العالمي.

ولا ننسى السبب الرئيسي لهذه التغيرات الهيكلية في التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل؛ نتيجة للتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات وأنظمة المعلوماتية، فأصبحت المعرفة أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

¹ - فاتح مجاهدي، مرجع سابق، 2007، ص: 8، 9.

المبحث الثاني: عوامل ظهور دول جنوب شرق آسيا على الساحة الدولية.

اعتبر الكثير من الاقتصاديين والباحثين ظهور دول جنوب شرق آسيا على الساحة الدولية بهذه القوة بمثابة المعجزة. وإلى حد الآن مازال البحث جاريا حول عوامل وأسباب هذا التطور المذهل الذي شهدته المنطقة، فقد استطاعت أن تكمل نجاحها بتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا، القطب الاقتصادي متسارع التطور يوما بعد يوم، والذي يخوض المنافسة نحو الصدارة مع الاتحاد الأوروبي.

بناءً على ذلك تم تقسيم المبحث إلى العناصر الموالية:

- ماهية دول جنوب شرق آسيا.
- تجارب واستراتيجيات تنمية ناجحة في المنطقة.
- رابطة دول جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: ماهية دول جنوب شرق آسيا.

سيتم في هذا المطلب التعريف بدول جنوب شرق آسيا كمنطقة بشكل عام، ثم التعريف بكل دولة على حدى من خلال أهم المؤشرات التي تميزها عن بعضها البعض، إضافة إلى تسليط الضوء ولو اختصارا على مسيرة اقتصادياتها وأهم ما يميزها. بناءً على ذلك تم تقسيم المطلب إلى عنصرين أساسيين:

1- التعريف بدول جنوب شرق آسيا:

تغطي منطقة جنوب شرق آسيا مساحة تقارب 4,5 مليون كم²، ويقطنها أكثر من نصف مليار نسمة (610 مليون نسمة حسب إحصائيات 2011)¹. تنقسم جغرافيا إلى منطقتين: الأولى جنوب شرق آسيا البري لأن الدول الواقعة به متلاحمة برا مع بقية دول القارة، والمنطقة معروفة أيضا بالهند الصينية، وتضم تايلندا، الفيتنام، كامبوديا، اللاوس وميانمار (بورما). أما المنطقة الثانية فهي جنوب شرق آسيا البحري؛ يطلق عليه هذا الاسم كونه عبارة عن مجموعة دول متفرقة في المحيط وأغلبها شبه جزر. تشمل المنطقة البحرية ماليزيا، بروناي دار السلام، إندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة وتيمور الشرقية.

¹ _ Southeast Asia, Wikipedia from the free Encyclopedia, seen on 15th of December, 2014 URL:

http://en.wikipedia.org/wiki/Southeast_Asia

إذن فجنوب شرق آسيا يضم 11 دولة، كل لها مكانتها ووزنها النسبي الذي يختلف عن البقية. وقد جاء هذا نتيجة الاختلاف والتفاوت فيما بينها من نواحي عدة سواءً جغرافياً من ناحية المساحة أو عدد السكان، أم اقتصادياً من خلال الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي للفرد أو حتى اجتماعياً من خلال مؤشر التنمية البشرية. والجدول رقم يعطي أهم الأرقام المتعلقة بدول جنوب شرق آسيا.

الجدول رقم 04: مؤشرات عامة حول دول جنوب شرق آسيا (2012).

الدولة	المساحة (كم ²)	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (الدولار الأمريكي)	الناتج المحلي للفرد (الدولار الأمريكي)	مؤشر التنمية البشرية	العاصمة
بروناي	5,765	434,320	16,852,000,000	\$38,801	0.885	بندار ساري بقوان
كامبوديا	181,035	15,254,000	14,246,000,000	\$934	0.543	بنوم بنه
تيمور الشرقية	14,874	1,119,000	4,214,000,000	\$1,066	0.567	ديلي
إندونيسيا	1,904,569	244,468,000	894,854,000,000	\$3,660	0.629	جاكرتا
اللاوس	236,800	6,376,000	9,269,000,000	\$1,454	0.543	فيينتيان
ماليزيا	329,847	29,038,000	305,826,000,000	\$10,579	0.769	كوالالمبور
ماينمار	676,000	63,672,000	54,049,000,000	\$849	0.498	نايببيدو
الفيليبين	300,000	97,737,000	250,436,000,000	\$2,462	0.654	مانيلا
سنغافورة	724	5,366,000	267,941,000,000	\$49,936	0.895	سنغافورة
تايلاندا	513,120	64,460,000	376,989,000,000	\$6,572	0.690	بانكوك
الفيتنام	331,210	90,388,000	137,681,000,000	\$1,523	0.617	هانوي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Gross domestic product, current prices, International Monetary Fund (IMF), October 2012, URL:

Wikipedia from the free Encyclopedia, URL: http://en.wikipedia.org/wiki/Southeast_Asia

2- نبذة تاريخية عن اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا:

سيتم التطرق ولو بلمحة خاطفة لاقتصاديات هذه الدول كل منها على حدى.

1-2- ماليزيا (Malaysia):

بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصادات النمور الآسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع والخدمات. قامت السلطات الماليزية بوضع رؤية 2020 - أن تصبح

دولة متقدمة في جميع الميادين خلال 30 سنة من 1990 إلى 2020¹ والتي سعت فعلا إلى تحقيقها- وبوجود الاستثمارات اليابانية، ازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي. حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي إجمالي أكثر من 07% مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينات. تعد ماليزيا اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية، كما طورت بناها التحتية وقطاع الخدمات حتى أصبحت واحدة من أفضل الدول جلبا للسياح وللمستثمرين الأجانب².

2-2- بروناي أو بروناي دار السلام (Brunei):

تعتبر بروناي من البلدان الغنية حيث حازت حسب إحصائيات سنة 2011 المرتبة الخامسة عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي في ظل تعادل القدرة الشرائية³. يشكل إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كما يوجد دخل كبير من الاستثمارات الخارجية يكمل دخل الإنتاج المحلي؛ فاقتصادها قائم على مزيج من المشاريع المحلية والأجنبية.

أصبحت الدولة لاعبا أكثر بروزاً من خلال منصب رئيس منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك) عام 2000. أطلقت في 2009 مخطط العلامة التجارية الوطنية "بروناي حلال" والذي يسمح للمصنعين في بروناي والدول الأخرى استخدام العلامة لمساعدتهم على اختراق الأسواق المرهبة في البلدان التي فيها أعداد كبيرة من المستهلكين المسلمين⁴.

¹ _ Rafikul Islam, **Prioritizing Issues of Malaysian Vision 2020: An Application of The Analytic Hierarchy Process**, Department of Business Administration, faculty of Economics and Management Sciences, International Islamic University: Malaysia.

² _ Mahathir Mohamad (Prime Minister of Malaysia), **Malaysia on Track for 2020 Vision**, P: 01.

³ _ **Brunei**, Wikipedia from the free Encyclopedia, URL: <http://en.wikipedia.org/wiki/Brunei>

⁴ _ لمزيد من الاطلاع:

Koo Jin Shen, **Brunei Halal Brand: Getting more shelf space**, The Brunei Times daily newspaper, Friday, December 27, 2013, URL: <http://www.bt.com.bn/business-national/2013/12/27/brunei-halal-brand-getting-more-shelf-space>

2-3- إندونيسيا (Indonesia):

مساحة إندونيسيا ومناخها الاستوائي والجغرافيا الأرخيبيلية تجعلها ثاني أعلى مستوى للتنوع البيولوجي في العالم بعد البرازيل، والنباتات والحيوانات التي تحتويها عبارة عن مزيج من الأنواع الآسيوية والأسترالاسية. هي أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وعضو في مجموعة العشرين. يعتبر قطاع الصناعة أكبر قطاع في اقتصاد إندونيسيا بنسبة 47% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، يليه قطاع الخدمات 38,6% والزراعة 14,4%؛ ومع ذلك، ففي سنة 2012 يتوقع أن يقوم قطاع الخدمات بتوظيف عدد من الأشخاص أكبر من أي قطاع اقتصادي آخر وهو ما يمثل 47,9% من مجموع قوة العمل وبعدها يأتي قسم الزراعة 38,9% والصناعة 12,8% ومع ذلك يعتبر قسم الزراعة أكبر موظف في الاقتصاد الإندونيسي¹.

2-4- الفلبين (Philippine):

هي عبارة عن أرخبيل مكون من 7107 جزيرة، وهي إحدى أكثر عشرة بلدان ذات تنوع بيئي ضخمة. بالنسبة للاقتصاد الفلبيني فرغم تحوله للصناعة حديثاً، منتقلاً من الاعتماد على الزراعة إلى اعتماد أكثر على الخدمات والتصنيع، إلا أنه تطور بشكل متسارع حيث حقق الاقتصاد الفلبيني في الربع الثالث لسنة 2013 نمواً بنسبة 7%، ويعود هذا النمو إلى قطاع الخدمات من تجارة ووساطة مالية، نقل واتصالات مدعوماً بقطاع التصنيع وصادراتها من المنتجات الالكترونية. كانت معدلات نمو الناتج المحلي حسب القطاعات الزراعي، الصناعي والخدماتي للربع الثالث لسنة 2013/2012 على التوالي: 0,3%، 8,2% و 7,5%².

2-5- سنغافورة (Singapore):

تعتبر سنغافورة محورا هاما لمنطقة جنوب شرق آسيا فلها عدة مميزات تجعل لها الصدارة والأفضلية من نصيبها دوليا، ومنها أنه تم اعتبارها حسب تقرير لندن لمراكز المال العالمية رابع أهم مركز مالي في العالم³، كما أنه يعد مرفؤها خامس مرفأ في العالم من حيث النشاط. تعتبر من بين الأفضل في العالم في بنيتها التحتية من مطارات، موانئ وشبكات الطرق

¹ _ Indonesia Economy Profile 2013, seen on 15/01/2014, URL:

http://www.indexmundi.com/indonesia/economy_profile.html

² _ Philippine Economy posts 7.0 percent GDP growth in Q3 2013, National Accounts of the Philippines, Philippine statistics authority, national statistical coordination board, Posted 28 November 2013, seen on 15/01/2014, URL:

<http://www.nscb.gov.ph/sna/default.asp>

³ _ Global financial centers report 7, March 2010, P: 18.

والمواصلات. يعتمد دائما اقتصاد سنغافورة على التجارة الدولية. صناعاتها الرئيسية تشمل الإلكترونيات والخدمات المالية، ومعدات حفر آبار النفط، وتكرير النفط وتصنيع الأدوية والمواد الغذائية المصنعة والمشروبات، ومنتجات المطاط وإصلاح السفن. في السنوات الأخيرة، تحركت الحكومة للحد من الاعتماد على تصنيع وتصدير الإلكترونيات من خلال تطوير قطاع الخدمات، فضلا عن الصناعات التقنية الحيوية والكيميائية والبتروكيميائية.

2-6- تيمور الشرقية (East Timor):

تعتبر تيمور الشرقية ذات دخل اقتصادي متدن؛ فهي لا تزال تعاني من آثار سنوات الحرب ضد إندونيسيا والتي أعلنت قرار مفاجئ من قبل الرئيس الإندونيسي يوسف حبيبي عن نيته في تنظيم استفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة عقد يوم 30 أوت 1999، للاختيار بين الاستقلال الذاتي ضمن إندونيسيا أو الاستقلال النهائي. لقد أضرت هذه الحرب بالبنية التحتية لتيمور الشرقية وشردت آلاف المدنيين، ولم تتوقف الأزمة هنا بل تلى الاستقلال أعمال عنف وشغب وحروب داخلية حول السلطة دامت لسنة 2008¹. وكانت خلالها تيمور الشرقية تحتل المرتبة 162 حسب مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم ولكنها تشهد اليوم تطورا نوعا ما متسارع أو بالأحرى فهي تتمتع الآن بنوع من الاستقرار جعلها تتفوق على كامبوديا واللاوس لتحتل المرتبة 134 لسنة 2013 مقارنة بهما على التوالي: 138، 138².

2-7- تايلاند (Thailand):

يعتبر الاقتصاد التايلاندي من الاقتصاديات الصناعية الحديثة وهو يعتمد بشكل كبير على الصادرات حيث تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. شهدت تايلاند في الفترة الأخيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في عام 2010 مما يجعلها واحدة من أسرع اقتصاديات آسيا نموا، وتحديدًا الأسرع نموا في منطقة شرق آسيا. خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 والتي بدأت أصلا من تايلاند. ورغم ذلك فهي تحتل المرتبة 24 من أكبر الاقتصاديات في العالم، وتصنف الثانية على مستوى جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا، وتحتل الترتيب الرابع على منطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة للناتج المحلي للفرد بعد سنغافورة وبروناي وماليزيا³.

¹ _ East Timor, Wikipedia from the free Encyclopedia, URL: http://en.wikipedia.org/wiki/East_Timor

² _ Human Development Report 2013, **The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World**, P:164.

³ _ تايلندا، موسوعة ويكيبيديا، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/تايلاند>

2-8- الفيتنام (Vietnam):

رسمياً يطلق عليها جمهورية الفيتنام الاشتراكية، فهي دولة شيوعية كانت تتبنى الاقتصاد المخطط مركزياً. منذ عام 1986، بدأت الحكومة في التجديد من جميع النواحي العملية، وبدأت تخطو في الاتجاه العام لعملية التنمية والعملية والأقلمة تدريجياً، ثم قامت بفتح أسواقها وتشجيع التصدير. أصبحت الفيتنام اليوم تعتبر من الأسواق الناشئة والتي تتميز باقتصاد ديناميكي ومتنوع متسارع التطور¹.

2-9- كامبوديا (Cambodia):

تعد الزراعة القطاع الأهم في الاقتصاد الكمبودي، حيث يعتمد عليها حوالي 59% من السكان في معيشتهم؛ الأرز هو المحصول الرئيسي. النسيج والسياحة، والبناء قطاعات أخرى مهمة على التوالي؛ حيث تعتبر السياحة مصدر البلاد الثاني من العملة الصعبة بعد صناعة النسيج. يزداد دخل الفرد في كمبوديا نمواً، لكنه لا يزال منخفضاً مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة². تتوزع مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 على التوالي؛ الزراعة: 35,7%، الصناعة: 23,9%، وقطاع الخدمات يساهم بنسبة 40,4%³.

2-10- اللاوس (Laos):

اللاوس بلد مداري غير ساحلي تتكون من جبال وغابات كثيفة. اقتصادياً تعتبر واحدة من أفقر بلدان جنوب شرق آسيا، تتميز بضعف بنيتها التحتية ولا تملك اليد العاملة الماهرة. تعتمد على الزراعة بشكل هيكلي؛ حيث وظفت سنة 2010 حوالي 75,1% من السكان وتساهم بحوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعد الأرز هو أساس الزراعة في دولة اللاوس. تناقصت نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات التي تتزايد وتشهد تطوراً سنة بعد سنة، حيث بلغت سنة 2012 على التوالي: 26%، 37%، 40%⁴.

¹ _ الفيتنام، موسوعة ويكيبيديا، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/الفيتنام>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/08.

² _ كامبوديا، موسوعة ويكيبيديا، مرجع سابق، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/كامبوديا>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/08.

³ _ Cambodia, Southeast Asia, The world FactBook, Publications, Library, Central Intelligence Agency, seen on: 08/01/2014, URL: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/cb.html>

⁴ _ Laos, East and Southeast Asia, The world FactBook, Op.cit, seen on: 08/01/2014, URL: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/la.html>

كما أنه هناك نمو ملحوظ في جانب السياحة خاصة منها السياحة البيئية والتي تبني عليها البلاد استراتيجياتها التنموية حالياً، حيث ارتفع عدد الزوار الأجانب من 80 ألف زائر سنة 1990 إلى مليون و876 ألف سنة 2010¹.

2-11- ميانمار (بورما) Myanmar (Burma):

كانت هذه الدولة غامضة وغائبة عن الأنظار لفترة طويلة، وقد ظهرت هذه السنوات الأخيرة لكن الغموض مازال يشوبها. تدعى بورما رسمياً جمهورية اتحاد ميانمار، هي بلد زراعي يعيش ثلاثة أرباع أهلها على الزراعة وهي تمتص حوالي 70% من اليد العاملة²، أبرز حاصلاتها الأرز وهو الغذاء الأساسي لمعظم سكانها، ويفيض عن حاجتها فتصدر منه كميات كبيرة وتحتل المرتبة الرابعة في تصدير الأرز بين دول العالم. إلى جانبه يزرع السكان الذرة والذرة الزيتية، ثم المطاط وقصب السكر والشاي. كما تزرع الخضروات والفاكهة والبقول السوداني والسمسم والقمح والقطن.

كما يستوعب قطاع الخدمات تقريباً ربع العاملين البورميّين (23%)³، ومعظمهم من الإداريين ويعمل الباقون في المستشفيات والمدارس والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بخدمة المجتمع ويشمل كذلك العاملين في مجالات التجارة والنقل والاتصالات.

المطلب الثاني: تجارب واستراتيجيات نمو ناجحة في المنطقة.

لقد كانت أغلب دول جنوب شرق آسيا معزولة عن العالم وغير معروفة نهائياً، وحتى إن عرفت فقد عرفت بتخلفها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبجهل شعوبها؛ فقد كانت معزولة منعزلة بمجتمعاتها واقتصادياتها. ولكن فجأة وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثة عقود ظهرت على الصعيد الدولي مباشرة، بل وظهرت بقوة وبوتيرة نمو متطورة ومتسارعة. فما الذي شجعها على الظهور؟ ما هي الاستراتيجية التي اتبعتها في ذلك؟ وهل كانت هناك نماذج نجاح في المنطقة تم الاقتداء بها؟

1- تجربة النمور الآسيوية:

تعتبر تجربة النمور الآسيوية بمثابة الدفعة القوية لدول جنوب شرق آسيا للنهوض باقتصادياتها؛ خاصة وأن سنغافورة هي أحد تلك النمور. فإضافة إلى قوة الإرادة في التقدم التي منحها إياها هذه التجربة، إلا أنها ساعدتها بالفعل وعملياً في

¹ _ Laos, Wikipedia from the free Encyclopedia, seen on: 08/01/2014, URL: <http://en.wikipedia.org/wiki/Laos#Tourism>

² _ Burma, East and Southeast Asia, The world FactBook, Op.cit, seen on: 15/01/2014, URL: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/bm.html>

³ _ Ibidem.

تطوير اقتصادياتها. سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عوامل ظهور ونجاح النُمور الآسيوية والتي ساعدت دول جنوب شرق آسيا في الاقتداء بها.

1-1- نشأة المصطلح وظهور النُمور الآسيوية:

مصطلح النُمور الآسيوية مقتبس من مكانة "النُمور" نفسها في الثقافات الآسيوية. فالنُمور الآسيوي يتميز بسرعة حركته ومباغتته للخصوم. وهذا بالضبط ما فعلته الدول الآسيوية الأربعة: تايوان، سنغافورة، هونغ-كونغ وكوريا الجنوبية كونها باغتت العالم بسرعة نموها وانتقالها من أمم فقيرة محظومة إلى الاعتراف بها كدول متقدمة مع بداية القرن الحادي والعشرين. حققت هذه الدول خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات قفزات صناعية واقتصادية مذهلة وصلت حتى إلى معدل نمو سنوي 10%.

أطلق أيضا على تجربة النُمور الآسيوية بالمعجزة الآسيوية كونها عُرفت أجيالها الأولى عالميا بالجوع والفقير، الحروب والثورات الخارجية والداخلية، إضافة إلى جهل شعوبها، وفجأة وفي ظرف 25 سنة خرجت للعالم بجيل جديد مختلف تماما عن سابقه؛ جيل يعيش رفاهية اقتصادية واجتماعية، جيل متعلم ذو دخل مرتفع، دخل العالم مباشرة عن طريق بوابة العلم والتكنولوجيا. عرفه العالم من خلال الانترنت بشكل كان من المستحيل توقعه من أجياله السابقة¹.

كما أنّها من الأشياء التي فاجأت القوى الكبرى أنه وفقا للنظام الرأسمالي، يعتبر الإستقرار السياسي وتوفر الموارد الطبيعية من أهم متطلبات الازدهار الاقتصادي للدول. في حين أن النُمور الأربعة كانت تفتقر لهذه العناصر؛ فمثلا سنغافورة وتايوان كانتا حديثتا عهد بالحروب والثورات الداخلية والمعاناة القاسية من قادمهم، بل زد على ذلك سنغافورة تفتقر حتى إلى أهم مورد حيوي فهي تستورد المياه من ماليزيا². وهكذا استمرت هذه الدول الأربعة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل مستدام يتجاوز في الغالب 7%، ورغم أنّها تلقت ضربة قاسية عند أزمة 1997³، إلا أنّها نهضت من جديد

¹ _ Mark L. Clifford and Janet Pau, **Through the eyes of Tiger Cubs: Views of Asia's Next Generation**, John Wiley and Sons: Asia, 2011, P: 01.

² _ إياد مهدي عباس، النُمور الآسيوية من دول فقيرة إلى دول صناعية، الملحق الاقتصادي، جريدة المدى اليومية، 2011/08/08، متوفرة على الرابط: <http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=2785>

³ _ لمزيد من المعلومات حول أزمة آسيا المالية 1997 انظر:

Giancarlo Corsetti and others, **What caused the Asian currency and financial crisis**, Japan and the World Economy, Vol: 11, NBER Working Paper N° 6833, NBER Program in International Finance and Macroeconomics, URL: <http://www.nber.org/papers/w6833>

وبشكل أقوى. أصبحت هونغ-كونغ وسنغافورة تملك أهم المراكز المالية الرائدة في العالم، في حين أن كوريا الجنوبية وتايوان أصبحوا من أفضل قادة العالم في صناعة تكنولوجيا المعلومات¹.

1-2-2- عوامل نجاح النمور الآسيوية:

يعود نجاح تجربة النمور الآسيوية إلى عدة أسباب وظروف منها الداخلية ومنها الخارجية، ويمكن ذكر أهمها في العناصر المالية:

1-2-1- العوامل الداخلية:

تمثلت أهم العوامل الداخلية التي ساعدت هذه الدول في تطوير اقتصادياتها هو استغلال ميزتها النسبية المتمثلة في اليد العاملة العاطلة عن العمل، إضافة إلى وضعها لسياسات اقتصادية كلية مناسبة لاقتصادها ولما تعانيه.

- الوفرة النسبية للموارد البشرية²؛ عندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص. وفيما عدا وفرة عنصر العمل كانت هذه الدول تتسم بندرة واضحة في الموارد الطبيعية وبالتالي كان اعتمادها على الخارج يكاد يكون كاملاً في تأمين المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة. وفي ضوء هذه الندرة الشديدة اعتمدت على استراتيجية إنمائية محددة، فحوّلت الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على الوفرة النسبية لعنصر العمل. هذا الأمر أدى إلى ظهور العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول في المراحل الأولى من النمو (الخمسينات والستينات)، لكن حكومات هذه الدول أدركت بأنها ستحاصر بأزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية وبالتالي تهدد التجربة بكاملها، لذلك وضعت نصب أعينها أن تصل إلى مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الواردات.

¹ _ Jinyong Lee and others, **Korean economic growth and marketing practice progress: A role model for economic growth of developing countries**, Industrial Marketing Management, Volume 37, Issue 7, October 2008, Pages 753-757, URL: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0019850108001417?np=y>

² _ عبد الرحمن تيشوري، تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمتها، جريدة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد: 1373، بتاريخ 2005/11/09، متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50006>

- السياسات الاقتصادية الكلية¹؛ انتقلت حكومات هذه الدول سياسات اقتصادية ذات تأثير إيجابي في خلق بيئة اقتصادية محلية مناسبة لدفع قوى النمو والتقدم، تتمثل أهم هذه السياسات:

- بناء وتوفير بنية تحتية صلبة على درجة عالية من التقدم والكفاءة.
- الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة للاستثمار في البشر، من زيادة في مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن ذلك انعكس في نمو إنتاجية العمل من ناحية وفي استيعاب التكنولوجيا المستوردة والدخول في مرحلة التطوير التكنولوجي من ناحية ثانية.
- مجموعة السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها لإبعاد شبح التضخم، وكان لذلك أثر إيجابي في النمو الاقتصادي ونمو الصادرات والسيطرة على الأجور.
- العناية الخاصة بقطاع الصادرات نظراً لمكانته الأساسية والهيكلية في تجارب هذه الدول؛ فقد حرصت هذه الدول على استقرار أسعار الصرف وعلى إعفاء المواد الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية، ووفرت التسهيلات المصرفية لتشجيع الصادرات.
- لعدم الوقوع في فخ المديونية الخارجية، حرصت الدول أن تقلل باستمرار وبأسرع وقت ممكن من حجم فجوة الموارد (أي الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ والادخار المحلي) وذلك من خلال تشجيع المدخرات المحلية (سعر فائدة مرتفع، تطوير سوق الأوراق المالية، تنويع أجهزة تعبئة المدخرات). ونتيجة لهذه السياسات استطاعت هذه الدول أن تحقق أعلى معدلات ادخار في العالم؛ الأمر الذي جعلها تتحول إلى بلدان مصدرة للإستثمارات الخاصة اعتباراً من الثمانينات. وبالتالي فإن الديون الخارجية ظلت في حدود آمنة، وكان يمكن خدمة أعبائها دون حدوث ضغوط على سعر صرف العملة الوطنية أو على الاحتياطيات الدولية للبلد.

¹ - تم الاعتماد على المراجع الموالية:

Victor Krasilshchikov, **The East Asian 'Tigers': Following Russia and Latin America?**, Asia-Pacific Program, P-P: 2-7.

Jamil Nasir, **The making of an Asian tiger**, "The International News" newspaper: Pakistan, 27/07/2013, URL: <http://www.thenews.com.pk/Todays-News-9-192677-The-making-of-an-Asian-tiger>

➤ عمدت الحكومات في هذه الدول على انتهاج سياسة واعية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وتهيئة المناخ المناسب لها لكي تحقيق معدلات مرتفعة الربح تغريها على الجيء.

1-2-2- العوامل الخارجية:

إضافة إلى العوامل الداخلية التي ساعدت بها هذه الدول اقتصادياتها، هناك عوامل أخرى خارجية ساعدتها في تسريع آدائها وحصد نتائج جهودها. ومن أهم هذه العوامل مايلى¹:

- الدور الذي لعبته الحرب الباردة بين العملاقين (الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)؛ فنتيجةً لتبعية أنظمة حكم دول النمر للرأسمالية، حرص المعسكر الغربي على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الإشتراكي المجاور لها.
- نظام النقد الدولي؛ الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.
- اتفاقية الجات؛ الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا إمكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمر الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

1-3- أثر تجربة النمر الآسيوية على دول جنوب شرق آسيا:

من خلال ما سبق، وإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تم ذكرها والتي ساعدت النمر الآسيوية والتي استفادت منها دول جنوب شرق آسيا. أردت التركيز في هذا العنصر على استفادة دول جنوب شرق آسيا من نقطتين أساسيتين؛ واحدة معنوية والأخرى مادية بحتة أراها أساس نجاح التجربة.

¹ _ عبد الرحمن تيشوري، مرجع سابق، 2005.

- النقطة الأولى: تتمثل في كون تجربة النّمور الآسيوية من نفس المنطقة خاصة وأنّ معهم سنغافورة، فهذا يعطي الحافز والدعم لبقية الدول المحيطة بهم لتحذو حذوهم. وهذا ما حصل بالفعل؛ فقد تلت النّمور الآسيوية أشبال النّمور المتمثلة في ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا والفلبين وكلها دول من جنوب شرق آسيا¹.
- النقطة الثانية: كون النّمور الآسيوية كان من أهم أسباب نجاحها بل أساس ظهورها الدولي القوي هو تركيزها وتفوقها في قطاعين أساسيين، وهما القطاع المالي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال²؛ فهي لم تتدرج في استراتيجية تنميتها بل فضلت الاندماج المباشر في الاقتصاد الرقمي، والذي فعلاً أدى بها لتعتلي الصدارة في أهم ما جاء به. فقد استطاعت هذه الدول أن تغيّر من بنية إنتاجها المحلي الإجمالي لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموي الانتشاري الواسع.

2- نموذج الإوز الطائر للنمو الاقتصادي:

وضع الاقتصادي الياباني المشهور "أكماتزو" Akmatzu في عام 1937م نظرية اقتصادية اعتمدت على طريقة أسراب الإوز في طيرانها. تقوم هذه النظرية بتصوير عملية النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا على أساس أن اليابان تأتي في مقدمة السرب باعتبار أنها قائد السرب، وتليها مجموعة السرب الأول الذي يضم النّمور الآسيوية: كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج وسنغافورة. ثم يأتي السرب الثاني الذي يشمل دول أشبال النّمور: ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام وبقية دول جنوب شرق آسيا التي كانت اشتراكية وتأخرت عن الركب. وبالطبع تفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة النمو والتطور الاقتصادي في كل دولة³.

¹ - لمزيد من الاطلاع حول أشبال النّمور الآسيوية، انظر:

Mark L. Clifford and Janet Pau, **Op.cit**, 2011.

² - Jamil Nasir, **Op.cit**, 2013.

³ - عبد الماجد عبد القادر، نظرية الإوز الطائر، صحيفة الانتباهة، 2012/12/01، متوفرة على الموقع:

www.alintibaha.net/portal/html/د-عبدالمجاد-عبدالقادر/27859-نظرية-الاوز-الطائر

ويتحدث أكماتزو في نموذجه النظري على ثلاث منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو، تتمثل في ¹:

- **منحنى الاستيراد:** حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.
- **منحنى الإنتاج:** حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبية المنتجات في اقتصاد البلد المعني.
- **منحنى الصادرات:** حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتفاع نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة/ كثيفة رأس المال/ كثيفة التقنية أو كثيفة المهارة.

تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الارتفاع والمسافة.

وتقدم نظرية الإوز الطائر تفسيراً لدورة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، حيث تبدأ المرحلة الأولى باستيراد البلد الناهض (النمور الآسيوية) السلعة من البلد المتقدم والسابق في النمو الاقتصادي (اليابان)، ثم تليها المرحلة الثانية التي ينتج فيها البلد السلعة محليا بمحاكاة البلد المتقدم واستيراد تقنيته، ثم تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة وهي أن يقوم البلد الناهض بتصدير السلعة للخارج، للبلدان الأقل نمواً (أشبال النمور)، وهكذا تستمر الدورة ².

ومن الدروس المستفادة من تطبيق نظرية الإوز الطائر في دول شرق آسيا بصفة عامة ودولة ماليزيا وكوريا بصفة خاصة، أن التجربة الصناعية في هذين البلدين قد تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة اتجهت نحو إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وعملت على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي، ثم إن دولة اليابان كانت قد مثلت دور القاطرة في نمو كوريا وماليزيا وبقية دول شرق آسيا، حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية.

¹ - مبارك بوعشة والأحضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص: 297.

² - كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص: 214، 215.

المطلب الثالث: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

في ظلّ نجاح دول جنوب شرق آسيا في تطوير وتنمية اقتصادياتها، مع تزايد معدلات نموها الاقتصادي وثباتها، ومع ازدياد مساهماتها في التجارة الدولية عرفت القارة الآسيوية ككل ظهوراً وتطوراً مستمراً للتكتلات الاقتصادية، واهتماماً كبيراً ليس فقط من جانب دول جنوب شرق آسيا بل من جانب اليابان والصين أيضاً، والنمو الآسيوية. فكان هدف التكتل الآسيوي إضافة إلى المنافع الاقتصادية والتجارية التي ستعود عليه من ورائه، هو رغبة الدول الآسيوية في حماية نفسها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من التكتلات الدولية الأخرى خاصة منها التكتلات الأوروبية والأمريكية.

وقد كان أهم تكتل أذهل الدول الغربية والعالم أجمع بتطوره، تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). فقد أصبح قطب اقتصادي دولي يتنافس والاتحاد الأوروبي على الصدارة في فترة لا تتجاوز ثلاثة عقود.

1- ماهية رابطة دول جنوب شرق آسيا:

سيتم في هذا العنصر استنباط المسيرة التاريخية لرابطة دول جنوب شرق آسيا من خلال نشأتها، تطورها وأهم القمم التي عقدتها.

1-1- نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا:

تم إنشاء الرابطة بمبادرة خمسا من دول جنوب شرق آسيا تتمثل في ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاندا والفلبين. نشأت في البداية كنوع من الحلف السياسي عام 1967 بعاصمة تايلاند "بانكوك"، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما¹؛ فكان تركيز الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي وتحقيق السلم في المنطقة.

لكن بعد الأضرار التي لحقت بدول الرابطة جراء السياسات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادراتها، أخذت تهتم بالتعاون الاقتصادي والوظيفي، وبهذا بدأ هذا التكتل تكتل الأسيان يرسى أولى خطوات نجاحه عن طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى². كما يذكر أيضا أن أصل تشكيل الرابطة يعود

¹ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، 2007، ص: 214.

² فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، صحيفة الحوار المثمن، العدد: 2310، محور الإدارة والاقتصاد، بتاريخ:

2008/06/12، متوفرة على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574>

لسنة 1961 عندما شكلت ثلاث دول فقط "ماليزيا، تايلاند والفلبين" منظمة أطلق عليها اسم رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASA).

1-2-2- تطور رابطة دول جنوب شرق آسيا:

لقد مرت رابطة دول جنوب شرق آسيا بعدة تطورات وشهدت عدة تحولات؛ فانتقلت خلال 30 سنة من حلف سياسي مؤلف من خمسة دول إلى قطب اقتصادي يصنف كواحد من أكبر ثلاث كتلتات في العالم. فما هي أهم المراحل الانتقالية التي أوصلتها لما هي عليه اليوم؟

1-2-2-1- انضمام باقي دول جنوب شرق آسيا للرابطة:

نشأت الرابطة بخمس دول من أصل 11 دولة تقع جنوب شرق آسيا. ثم بدأت تتوسع الرابطة بانضمام مملكة بروناي العضو السادس في 08 جانفي 1984. في 28 جويلية 1995، الفيتنام أصبحت العضو السابع. بعد سنتين انضمت اللاوس وميانمار بتاريخ 23 جويلية 1997، وكانت كامبوديا ستضم معهما إلا أنه تأجل انضمامها بسبب عدم الاستقرار الداخلي حتى تاريخ 30 أفريل 1999.¹

وهكذا انضمت باقي الدول حتى وصلت للعدد 10 من أصل 11 وبقيت الدولة الوحيدة المتخلفة عن الركب "تيمور الشرقية" التي يتوقع إمكانية انضمامها سنة 2015، وكانت قد قدمت طلبها للانضمام للرابطة في نوفمبر سنة 2011.²

1-2-2-1- إنشاء أول منطقة تجارة حرة:

أنشئت سنة 1991 منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا تهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 سنة. دخلت حيز التنفيذ سنة 1994. ثم استحدثت سنة 1997 نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة (Preferential Trading Arrangement) والذي عرف بـ "PTA"³، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان وهو الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله.

¹ _ ASEAN official web-site, about ASEAN, overview, establishment, URL: <http://www.asean.org/asean/about-asean>

² _ "East Timor to join Asean in Jakarta 2011", Jakarta Globe: Indonesian English News Publication, 2010, URL: <http://www.thejakartaglobe.com/archive/east-timor-to-join-asean-in-jakarta-2011/409570/>

³ _ خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص: 83.

1-2-3- معاهدة إخلاء جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية:

لتدعيم وتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، ركزت الرابطة على الأمن والاستقرار في المنطقة. فوُقت بتاريخ 15 ديسمبر 1995 معاهدة إخلاء منطقة جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية، وتم تفعيل المعاهدة من قبل جميع الأعضاء ماعدا الفلبين التي أخلت إقليمها من جميع الأسلحة النووية بتاريخ 21 جوان 2001¹.

1-2-4- آسيان زائد ثلاثة (آسيان +3):

سنة 1990 اقترحت ماليزيا إنشاء "تعاون اقتصادي لشرق آسيا" يضم إضافة إلى دول جنوب شرق آسيا الصين، اليابان وكوريا الجنوبية. رفض هذا المقترح ورغم ذلك بقيت محاولات الأسيان للسعي وراء اندماجات أخرى حتى تم إنشاء آسيان +3 سنة 1997²، وقد تم إنشاؤه لتطوير العلاقات القائمة بين دول الأسيان وهذه الدول الثلاث. وقد نتج عنها الحدث الأكبر "قمة شرق آسيا" والتي تضم الأسيان +3 مع الهند، أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا³. وهكذا أصبحت لرابطة دول جنوب شرق آسيا مكانتها الاقتصادية والسياسية في النظام الاقتصادي العالمي.

1-3- أهداف رابطة دول جنوب شرق آسيا وأهميتها:

سعت دول جنوب شرق آسيا من خلال إنشاء كتل الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمين ذكر أهمها في⁴:

- كان الهدف الأساسي التي أنشئت الرابطة من أجله هو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وتجنب صراع الدول فيما بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بينها.
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.
- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز التقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا، بعمل مكمل بروح التعاون والتكافؤ والمشاركة.
- تشجيع التعاون النشط والمتبادل بين دول جنوب شرق آسيا في مجالات البحث والتدريب.

¹ _ Peter Crail and Xiaodon Liang, **Southeast Asia Nuclear-Weapon-Free Zone and the Nuclear-Weapon States**, Asia Pacific Bulletin number 148, February 7th, 2012.

² _ Richard Stubbs, **ASEAN plus three: Emerging East Asian Regionalism?**, Asian Survey, 42:3, University of California Press, Journals Division, 2002, P: 442.

³ _ Suelo Sudo, **ASEAN: Significance of and issues at the first East Asia Summit**, Yearbook of Asian affairs- Chiba, ZDB-ID 22806295 - Vol. 1.2006, 2007, P, P: 26,27.

⁴ _ خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 84.

- التآزر الفعال في استخدام الأنشطة الزراعية والصناعية وتوسيع نطاق التجارة بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- ومن هذه الأهداف تستقي رابطة دول جنوب شرق آسيا أهميتها كتكتل في إقليمها الخاص من جهة، وأهميتها في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.
- **في إقليمها الخاص؛** تبرز أهمية تكتل دول جنوب شرق آسيا في التعاون فيما بينها أمنياً، سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً بل حتى ثقافياً للنهوض باقتصادياتها وشعوبها. إضافة إلى أثر هذا التكتل في تسريع عملية النمو والتنمية في دول جنوب شرق آسيا إلا أنه ساهم أيضاً في تعزيز العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وكان ذلك من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة للأسيان والتي ساهمت في زيادة معدلات التجارة البينية بين مختلف دول جنوب شرق آسيا.
- **في الاقتصاد العالمي؛** تتزايد أهمية رابطة دول جنوب شرق آسيا في الاقتصاد العالمي يوماً بعد يوم، نتيجة اتفاقيات التجارة الحرة المشتركة التي يتم توقيعها مع دول أخرى كاليابان، الصين، كوريا الجنوبية وأستراليا... إلخ. وهذا ما أدى إلى تنامي دور دول جنوب شرق آسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

2- أهم قمم واجتماعات رابطة دول جنوب شرق آسيا:

عقدت رابطة دول جنوب شرق آسيا العديد من الاجتماعات والقمم، اختلفت باختلاف الأسباب والظروف التي عقدت فيها فمنها ما هو دوري ومنها ما هو خاص. ويمكن عرضها حسب التقسيم الموالي:

2-1- قمم الأسيان الرسمية:

كانت أول قمة رسمية اجتمع فيها قادة دول الأسيان سنة 1976، في مدينة بالي الإندونيسية. ثم تلتها قمة ماليزيا سنة 1977، وخلال القمة الثالثة سنة 1987 تم الاتفاق على ضرورة اجتماع القادة كل 5 سنوات. وبعد 5 سنوات عقدت بالفعل قمة الأسيان الرابعة، وبعدها استمر انعقاد قمم الأسيان الرسمية كل ثلاث سنوات لغاية سنة 2001، أين بدأت تعقد كل سنة لغاية 2005¹.

¹ _ **List of ASEAN Summits**, ASEAN-Malaysia National Secretariat Official Web Site, URL:

<http://myasean.kln.gov.my/myaseanv2/index.php/list-of-asean-summits-mainmenu-90>

لتصل سنة 2007 التي كانت تمثل منعطفًا هامًا بالنسبة لدول الآسيان، وأين تم انعقاد قمتين رسميتين الأولى في جانفي والثانية في أكتوبر. ومنذ ذلك الحين وقادة الرابطة يجتمعون رسميًا مرتين كل سنة. وتم انعقاد آخر قمة "القمة 23" بتاريخ 9-10 أكتوبر 2013 ببيروناي¹.

في العادة تنقسم القمة إلى عدة اجتماعات: اجتماع داخلي بين قادة دول الرابطة فقط، مؤتمر دولي يضم القادة ووزراء خارجية دول جنوب شرق آسيا. اجتماع آسيان+3 يجتمع فيه قادة الآسيان مع قادة الصين، اليابان وكوريا الجنوبية. واجتماع منفصل يعرف ب: ASEAN-CER يضم مجموعة من قادة دول الآسيان والشريكين أستراليا ونيوزيلاند.

2-2- قمم الآسيان غير الرسمية:

خلال القمة الخامسة ببانكوك اتفق القادة على إجراء اجتماعات غير رسمية ما بين القمم الرسمية، وكانت في إجمالها أربعة قمم غير رسمية عقدت على التوالي: 1996، 1997، 1999، 2000.

لعل أهم القمم غير الرسمية التي عقدت قمة مانيدا 1999، والتي عقدت بعد أزمة 1997؛ بمشاركة كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية إضافة لدول جنوب شرق آسيا، وقد كانت بهدف تنسيق التعاون الاقتصادي من خلال العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا. إضافة إلى ذلك تعزيز وتقوية العلاقات بين دول الآسيان واليابان والصين وكوريا الجنوبية اقتصاديًا، اجتماعيًا، سياسيًا وأمنيًا، لتصبح الآسيان سوقًا مشتركًا بعملة واحدة².

2-3- قمة شرق آسيا:

تقام سنويًا بقيادة الآسيان من خلال اجتماع قادة 16 دولة من شرق آسيا؛ 10 أعضاء من دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، أستراليا، ونيوزيلندا. إلى حد الآن عقدت 8 قمم كانت أولها في ماليزيا سنة 2005، وتمت استضافة روسيا في القمة. في القمة الخامسة سنة 2010 تمت دعوة روسيا والولايات المتحدة بشكل رسمي لحضور القمة القادمة كأعضاء كاملين العضوية. وتم بالفعل حضورهم سنة 2011 في القمة السادسة³.

¹ - لمزيد من الاطلاع حول القمة 23 لرابطة الآسيان أنظر:

Chairman's Statement of the 23rd ASEAN Summit, 2013.

23rd ASEAN Summit, Bandar Seri Begawan, Brunei Darussalam, 9-10 October 2013, URL: <http://asean-summit-2013.tumblr.com/>

² - خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص، ص: 87، 88.

³ - Sueo Sudo, Op.cit, 2007, P, P: 20,21.

2-4- قمم واجتماعات أخرى:

إضافة إلى القمم الرسمية وغير الرسمية لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وقمة شرق آسيا اجتمعت دول الرابطة عدة مرات مع عدة دول أخرى منها ما هو تذكاري لتحديد العلاقات. ومنها ما هو رسمي كالمنتدى الإقليمي للآسيان، والذي كان عبارة عن حوار رسمي متعدد الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وضم 27 مشارك.

3- اتفاقيات التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا:

سنة 2007 احتفلت الآسيان بميلادها الأربعين منذ نشأتها والثلاثين منذ بداية علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. أعلنت يوم 26 أوت من نفس السنة أنها تهدف إلى توقيع جميع اتفاقيات التجارة الحرة مع الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، أستراليا ونيوزيلندا، موازاة مع قيام المجموعة الاقتصادية لدول الآسيان قبل نهاية سنة 2015¹. انخفض معدل التعريفات الجمركية بين أعضاء دول الآسيان الستة المنشئين من 12% سنة 1992 إلى 0,95% حاليا وتتبعها مباشرة الدول حديثة الانضمام مثل الفيتنام حوالي 66% من سلعتها لا تتجاوز تعريفاتها الجمركية المجال [0%-5%]².

والجدول رقم 05 يوضح اتفاقيات التجارة الحرة التي تم توقيعها من طرف دول جنوب شرق آسيا.

الجدول رقم 05: اتفاقيات التجارة الحرة لدول الآسيان.

الاتفاقية	اختصارها	سنة توقيعها	حجم السوق
اتفاقية التجارة الحرة لدول الآسيان فيما بينها.	AFTA	1993	599 مليون نسمة.
اتفاقية التجارة الحرة لدول الآسيان والصين.	ACFTA	2005	1939 مليون نسمة.
اتفاقية التجارة الحرة لدول الآسيان وكوريا الجنوبية.	AKFTA	2007	647 مليون نسمة.
الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الآسيان واليابان.	AJCEP	2008	726 مليون نسمة.
اتفاقية التجارة الحرة لدول الآسيان-أستراليا-نيوزيلندا.	AANZFTA	2010	1814 مليون نسمة.
اتفاقية التجارة الحرة لدول الآسيان والهند.	AIFTA	2010	625 مليون نسمة.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على على:

Haridass Nagalingam, **Benefits and Cost of region-wide FTA'S The ASEAN experience**, ASEAN Secretariat: Jakarta, 2013, P: 04.

¹ _ Haridass Nagalingam, **Benefits and Cost of region-wide FTA'S The ASEAN experience**, ASEAN Secretariat: Jakarta, 2013, P: 03.

² _ **ASEAN Free Trade Area**, AFTA Council, ASEAN official web-site, URL:

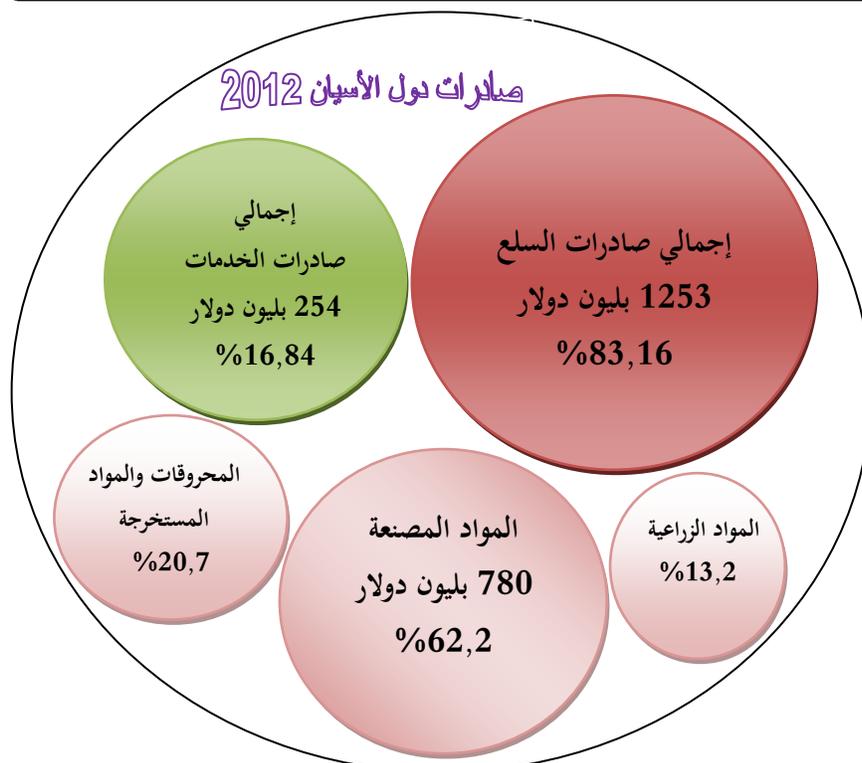
<http://www.asean.org/communities/asean-economic-community/category/asean-free-trade-area-afca-council>

المبحث الثالث: تطور هيكل التجارة الدولية لدول جنوب شرق آسيا.

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أخذت التجارة العالمية في التطور خصوصاً بين ثلاثة أقطاب كبرى، والتي تضم الدول ذات الاقتصاديات الأقوى دولياً، والمتمثلة في دول أمريكا الشمالية، دول أوروبا الغربية، ودول شرق آسيا والتي ترجع سيطرتها على التجارة العالمية في الأساس إلى التنوع في منتجاتها وتحكمها في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ أو باختصار متحكمة في متغيرات الاقتصاد الرقمي ومندمجة كل الاندماج فيه.

تستحوذ هذه الأقطاب الثلاثة على أكثر من 87% من المبادلات الدولية، من خلال تصديرها للمنتجات المصنعة والخدمات إضافة إلى رؤوس الأموال والمعلومات. وما أهّل اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا لتخوض المنافسة مع هذه القوى إلا استثمارها في هذه القطاعات كنقاط قوة لتنويع وتدعيم هيكل صادراتها. والشكل رقم 03 يوضح ذلك.

الشكل رقم 03: نسب تشكيلة هيكل صادرات دول جنوب شرق آسيا لسنة 2012.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

International Trade Statistics Report 2013, OMC Official Website, seen on 15/01/2014.

المطلب الأول: تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1948-2012].

إن الانتعاش الاقتصادي الذي عاشته دول جنوب شرق آسيا وانتقالها من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الرأسمالي، بل واندماجها المباشر في الاقتصاد الرقمي، خاصة في قطاع التكنولوجيا والمعلومات وتطوير قطاعها المالي والخدمية انعكس إيجاباً على حجم مبادلاتها الدولية، فانتقلت من مجموعة دول متفرقة، متنافرة، فقيرة ومتخلفة إلى ما أطلق عليه بالعمور الآسيوية وأشبالها لتعزز اندماجها في الاقتصاد الرقمي بأهم مظهر من مظاهره ألا وهو التكتل الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا. هذه الدول التي صنعت لنفسها خلال فترة لا تتجاوز 30 سنة كتلة اقتصادية أصبح لها وزن اقتصادي دولي؛ بلغت صادراتها سنة 2012 من السلع حوالي 7% من إجمالي الصادرات الدولية في مقابل 6% تقريباً لصادراتها الخدمية.

سيتم في هذا المطلب دراسة تطور حجم المبادلات الدولية لهذا التكتل في الفترة ما بين 1948 و2011؛ لتليه دراسة الوضعية الحالية للمبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا من خلال عرض بعضاً من تفاصيل إحصائيات الصادرات والواردات لكل دولة على حدى لسنة 2012.

1- تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1948-2011]:

يمكن تقسيم مراحل تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا على ثلاث فترات كما يلي:

1-1- تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1948-1975]:

إنها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أين أخذت التجارة الدولية تتطور تدريجياً بمعدلات الإنتاج العالمي. تمثل سنة 1948 السنة التي تلت ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي أنشئت سنة 1947، والتي أوكلت لها مهمة التفاوض من أجل عقد اتفاقيات دولية لتسهيل عملية تبادل وتنقل السلع. كما تعتبر سنة 1975 سنة قبل الاعتراف الرسمي بتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا.

في هذه الفترة لم تكن دول جنوب شرق آسيا تذكر نهائياً على مستوى المبادلات الدولية؛ بل كانت غارقة في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، كانت مجتمعات زراعية ليس لها لا في التكنولوجيا ولا في المحافل الدولية. ولكن رغم الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي كانت تعيشها المنطقة إلا أنها قدمت للعالم سنغافورة أحد أبرز العمور الآسيوية؛ السرب الأول الطائر خلف قيادة اليابان. ثم تلاه السرب الثاني "أشبال آسيا" والذي كان جميع أعضائه من جنوب شرق

آسيا؛ ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا والفلبين. وهكذا بدعم من اليابان لهذه الدول بنظرية الإوز الطائر، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها تعزيراً للرأسمالية آنذاك في المنطقة أثناء الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفياتي؛ بدأت صادرات هذه الدول تظهر من بين الصادرات العالمية وتنمو شيئاً فشيئاً حتى مطلع الثمانينات أين أصبحت تعامل ككتلة اقتصادية واحدة كتلة "رابطة دول جنوب شرق آسيا". والجدول رقم 06 يوضح تطور صادرات وواردات دول جنوب شرق آسيا من السلع خلال الفترة ما بين 1948 و1975.

الجدول رقم 06: تطور المبادلات السلعية الدولية لدول جنوب شرق آسيا في الفترة [1975-1948]

1975	1970	1965	1960	1955	1950	1948	صادرات وواردات كل دولة	
1049	95	65	83	99	69	24	الصادرات	بروناي
273	84	36	17	30	18	17	الواردات	دارالسلام
5	39	105	70	40	47	—	الصادرات	كامبوديا
60	54	103	95	46	10	—	الواردات	
7102	1108	708	841	946	800	394	الصادرات	إندونيسيا
4770	1002	695	574	630	440	464	الواردات	
12	7	1	1	1	1	—	الصادرات	اللاوس
45	114	33	19	19	1	—	الواردات	
3843	1687	1236	1187	963	1004	621	الصادرات	ماليزيا
3566	1401	1096	910	676	538	457	الواردات	
173	108	225	224	226	139	228	الصادرات	ميانمار
197	155	247	262	181	91	176	الواردات	
2294	1041	698	624	401	331	310	الصادرات	الفلبين
3756	1236	894	715	607	376	644	الواردات	
5376	1554	981	1136	1101	1005	690	الصادرات	سنغافورة
8133	2461	1243	1333	1262	1070	846	الواردات	
2208	710	622	411	335	304	223	الصادرات	تايلاند
3280	1299	742	447	338	209	144	الواردات	
229	8	21	86	69	44	92	الصادرات	الفيتنام
1102	373	208	240	263	119	188	الواردات	
22291	6357	4662	4663	4181	3744	2582	الصادرات	المجموع:
25182	8179	5297	4612	4052	2872	2936	الواردات	

الوحدة: مليون دولار

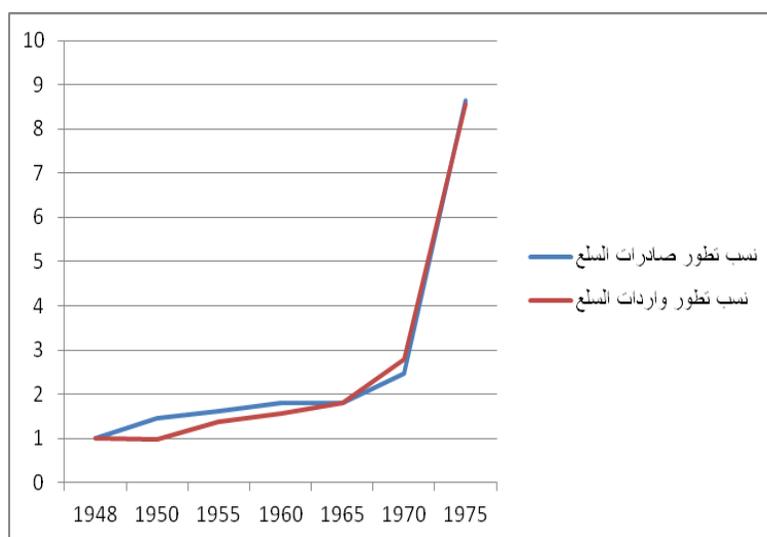
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

من الجدول رقم 06 يمكن ملاحظة بدايات وتيرة تطور هيكل المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا، والأرقام المتواضعة لصادرات هذه الدول توضح ذلك؛ حيث لم تتجاوز صادرات 10 دول مجتمعة سنة 1948 قيمة 2582 مليون دولار. ورغم هذا فمن الزاوية المضيقية يمكن أيضا ملاحظة تميز صادرات وواردات أشبال النمر الآسيوية وسنغافورة عن المجموعة واستحواذها على أكثر من 92% من صادرات دول جنوب شرق آسيا. كما أن سنة 1975 تمثل بداية قفزات النمو المتسارعة التي شهدتها المنطقة، حيث تضاعفت صادرات السلع في المنطقة لسنة 1975 تقريبا 9 أضعاف مقارنة بسنة الأساس 1948، وللتأكيد بأن هذا التطور لا يعود للتطور التاريخي التلقائي (أي سنة 27 سنة من 1948 إلى 1975) فإن الصادرات لم يتجاوز نموها ثلاثة أضعاف سنة 1970. والشكل رقم 04 يوضح ذلك.

الشكل رقم 04: نسب تطور المبادلات السلعية الدولية لدول جنوب شرق آسيا في الفترة [1948-1975].



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 06.

1-2- تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1976، 1997]:

تعتبر السنتين 1976 و 1997 من أهم المحطات الهيكلية التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا؛ حيث عقدت سنة 1976 أول قمة رسمية لرابطة دول جنوب شرق آسيا، أين تم الاعتراف دوليا بتكتل هذه الدول، فكانت نقطة الانطلاقة بالنسبة لها حتى جاءت سنة 1997 أزمة آسيا المالية والتي خرجت أصلا من قلبها من دولة تايلاند أحد الأشبال الآسيوية. والجدول رقم 07 يوضح تطور إجمالي صادرات وواردات رابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة من 1976 إلى 1997، والتي تمثل فترة انتعاش ونمو اقتصاديات هذه الدول، فهي الفترة التي أذهلت فيها العالم بقفزات النمو الهائلة التي

حققتها، ومن أهم العوامل التي أتاحت لهذه الدول فرصة الظهور على الساحة الدولية هي إنشاء مناطق التبادل الحر وسياسات التحرير التي بدأت تطلقها اتفاقية الـ GATT وبعدها الـ GATTs . كما واكبت هذه الفترة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وشهدت هذه البلدان بالذات في هذه الفترة إعادة هيكلة بنيتها التحتية وتطويرها وتطوير وسائل الاتصال والمواصلات وتحكمها في الإلكترونيات الشيء الذي رفعها ورفع معدلات نموها، مما انعكس إيجاباً على صادراتها.

الجدول رقم 07: تطور إجمالي المبادلات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1975-1997]

السنوات	1975	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1997
الصادرات	22291	81124	85302	91465	81116	123954	172949	225745	314142	413641	429200
الواردات	25182	79377	92266	92000	79127	126044	190715	238876	338027	458214	466468

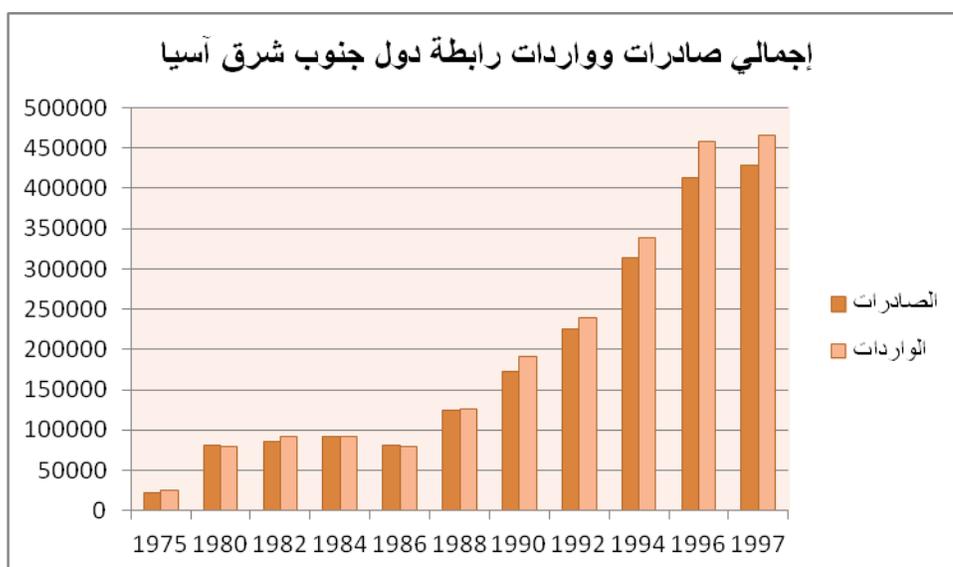
الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم إجراء الحسابات وفقاً للملحق رقم 01 بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

الشكل رقم 05: تطور إجمالي الصادرات والواردات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1975-1997].



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

كما يوضح الشكل رقم 05 تطور هيكل صادرات رابطة الآسيان منذ سنة 1975 والتي كانت أقلها قيمة رغم أنها مثلت نقطة الفصل والحسم بين وضعية دول جنوب شرق آسيا قبل الاعتراف الرسمي بتكتلها وما جاء بعده -أي بعد قمة 1976- من دعم ومساعدات لهذه الدول من طرف شركائها الجدد في المنطقة وأبرزهم اليابان والصين وكوريا الجنوبية. إضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها تعزيراً للرأسمالية في المنطقة.

بعد أن كانت سنة 1975 تمثل القفزة الأولى لدول الآسيان، جاءت سنة 1980 كقفزة ثانية ليستقر عليها معدل نمو الصادرات نسبيا حتى سنة 1988 أين عادت وتيرة النمو تتسارع وبمعدلات مرتفعة حيث بلغ متوسط معدل نمو الصادرات سنويا خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1996 نسبة 18%، لتتخفف فجأة نسبة نمو الصادرات لدول الآسيان من 22,62% سنة 1996 إلى 7,37% سنة 1997 كبداية لآثار الأزمة المالية الآسيوية على هيكل صادرات هذه الدول.

1-3- تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1998-2011]:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2، والتي بدأت من تايلند ثم انتشرت إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم معدلات منخفضة بشكل حاد. ثم انخفضت معه مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون هذا الانهيار متوقعا بهذه الدرجة وهذه السرعة، نظرا لتمتع هذه الدول بمعدلات نمو مرتفعة وتميزها بتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.

ونظرا لحلول هذه الأزمة في أواخر سنة 1997 فآثارها امتدت لسنة 1998 أين شهد حجم مبادلاتها الدولية انكماشا نسبيا؛ فانخفضت صادراتها من 429200 مليون دولار إلى 390006 مليون دولار لتعود لنفس المستوى سنة 1999 بقيمة 426190.

لم تكد تمر عشر سنوات من وقوع الأزمة المالية التي عصفت بمنطقة شرق آسيا سنة 1997، حتى حلت الأزمة المالية لسنة 2008 التي عاشتها بورصة "وول ستريت"، والتي امتدت إلى أسواق آسيا التي كان يعتقد أنها في مأمن، أو على الأقل لن تتأثر كثيرا. ولكن ما حدث هو العكس تماما فقد كان أثرها أعمق من أثر سابقتها؛ حيث كانت نسبة انخفاض الصادرات سنة 1998 تقدر بـ 10% في حين بلغ انخفاضها سنة 2009 نسبة 18%. حيث تختلف الأزمة المالية العالمية الأزمة المالية التي ظهرت في دول جنوب شرق آسيا، كون الأولى لم تؤثر على الأنظمة المالية فحسب، بل امتدت إلى جميع الكيانات الاقتصادية في العالم.

ولعل من أهم ما يميز دول جنوب شرق آسيا، وكما هو موضح في الجدول رقم 08 والشكل رقم 06 قدرة هذه الدول على التعافي من الأزمات بسرعة فهي كما تشير الأرقام بمثابة الدفعة القوية، تتجاوز الأزمة لتعود بقوة؛ بمعدلات نمو أعلى وقفزات أكبر.

الجدول رقم 08: تطور إجمالي المبادلات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1998-2011]

السنوات	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2011
الصادرات	390006	500427	482695	674526	906867	1186394	980076	1473058
الواردات	353864	467774	460402	638364	844049	1149344	915126	1415620

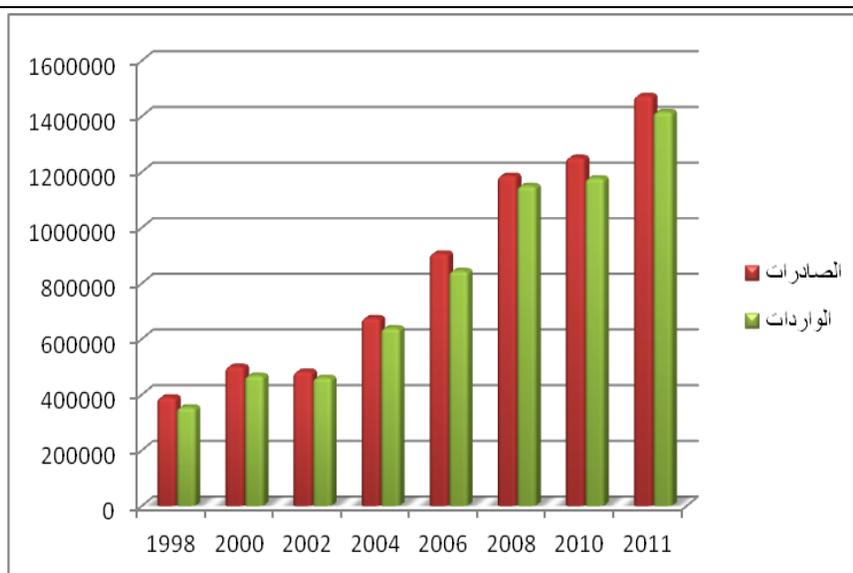
الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم إجراء الحسابات وفقا للملحق رقم 02 بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDViewData.aspx?Language=E>

الشكل رقم 06: تطور إجمالي الصادرات والواردات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1998-2011].



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 08.

2- حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا لسنة 2012:

تم خص المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا لسنة 2012 بالذكر على حدى للتفصيل في صادرات وواردات الإحدى عشرة دولة بشكل فردي. كما أنها هناك تداعيات حول احتمال تجدد الأزمة المالية نتيجة انخفاض معدلات النمو لهذه السنة مقارنة بسنة 2011، خاصة في جانب الخدمات المالية؛ حيث شهد قطاع الخدمات التجارية بصفة عامة تراجعاً سنة 2012، فعلى سبيل المثال نجد صادرات النقل زادت بنسبة 1% فقط عالمياً نتيجة تراجع حجم المبادلات السلعية، في حين أنها انخفضت بنسبة 2% في أوروبا. كما نجد عائدات الأسفار والسياحة والتي تمثل أكثر من ربع

الفصل الثالث: أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

صادرات الخدمات ارتفعت فقط بنسبة 4% مقارنة بنسبة 12% لسنة 2011. أما الخدمات المالية فهي التي شهدت هبوطا حادا، منخفضة بنسبة 4% مقارنة بنسبة زيادة 12% سنة 2011¹.

يوضح الجدول 09 و 10 صادرات وواردات دول جنوب شرق آسيا لسنة 2012 ومساهمة كل دولة في الصادرات والواردات العالمية.

الجدول رقم 09: صادرات السلع والخدمات لدول جنوب شرق آسيا ومساهمتها الدولية لسنة 2012

الدولة	صادرات السلع	صادرات الخدمات	مجموع الصادرات	المساهمة في صادرات العالم من السلع	المساهمة في صادرات العالم من الخدمات
بروناي دار السلام	12982	915	13897	0,07%	0,02%
كامبوديا	8200	2456	10656	0,04%	0,06%
إندونيسيا	188496	22552	211048	1,02%	0,52%
اللاوس	2269	526	2795	0,01%	0,01%
ماليزيا	227388	37532	264920	1,24%	0,86%
ميانمار	8900	580	9480	0,05%	0,01%
الفلبين	51995	18478	70473	0,28%	0,42%
سنغافورة	408393	111932	520325	2,22%	2,57%
تايلاند	229519	49180	278699	1,25%	1,13%
تيمور الشرقية	12	28	40	0,00%	0,00%
الفيتنام	114529	9490	124019	0,62%	0,22%
الآسيان	1252683	253669	1506352	6,80%	5,82%

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

يلاحظ من الجدول سيطرة دول الآسيان الخمسة المنشئين على 90% من صادرات دول جنوب شرق آسيا، ونسبة 6% مساهمتهم في الصادرات العالمية، في نجد الدول الخمسة المنضمة لاحقا لا تساهم سوى بنسبة 1% ويعود ذلك لضعف بنيتها التحتية التكنولوجية وتأخرها في سلك درب أشبال آسيا. تبقى سنغافورة نمر آسيا سابقة ومتفوقة على باقي

¹ _ International Trade Statistics Report 2013, OMC Official Website, Op.cit, seen on 15/01/2014.

الدول في حين أنه يلاحظ أن تيمور الشرقية بدأت تمشي أولى خطواتها نحو المساهمة في المبادلات الدولية، ورغم أن مساهمتها مازالت معدومة تقريبا إلا أن المهم هو بدايتها في اتباع والاقتداء بدول المنطقة ورغبتها في الانضمام لرابطة الآسيان، والمتوقع انضمامها فعلا سنة 2015 فهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي مازالت لم تنضم بعد. وما يقال على الصادرات يقال على الواردات كما تشير إليه الأرقام في الجدول رقم 10.

الجدول رقم 10: واردات السلع والخدمات لدول جنوب شرق آسيا ومساهمتها الدولية لسنة 2012

الدولة	واردات السلع	واردات الخدمات	مجموع الواردات	المساهمة في واردات العالم من السلع	المساهمة في واردات العالم من الخدمات
بروناي دار السلام	3582	915	4497	%0,02	%0,03
كامبوديا	11000	1507	12507	%0,06	%0,04
إندونيسيا	190383	33327	223710	%1,02	%0,80
اللاوس	2467	325	2792	%0,01	%0,01
ماليزيا	196615	41964	238579	%1,06	%1,01
مينمار	9201	1067	10268	%0,05	%0,03
الفلبين	65350	14093	79443	%0,35	%0,34
سنغافورة	379723	117744	497467	%2,04	%2,84
تايلاند	247590	52519	300109	%1,33	%1,26
تيمور الشرقية	380	806	1186	%0,00	%0,00
الفيتنام	113780	12353	126133	%0,61	%0,30
الآسيان	1220071	276620	1496691	%6,55	%6,66

الوحدة: مليون دولار

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDbViewData.aspx?Language=E>

المطلب الثاني: تطور تجارة المواد المصنعة لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1980-2012].

لقد كانت دول جنوب شرق آسيا في بداياتها مجتمعات زراعية بحتة مستفيدة بموقعها الجغرافي، مساهمتها بسيطة أو معدومة في المبادلات الدولية منحصرة في المنتجات الزراعية من أرز وبن وبعض الأعشاب. أغلبها لا يملك الثروات الطبيعية خاصة منها الاستخراجية، لكن اندماجها السريع في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أعطاهم ميزة لكي تطور بناها التحتية واقتصادياتها من جهة، والقدرة على المنافسة الدولية من جهة أخرى. فتفوقت هذه الدول في تجارة المواد المصنعة والخدمات، وسيتناول هذا المطلب تطور مبادلاتها الدولية من المواد المصنعة.

الفصل الثالث:

أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

1- تطور صادرات المواد المصنعة خلال الفترة [1980-2012]:

الجدول رقم 11: نسب مساهمة مكونات السلع إلى إجمالي صادرات السلع لدول جنوب شرق آسيا للفترة [1980-2012].

الدول	مكونات صادرات السلع	1980	1983	1986	1989	1992	1995	1998	2001	2004	2007	2010	2012
بروناي	المواد الزراعية	%00,06	%0,01	%00,56	%00,58	%00,00	—	%00,05	%00,06	%00,04	%00,00	%00,10	%00,06
	المحروقات والمواد المستخرجة	%98,61	%98,38	%97,33	%97,03	%99,26	—	%87,85	%89,47	%89,67	%100	%96,55	%95,99
	المواد المصنعة	%01,33	%01,53	%02,11	%02,39	%00,74	—	%12,10	%10,47	%10,29	%00,00	%03,35	%03,95
	المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100	—	%100	%100	%100	%100	%100	%100
كامبوديا	المواد الزراعية	—	—	—	—	—	—	—	%03,57	%02,86	%02,31	%04,05	%05,23
	المحروقات والمواد المستخرجة	—	—	—	—	—	—	—	%00,00	%00,00	%00,11	%00,14	%00,13
	المواد المصنعة	—	—	—	—	—	—	—	%96,43	%97,14	%97,58	%95,81	%94,64
	المجموع:	—	—	—	—	—	—	—	%100	%100	%100	%100	%100
إندونيسيا	المواد الزراعية	%21,82	%12,63	%21,35	%21,38	%14,92	%18,06	%18,88	%12,59	%17,41	%20,99	%22,96	%23,95
	المحروقات والمواد المستخرجة	%75,90	%80,80	%60,39	%46,74	%37,58	%31,34	%28,33	%30,11	%34,78	%36,48	%39,73	%40,06
	المواد المصنعة	%02,28	%06,57	%17,86	%31,87	%47,50	%50,60	%52,79	%57,30	%47,81	%42,53	%37,31	%35,99
	المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ماليزيا	المواد الزراعية	%46,12	%40,17	%37,04	%31,91	%20,82	%15,89	%13,14	%08,26	%10,54	%11,85	%14,62	%15,06
	المحروقات والمواد المستخرجة	%35,01	%35,13	%25,87	%19,31	%14,55	%08,45	%07,43	%10,86	%12,89	%16,22	%17,92	%22,85
	المواد المصنعة	%18,87	%24,70	%37,09	%48,78	%64,63	%75,66	%79,43	%80,88	%76,57	%71,93	%67,46	%62,09
	المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ميانمار	المواد الزراعية	—	—	—	—	%87,08	—	—	—	—	—	%30,34	%34,12
	المحروقات والمواد المستخرجة	—	—	—	—	%01,37	—	—	—	—	—	%39,53	%46,83
	المواد المصنعة	—	—	—	—	%11,58	—	—	—	—	—	%30,13	%19,05
	المجموع:	—	—	—	—	%100	—	—	—	—	—	%100	%100

الفصل الثالث:

أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

%09,86	%08,07	%06,44	%06,45	%06,11	%07,52	%14,24	%18,89	%23,52	%31,42	%37,16	%49,55	المواد الزراعية	الفلبين
%07,55	%06,26	%08,27	%03,66	%02,72	%02,10	%05,84	%08,28	%11,55	%11,32	%13,40	%25,37	المحروقات والمواد المستخرجة	
%82,59	%85,66	%85,29	%89,89	%91,17	%90,38	%79,92	%72,83	%64,93	%57,26	%49,44	%25,08	المواد المصنعة	
%100	المجموع:												
%02,65	%02,44	%02,14	%02,24	%02,83	%04,18	%05,15	%07,47	%09,53	%13,14	%13,60	%19,84	المواد الزراعية	سنغافورة
%21,45	%18,85	%16,60	%11,57	%09,12	%08,98	%09,03	%14,83	%18,21	%24,07	%33,33	%33,76	المحروقات والمواد المستخرجة	
%75,90	%78,71	%81,26	%86,19	%88,05	%86,84	%85,81	%77,69	%72,26	%62,79	%53,07	%46,40	المواد المصنعة	
%100	المجموع:												
%18,86	%18,61	%16,55	%18,07	%19,23	%22,06	%24,89	%30,91	%40,89	%52,87	%62,80	%59,43	المواد الزراعية	تايلاند
%08,06	%06,43	%06,34	%04,79	%04,00	%02,66	%01,35	%01,60	%02,17	%02,98	%06,05	%14,52	المحروقات والمواد المستخرجة	
%73,08	%74,96	%77,11	%77,14	%76,77	%75,29	%73,76	%67,49	%56,94	%44,15	%31,15	%26,05	المواد المصنعة	
%100	المجموع:												
%21,89	%23,46	%23,51	%23,18	%29,44	%36,36	-	-	-	-	-	-	المواد الزراعية	الفيتنام
%10,95	%12,14	%21,65	%24,34	%24,14	%17,69	-	-	-	-	-	-	المحروقات والمواد المستخرجة	
%67,16	%64,40	%54,84	%52,48	%46,42	%45,95	-	-	-	-	-	-	المواد المصنعة	
%100	%100	%100	%100	%100	%100	-	-	-	-	-	-	المجموع:	

المصدر: تم إجراء الحسابات وفقا للملحق رقم 03 بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL: <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

ملاحظة:

لمزيد من التفصيل وللإطلاع على قيم هذه الصادرات لهذه الدول ووفقا لهذه الفترة وتوزيعها حسب كل صنف انظر الملحق رقم 03.

1-1- بروناي: تعتبر هذه الدولة من أغنى دول جنوب شرق آسيا، بل صنفت سنة 2011 في المرتبة الخامسة عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛ فهي الوحيدة في المنطقة التي تعتمد على المواد الاستخراجية من نפט خام وغاز طبيعي في هيكل صادراتها ورغم نمو المواد المصنعة للدولة ووصولها لنسبة 12,10% إلا أن المحروقات والمواد الاستخراجية تبقى الطاغية على صادرات بروناي بمتوسط نسبة 95% سنويا. وعموما تبقى صادرات بروناي محدودة لم تتجاوز في أعلى قيمها 12983 مليون دولار سنة 2012.

1-2- كامبوديا: من الدول الفقيرة والمتخلفة في المنطقة، مواردها الطبيعية ضئيلة جدا، بدأت تنمو نوعا ما وتظهر على الساحة الدولية سنة 2001 بعد سنتين من انضمامها إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا. دخلت عالم المبادلات الدولية من باب المواد المصنعة وهاهي تنمو بوتيرة جيدة حيث انتقلت من 1486 مليون دولار سنة 2001 إلى 7805 مليون دولار سنة 2012.

1-3- إندونيسيا: هي أحد الأشبال الآسيوية؛ كانت صادراتها لا تتجاوز 21000 مليون دولار في أحسن أحوالها ذلك خلال الفترة ما قبل 1986 حين كانت تعتمد على متوسط نسبة 70% مواد استخراجية وما لا يتجاوز نسبة 17% مواد مصنعة. ثم بدأت قفزاتها النوعية منذ سنة 1989 أين بدأت في تنويع منتجاتها وتحسين بنائها التحتية خاصة منها التكنولوجية، فارتفعت نسبة مساهمة المواد المصنعة سنة 1992 إلى 31,87%، لتصل سنة 2001 إلى نسبة 57,3% لتتخف وتعود لمستواها 35,99% سنة 2012 وهذا ما أثر على حجم صادراتها السلعية انخفاضا من 200787 على 187964 سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

1-4- ماليزيا: وهي أيضا أحد الأشبال الآسيوية؛ وهي من أحسن الأمثلة التي تجسد دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاندماج في الاقتصاد الرقمي في تطوير هيكل التجارة الدولية؛ فكما هو موضح في الملحق رقم 04 والجدول رقم 11 تطور صادراتها خاصة في المواد المصنعة؛ حيث شهدت عدة قفزات في فترات متتالية وتزايد اعتمادها على المواد المصنعة من نسبة 18,87% من إجمالي الصادرات السلعية ليصل إلى 80,80% سنة 2001 كأعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع.

1-5- ميانمار: هي أحد الدول الأربعة متأخرة اللحاق بالركب والانضمام للرابطة، صادراتها لم تتجاوز نسبة 0,06% كمساهمة في الصادرات العالمية لسنة 2012. يعتبر الأرز من أهم المواد الإنتاجية في الدولة حيث يمثل ما نسبته

90% من الإنتاج المحلي و60% من الصادرات، ما مثل 87,08% كمساهمة للمواد الزراعية في مقابل المساهمة المتواضعة للمواد المصنعة التي لم تتجاوز نسبة 11,58% سنة 1992. لكن منذ سنة 2010 تغير هيكل صادرات ميانمار جذريا؛ فقد أصبحت مكونات صادرات السلع الثلاثة تتقاسم المساهمة وانخفضت مساهمة المواد الزراعية إلى ما نسبته 34,12% سنة 2012، في حين ارتفعت نسبة مساهمة المواد المصنعة والمواد الاستخراجية إلى ما نسبته على التوالي: 19,05%، 46,83%. يعود ذلك لإدخالها واستخدامها بعض التكنولوجيات الحديثة التي سمحت لها باستغلال بعضا من مواردها الطبيعية التي كانت تعجز عن استخدامها في ما مضى. ومثال ذلك أنها الآن تنتج الطاقة الكهرومائية لتغطي حاجياتها وتصدر الفائض عنها، إضافة إلى أنها تستحوذ على 90% من صادرات العالم من الياقوت الأحمر الصافي الذي تميزت به المنطقة.

1-6- الفلبين: أحد الأشبال تعتبر من مجموعة السرب الثاني السائر خلف اليابان، كانت سنة 1980 تعتمد صادراتها من السلع على ما نسبته 49,55% من المواد الزراعية في حين أن المواد المصنعة كانت نسبة مساهمتها تساوي 25,08%. في هذه السنة كان إجمالي صادرات الفلبين من السلع لا يتجاوز قيمة 4468 مليون دولار. في حين أنه خلال سنة المدرسة وصلت إلى ما قيمته 51468 مليون دولار سنة 2012 بنسبة 82,59% للمواد المصنعة.

1-7- سنغافورة: نمر دول جنوب شرق آسيا أسبقهم نحو التصنيع وتوجها نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأكثر دول جنوب شرق آسيا تقدما رغم أنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية حتى المياه فهي تقوم باستيرادها من ماليزيا. وهي من المرة الأولى بنت بنيتها التحتية على أساس تكنولوجي ومعلوماتي لأنها عرفت أنه في ذلك خلاصها من بؤرة التخلف. فكانت نسبة مساهمة المواد المصنعة في صادراتها من السلع 46,4% سنة 1980، لتصل سنة 2012 إلى 75,90% من الصادرات السلعية، منها نسبة 42,72% للتجهيزات المكتبية ووسائل الإعلام والاتصال.

1-8- تايلاند: كانت الشبل الآسيوي المريض فأزمة 1997 انطلقت منها، كان اقتصادها في الثمانينات اقتصاد زراعي تعتمد صادراتها من السلع على المواد الزراعية بنسبة 59,43% سنة 1980 لترتفع إلى 62,80% سنة 1983. لكن في الوقت ذاته هناك بوادر اهتمام بتجارة المواد المصنعة حيث يشهد هذا الصنف معدلات نمو متزايدة في حين أن المواد الزراعية تشهد تناقصا مستمرا في معدلات نموها، فانخفضت صادرات تايلاند من المواد الزراعية لتصل إلى 18,86%؛ في حين أن تجارة المواد المصنعة انتقلت من 26,05% سنة 1980 إلى 73,08% سنة 2012.

1-9- الفيتنام: هي أحد أعضاء السرب الثالث وفقا لنظرية الإوز الطائر، الدول المتأخرة في الانضمام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا وأقلهم نموا في المنطقة. لكن تعتبر الفيتنام أفضلهم وأسرعهم نموا وتطورا؛ فرغم تأخرها في المساهمة في المبادلات الدولية -حيث سجلت لها أول صادرات سنة 1998- إلا أن اقتصادها شهد قفزات نمو عالية ومتسارعة الوتيرة وذلك لاعتمادها على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاجها لتنوع وتطوير منتجاتها. نجحت بالفعل في ذلك مما رفع قيمة صادراتها من 8439 مليون دولار سنة 1998 إلى 114419 مليون دولار سنة 2012. الشيء الذي جعلها تسبق مثيلاتها بل وحتى بروناي وهي الآن تحاول اللحاق بالسرب الثاني. وكما تمت الإشارة سابقا فالسبب الرئيسي لهذا التطور هو التوجه نحو التصنيع، فالفيتنام اعتمدت على المواد المصنعة من صادراتها السلعية بنسبة 67,16% سنة 2012 في حين كانت النسبة 45-46% خلال الفترة [1998,2001].

2- تطور واردات المواد المصنعة خلال الفترة [1980-2012]:

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد اكتمال ملامح الاقتصاد الرقمي بظهور النظام الاقتصادي الجديد، لوحظ تطور في طبيعة المنتجات المتبادلة دوليا، حيث اتجهت التجارة الدولية للتركيز أكثر على تبادل المواد المصنعة، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات الدولية للسلع المصنعة، وهذا نتيجة للزيادة المطردة في الاستهلاك وبالتالي الطلب العالمي عليها، حيث يمثل اليوم هذا النوع من المنتجات ثلاث أرباع الصادرات العالمية من السلع والتي تشمل خصوصا على الآلات، وسائل النقل، المعدات المكتبية وبالإضافة إلى أجهزة الإعلام والاتصال.

وهذا ما أشارت له أرقام صادرات دول جنوب شرق آسيا؛ فباندماج هذه الدول في الاقتصاد الرقمي واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمعلومات، أعادت هيكله مبادلاتها الدولية من دول ليس لها موارد طبيعية لا استخراجية ولا زراعية، دول مجهولة إلى دول تتصدر العالم بهيكل مبادلاتها وتتحدى أكثر الدول تقدما بميزات منتجاتها التنافسية.

ما يقال على الصادرات يقال على الواردات؛ وهو أن النسبة الطاغية لواردات هذه الدول أيضا من المواد المصنعة نتيجة الاستهلاك والطلب المتزايد عليها، ولكن ما يلاحظ هو أن هذه النسب وصلت إلى القمة قبل أزمة 1997 لتبدأ الآن في الانخفاض شيئا فشيئا ورغم أنها بمعدلات منخفضة ووتيرة متباطئة كما تبين الأرقام في الجدول رقم 12 إلا أن هذه الدول يتناقص اعتمادها على الواردات من المواد المصنعة شيئا فشيئا ويعود ذلك لتطور إنتاجها المحلي الذي بدأ يغطي حاجياتها وطلب السوق.

الفصل الثالث:

أثر الاندماج في الاقتصاد الرسمي على هيكل التجارة الدولية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

الجدول رقم 12: نسب مساهمة مكونات السلع إلى إجمالي الواردات لدول جنوب شرق آسيا للفترة [1980-2012].

الدول	مكونات صادرات السلع	1980	1983	1986	1989	1992	1995	1998	2001	2004	2007	2010	2012
بروناي	المواد الزراعية	%15,73	%14,44	%21,23	%19,46	%13,17	—	%16,88	%18,12	%16,80	—	%17,28	%14,49
	المحروقات والمواد المستخرجة	%03,62	%03,44	%02,31	%01,88	%01,97	—	%02,64	%01,46	%03,54	—	%03,02	%11,48
	المواد المصنعة	%80,65	%82,12	%76,46	%78,66	%84,86	—	%80,48	%80,42	%79,66	—	%79,70	%74,03
	المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100	—	%100	%100	%100	—	%100	%100
كامبوديا	المواد الزراعية	—	—	—	—	—	—	—	%12,53	%10,32	%07,94	%08,97	%08,43
	المحروقات والمواد المستخرجة	—	—	—	—	—	—	—	%14,40	%10,28	%08,98	%08,87	%15,56
	المواد المصنعة	—	—	—	—	—	—	—	%73,07	%79,40	%83,08	%82,16	%76,01
	المجموع:	—	—	—	—	—	—	—	%100	%100	%100	%100	%100
اندونيسيا	المواد الزراعية	%16,26	%10,40	%11,33	%13,07	%12,03	%15,05	%13,36	%14,29	%12,05	%11,33	%11,70	%11,05
	المحروقات والمواد المستخرجة	%18,56	%27,50	%14,61	%13,57	%11,92	%12,02	%10,28	%17,82	%25,13	%26,87	%24,15	%25,83
	المواد المصنعة	%65,18	%62,10	%74,06	%73,36	%76,05	%72,93	%76,36	%67,89	%62,82	%61,80	%64,15	%63,12
	المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ماليزيا	المواد الزراعية	%13,81	%12,63	%13,71	%11,00	%07,77	%06,32	%07,36	%06,82	%06,86	%07,52	%09,93	%11,14
	المحروقات والمواد المستخرجة	%19,29	%17,54	%11,52	%09,40	%07,64	%05,74	%06,20	%08,55	%10,21	%14,63	%15,43	%19,60
	المواد المصنعة	%66,90	%69,83	%74,77	%79,60	%84,59	%87,94	%86,44	%84,63	%82,93	%77,85	%74,64	%69,26
	المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ميانمار	المواد الزراعية	—	—	—	—	%15,05	—	—	—	—	—	%08,74	%08,74
	المحروقات والمواد المستخرجة	—	—	—	—	%02,75	—	—	—	—	—	%23,34	%23,33
	المواد المصنعة	—	—	—	—	%82,20	—	—	—	—	—	%67,92	%67,93
	المجموع:	—	—	—	—	%100	—	—	—	—	—	%100	%100

الفصل الثالث:

أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

%11,13	%11,77	%08,09	%07,68	%08,85	%10,17	%10,52	%10,87	%12,99	%13,25	%11,03	%11,19	المواد الزراعية	الفلبين
%24,92	%20,90	%19,66	%13,22	%12,86	%09,52	%12,44	%17,20	%17,24	%19,82	%29,17	%35,36	المحروقات والمواد المستخرجة	
%63,95	%67,33	%72,25	%79,10	%78,29	%80,31	%77,04	%71,93	%69,77	%66,93	%59,80	%53,45	المواد المصنعة	
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع:	
%03,77	%03,64	%03,28	%03,51	%04,09	%04,98	%05,54	%07,62	%09,09	%12,45	%11,75	%14,42	المواد الزراعية	سنغافورة
%35,01	%28,77	%22,94	%16,64	%14,47	%09,91	%10,46	%15,20	%16,54	%21,82	%33,00	%31,07	المحروقات والمواد المستخرجة	
%61,22	%67,59	%73,78	%79,85	%81,44	%85,11	%84,00	%77,18	%74,37	%65,73	%55,25	%54,51	المواد المصنعة	
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع:	
%07,12	%06,87	%06,01	%06,93	%07,91	%09,01	%08,04	%10,69	%10,87	%12,03	%08,51	%09,28	المواد الزراعية	تايلاند
%24,05	%23,05	%23,83	%18,65	%15,52	%11,38	%10,19	%11,48	%14,04	%17,84	%29,18	%36,49	المحروقات والمواد المستخرجة	
%68,83	%70,08	%70,16	%74,42	%76,57	%79,61	%81,77	%77,83	%75,09	%70,13	%62,31	%54,23	المواد المصنعة	
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع:	
%12,06	%12,29	%09,59	%09,82	%09,74	%08,30	%14,31	%08,74	%09,44	%10,85	%09,08	%27,50	المواد الزراعية	الفيتنام
%15,42	%14,61	%18,62	%15,91	%14,99	%10,26	%08,95	%08,66	%01,30	%01,54	%07,10	%03,70	المحروقات والمواد المستخرجة	
%72,52	%73,10	%71,79	%74,27	%75,27	%81,44	%76,74	%82,60	%89,26	%87,61	%83,82	%68,80	المواد المصنعة	
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع:	

المصدر: تم إجراء الحسابات وفقا للملحق رقم 04 بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL: <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

ملاحظة:

لمزيد من التفصيل وللإطلاع على قيم هذه الواردات لهذه الدول ووفقا لهذه الفترة وتوزيعها حسب كل صنف انظر الملحق رقم 04.

المطلب الثالث: تطور تجارة الخدمات لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1980-2012].

إن من أهم ملامح الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي هو تغير نوعية المنتجات المتبادلة دولياً؛ وهذا تحديداً ما حدث خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فبعد أن كانت المبادلات الدولية تقتصر على السلع والمنتجات المصنعة والمواد الأولية لفترات طويلة، عرفت مرحلة التسعينات من القرن الـ 20 ظهور نوع جديد من المبادلات الدولية والمتمثلة في:

- المبادلات العالمية للخدمات (السلع غير المادية) كالتأمينات والاستشارات، هذه الموجة الجديدة من المبادلات الدولية تترجمها في الأساس الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان.
- مبادلات رؤوس الأموال والتي عرفت كذلك تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة، حيث يأخذ هذا النوع من المبادلات عدة أشكال من أمثلة ذلك الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها، أو من خلال القيام بتوظيف الأموال في البنوك والبورصات العالمية مما يؤدي إلى إنشاء حركة دولية لرؤوس الأموال.
- المعلومات والتي أصبحت كذلك من الأشياء المتداولة عالمياً نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة في وسائل الإعلام والاتصال، وهي تزداد توسعاً وحجماً شيئاً فشيئاً وتحتل بذلك مكانة معتبرة في المبادلات الدولية.

وكذلك الحال بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا خاصة الخمسة المنشئين لرابطة الآسيان؛ حيث أن سنغافورة من حيث أهمية مركزها المالي تحتل المركز الرابع في العالم حسب تقرير لندن لمراكز المال العالمية. كما صنفت سنة 2011 حسب التقرير الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2013 أحد المسيطرين العشرة الأوائل على صادرات الخدمات العالمية.

تعتبر سنغافورة النمر الوحيد في منطقة جنوب شرق آسيا، ولها السبق نحو التقدم والنمو؛ وخلفها مباشرة ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند والفلبين. هذه الدول رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية إلا أنها طفت على السطح، بماذا؟ باندماجها في الاقتصاد الرقمي، كيف ذلك؟ باعتمادها على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتصنيع المعتمد على التكنولوجيا العالية. بل ولم تكتف هذه الدول بتنمية صادرات موادها المصنعة وتنويعها، لقد انتقلت إلى تجارة الخدمات وطورتها ونوعت فيها وراعت فيها تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة؛ فاستفادت من مناخها وموقعها الجغرافي بتطوير البنى التحتية ودعم السياحة البيئية، واستفادت من أهم مورد تملكه اليد العاملة وعقل الإنسان.

كما يوضح الجدول رقم 13 تطور صادرات وواردات دول جنوب شرق آسيا العشرة المنضمين لرابطة الآسيان؛ والذي يمكن من خلاله ملاحظة تضاعف قيمة الصادرات خلال الـ 32 سنة - من 1980 إلى 2012 - تقريبا 28 مرة، في حين

أن واردات هذه الدول من الخدمات تضاعفت 20 مرة فقط. ولكن هذا لا يعني تفوق الصادرات على الواردات وإنما يعكس وتيرة نمو الصادرات المتسارعة مقارنة مع وتيرة نمو الواردات.

وكما تشير أرقام الجدول ففي تجارة الخدمات على عكس تجارة السلع، قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات رغم أنها تتجاوزها بنسبة صغيرة.

تشير نسب مساهمة صادرات وواردات الخدمات في إجمالي المبادلات الدولية لدول الآسيان إلى تزايد دورها وأهميتها في اقتصاديات هذه الدول. حيث كانت تساهم صادرات الخدمات بنسبة 11,34% من إجمالي الصادرات سنة 1980 لتصل إلى 16,85% سنة 2012. في حين أن الواردات تتأرجح نسبة مساهمتها بين 17-18,46% طيلة الفترة المدروسة. بناءً على معدلات النمو الزمنية المعطاة في الجدول رقم 13 - والتي تم احتسابها على أساس فترة كل أربع سنوات - وكما هو موضح في الشكل رقم 07 تزايدت هذه المعدلات خلال الفترة من 1980 إلى غاية سنة 1996، أين انخفض معدل النمو من 117,68% سنة 1992 إلى 85%. ولكن هذا لا يشكل أي تحفظ لأن المهم هو أن الصادرات مازالت تحقق معدلات نمو بل ومعدل مرتفع مما يجعله مؤشراً جيداً. لتأتي أزمة 1997 والتي كان أصلاً أساسها مالي، وتؤثر سلباً على الصادرات من الخدمات لتتخفف بنسبة 7,17% سنة 2000. ليعود معدل النمو يرتفع ويتزايد حتى الأزمة المالية العالمية 2008 أين انخفض من جديد، ولكن سرعان ما تعافت اقتصاديات هذه الدول ليعود معدل نمو صادرات الخدمات سنة 2012 إلى 29,16%. وكذا الحال بالنسبة للواردات فهي كما هو مبين في الشكل رقم 07 شهدت انخفاضاً عند الأزمات وماعدا ذلك فهي تشهد معدلات نمو متزايدة.

الفصل الثالث: أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

الجدول رقم 13: تطور المبادلات الدولية للخدمات التجارية في دول الأسيان للفترة [1980-2012].

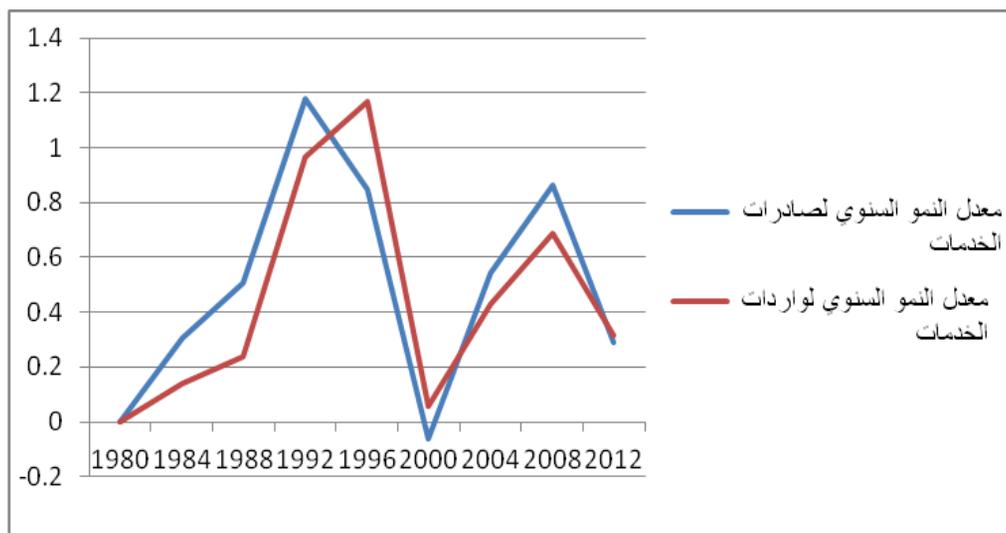
السنوات	1980	1984	1988	1992	1996	2000	2004	2008	2012
صادرات الخدمات	9200	12000	18100	39400	72900	68400	105600	196500	253800
إجمالي الصادرات	81124	91465	123954	225745	413641	500427	674526	1186394	1506352
نسبة المساهمة من إجمالي الصادرات	%11,34	%13,12	%14,60	%17,45	%17,62	%13,67	%15,66	%16,56	%16,85
معدل النمو الزمني لصادرات الخدمات	—	%30,43	%50,83	%117,68	%85,02	%07,17-	%54,38	%86,08	%29,16
واردات الخدمات	13700	15600	19300	38000	82300	87100	124600	210000	276300
إجمالي الواردات	79377	92000	126044	238876	458214	500427	674526	1186394	1496691
نسبة المساهمة من إجمالي الواردات	%17,26	%16,96	%15,31	%15,91	%17,96	%17,41	%18,47	%17,70	%18,46
معدل النمو السنوي لواردات الخدمات	—	%13,87	%23,72	%96,89	%116,58	%05,83	%43,05	%68,54	%31,57

الوحدة: مليون دولار.

المصدر: تم إجراء الحسابات بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL: <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDDBViewData.aspx?Language=E>

الشكل رقم 07: تطور معدلات النمو السنوية لصادرات وواردات الخدمات لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1980-2012].



المصدر: تم الاعتماد على الجدول رقم 13.

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل بدايةً عرض نظري لاتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي، من خلال التعرض لأهم النظريات الحديثة التي تفسر التجارة الدولية في العصر الحديث. ثم تم التطرق لعوامل تطورها وأهم المراحل التي مرت بها.

يأتي المبحث الثاني كمدخل تطبيقي ليتم فيه التعريف بدول جنوب شرق آسيا؛ أهم الأسباب وراء نمو اقتصادياتها وظهورها على الساحة الدولية بقوة مبادلاتها الدولية. التعرف على رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ التكتل الذي أعطى هذه الدول ثقلًا اقتصاديًا وسياسيًا دوليًا، فكان البوابة التي أدخلتها المحافل الدولية ووطد مختلف علاقاتها الدولية.

أما المبحث الأخير فاختص بدراسة تطور هيكل التجارة الدولية لدول جنوب شرق آسيا من خلال العناصر التي تعتبر أحد أهم إفرازات وخصائص الاقتصاد الرقمي؛ ألا وهي المواد المصنعة التي تشتمل على وسائل وتجهيزات الإعلام والاتصال، إضافة إلى جميع القطاعات الأخرى من صيدلة وغذاء وآلات ومكننة وإلكترونيات، والتي لا ترتقي إلى المنافسة الدولية إلا باعتماد تكنولوجيا عالية الكثافة. هذا إضافة إلى تجارة الخدمات والتي أخذت مكانًا قويًا في المبادلات الدولية رغم حداثة ظهورها، فهي متسارعة النمو أكثر من السلع المادية الملموسة.

كنتيجة يمكن استخلاصها من الدراسة أنه لولا اندماج دول جنوب شرق آسيا في الاقتصاد الرقمي وتوجهها نحو التصنيع والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لما وصلت لما هي عليه الآن. فسر نجاح هذه الدول يقف خلف بداياتها، وقد كسرت باستراتيجياتها قوانين الغرب وصنعت لنفسها قوانينها الخاصة التي تتلائم واقتصادياتها، ورسمت لنفسها دريا حديثًا موحدًا تسير عليه.

الخاتمة العامة

تطرقت الدراسة إلى إبراز أهمية الثورة المعلوماتية التي تمثل الفارق الحاسم بين مراحل تطور الاقتصاد العالمي خاصة بين الحقبين الأخيرتين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الرقمي، والتي خلفت مجموعة من التحولات والتغيرات الهيكلية مست أسس التفكير الاقتصادي على المستوى الدولي، بل وأيضاً على مستوى الفرد والمجتمع الذي أصبح بإمكانه الحكم على مدى جدواها من عدمه.

يعتبر الاقتصاد العالمي الحالي أكثر عولمة وتدويلاً؛ فقد أصبح يقوم على مبادئ الاقتصاد الرقمي والقوانين الموضوعية للتقسيم الدولي للعمل، وتدويل الإنتاج ورأس المال. فأصبح يتميز بالسرعة الفائقة لحركة عوامل الإنتاج (رأس المال، القوى العاملة، التكنولوجيا والمعلوماتية) على المستوى الدولي، كما تميز بتسارع وتائر نمو التجارة الدولية على نحو يفوق وتائر نمو الإنتاج الصناعي.

كانت من عوامل تحرير التجارة الدولية إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو قيام منظمة التجارة العالمية والتي شجعت الانفتاح التجاري بشدة والذي يعتبر وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن أجل ذلك تسعى الكثير من الدول للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتطبيق مختلف سياسات التحرير الصادرة عنها. ولكن رغم نجاح اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة؛ حيث زاد حجم التجارة الدولية بشكل مستمر وغير مسبوق محققاً معدلات نمو سنوية تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، غير أن ذلك قد أثار مجموعة من أهم القضايا غير المرغوب فيها والمثيرة للجدل الدولي والتي شكلت تحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة.

رغم فشل العديد من الدول إن لم تكن أغلبها في الاستفادة من سياسات واستراتيجيات منظمة التجارة الدولية، إلا أن هناك مجموعة من الدول التي استطاعت أن تستفيد من التحرير والانفتاح التجاري ونالت حصة الأسد في ذلك. تتمثل هذه الدول في النور الآسيوية وأشبالها والتي استطاعت الاستفادة من ذلك بتطوير بنائها التحتية وخلق بني تقنية ومعلوماتية قوية للاندماج في الاقتصاد الرقمي ومسايرة ومواكبة المنافسة الدولية بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

1- اختبار الفرضيات:

من خلال معالجة الموضوع وتحليل العلاقة بين الاندماج في الاقتصاد الرقمي وتطور هيكل المبادلات الدولية، تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضيات من عدمه، تلك المطروحة في المقدمة، والتي بنيت على أساسها الدراسة. يمكن عرضها في الآتي:

- الفرضية الأولى:

تعتبر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم هي أساس التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومن أهم ملامحه.

نعم، تعتبر هذه الفرضية صحيحة بكل ما تحويه من معاني ومهما اختلف الإطار الزماني والمكاني الذي توضع فيه؛ فمن خلال التطور التاريخي للاقتصاد العالمي-الذي تم التطرق إليه في الدراسة- وانتقاله من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي كان الجوهر الفاصل في ذلك هو قيام ثورة المعلومات والاتصال والانتشار الواسع لاستخدام الانترنت. إذن فأساس الاندماج في الاقتصاد الرقمي هو ظهور ما يعرف بالمنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجية، المنتجات والخدمات الرقمية في الاقتصاد المعني، وهو إنتاج المعلومات والمعرفة واستخدامها كمورد أساسي منتج.

- الفرضية الثانية:

يعتبر النظام الاقتصادي الدولي أجدد نظام غير عادل اجتماعيا، واقتصاديا وتجاريا، وحتى دوليا الأمر الذي يشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة.

بناءً على ثانيا الدراسة ونتائجها فقد تم التوصل إلى أن النظام التجاري الجديد يعمل دوما لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية والفقيرة. بل ويعمل عكس أهدافه المنشودة؛ فمنظمة التجارة الدولية وسياساتها المتبعة بهدف التحرير والانفتاح التجاري الذي كان من المفروض أن يساعد الدول النامية على الدخول ضمن المنافسة الدولية، زاد صغار المنتجين وخاصة المزارعين تهميشا وإزاحة. بل وخلق ما يعرف باللاعادلة التجارية واللامساواة شمال-جنوب؛ وهي من أهم القضايا والتحديات التي جاءت تندد بها مفاهيم التنمية المستدامة وتحاول تقديم بدائل تبحث هذه الآثار السلبية من جذورها بتغيير النظام ككل واستبداله بالنظام الجديد للمبادلات التجارية والمتمثل في "التجارة العادلة".

- الفرضية الثالثة:

أثر الاقتصاد الرقمي بموجات التقدم التقني والمعلوماتي القوي والسريعة على التجارة الدولية التي توجهت نحو إيجاد أنماط جديدة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل.

توصلت الدراسة إلى أن الثورة العالمية الجديدة للمعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، عمقت عولة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة)، كما غيرت أنماط وأساليب التخصص والتقسيم الدولي للعمل؛ فظهر تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة "intra-industries"، بل أصبح المؤلف أكثر أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة "intra-firm".

- الفرضية الرابعة:

يعتبر اعتماد دول جنوب شرق آسيا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد أهم عوامل تطور هيكل مبادلاتها الدولية.

أثبتت الدراسة وإحصائيات صادرات وواردات دول جنوب شرق آسيا تطور هيكل مبادلاتها باعتمادها الأساسي على مبادلة المنتجات المصنعة والخدمات التجارية بنسبة إجمالية تقدر بـ 68,6% سنة 2012، وذلك بنسبة 7% مساهمتها في إجمالي المبادلات الدولية، في مقابل أن أغلب الدول كانت لا تملك هيكل مبادلات دولي أساسا قبل اندماجها في الاقتصاد الرقمي وكانت بداية النور الآسيوية مبنية على قاعدة تقنية قوية، ما أهلها إلى الوصول والبقاء ضمن المنافسة الدولية.

2- نتائج الدراسة:

بناءً على خطوات الدراسة التي تمت من خلالها الإجابة عن الإشكاليات الفرعية وتقييم الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن عرض أهمها في الآتي:

- إن دول جنوب شرق آسيا باعتمادها على توفير بنية تحتية تقنية ومعلوماتية قوية، استطاعت تطوير إنتاجها الصناعي والتنوع فيه، تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكثير من المواد المصنعة والتحول نحو التصدير، بل وامتلاك ميزات تنافسية أهلتها لدخول المنافسة الدولية والتسابق نحو الصدارة.

- الدول التي شهدت اقتصادياتها قفزات النمو الهائلة هي نفسها الدول التي شهد هيكل صادراتها نموا متزايدا ومتسارعا في مجال المواد المصنعة والخدمات التجارية؛ والذي يعكس بتفاصيله تطور قطاع المعلومات والاتصالات، والقطاع المالي لهذه الدول.
- إن دول جنوب شرق آسيا بموقعها الجغرافي ومناخها استطاعت أيضا المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال السياحة البيئية التي احتلت مكانا في المبادلات الدولية لهذه الدول في مجال الخدمات التجارية.
- إن دول جنوب شرق آسيا ليست متساوية من ناحية التقدم التقني؛ فسنغافورة النمر الآسيوي الوحيد في المنطقة تصدر المجموعة، يليها الأشبال الأربعة: ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند، الفلبين، أما بروناي فتصنيفها في المجموعة خاص كونها أغناها بالمواد الأولية واقتصادها لا يزال يغلب عليه الطابع الريعي. كامبوديا، ميانمار، الفيتنام، اللاوس أعضاء السرب الثالث، تعتبر كامبوديا أسرع وتيرة في نموها مقارنة بهم نتيجة تزايد اعتمادها على تجارة المواد المصنعة. أما تيمور الشرقية فهي أكثرهم تخلفا وهي الدزلة الوحيدة التي مازالت لم تنضم بعد إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا.

3- الاقتراحات:

بالنسبة لموضوع الدراسة بجزئه التطبيقي المتمثل في أثر اندماج دول جنوب شرق آسيا في الاقتصاد الرقمي على إعادة هيكلة وتطوير مبادلاتها الدولية، فمن غير الممكن تقديم أي توصيات لهذه الدول فقد مثلت المعجزة بالنسبة لجميع دول العالم، فتميزت خططها بطول مداها ودقتها وتحقيق النتائج المرجوة في المواعيد المتفق عليها، إضافة إلى الزوايا الخفية من رؤاها المستقبلية.

وإن أوصي بشيء فالأولى أن يكون الاقتداء بهذه الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في التنمية بعيدا عن القواعد والقوانين الغربية، والتي لا يطبقها بقلها الإجمالي إلا الدول العربية؛ فما زادها إلا تخلفا على تخلف. فعلى الدول النامية والعربية خاصة الجزائر بناء استراتيجياتها الخاصة التي تتلاءم وظروفها. عليها أن تعرف معنى الاندماج في الاقتصاد الرقمي لتستطيع تطبيقه والانتقال إليه؛ فالاندماج في الاقتصاد الرقمي لا يعني بطاقة تعريف أو جواز سفر إلكتروني، أو مشروع قيام حكومة إلكترونية؛ هناك أمور أخرى أولى، هناك هياكل قاعدية وبنى تحتية يجب بناؤها أولا لتوفير القاعدة الأساسية لانطلاق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وبذلك يمكن فتح بوابة العبور والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

إضافة إلى ملاحظة أن دول جنوب شرق آسيا لا تتساوى كلها من ناحية النمو ففي الصدارة تأتي الدول الخمسة: سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، تايلندا، الفلبين، في حين تأتي الدول الأربعة المتخلفة من ناحية الانضمام إلى رابطة الآسيان

والمتخلفة عن باقي المجموعة من ناحية التطور والنمو الاقتصادي، ليتم تشجيعها نحو إتمام طريقها على خطى الأسراب التي سبقتها؛ فرغم بداياتها المتأخرة إلا أن النتائج التي حققتها تعتبر ممتازة ومشجعة وتدعو للتفاؤل.

4- آفاق الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع اقتصاديا وسياسيا، فهو يطرح العديد من القضايا الحساسة، بل وأحيانا بعض التناقضات التي يمكن أن تطرح نفسها كمواضيع استراتيجية وأولى بالدراسة. تتمثل أهمها في الإشكاليات الموالية:

- لقد انطلقت دول جنوب شرق آسيا والدول العربية في تنمية اقتصادياتها في نفس الفترة، فكيف استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تحقق قفزات عملاقة نحو النمو في حين أن خطى الدول العربية مازالت تتأرجح بين الأمام والخلف، بل وهناك منها اقتصاديات تراجعت عما كانت عليه؟

- تقييم المسار التحولي للجزائر في إطار الاقتصاد الرقمي.

- يعتبر الاندماج في الاقتصاد الرقمي بحيثياته جوهر تطور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ومبادلاتها الدولية، لكن هل هناك أبعاد أخرى سياسية استراتيجية تطبق في المنطقة على المدى الطويل؟

- لقد كانت دول جنوب شرق آسيا والعراق يمشون على نفس وتيرة النمو تقريبا، فلماذا تم تدمير العراق في حين تم تشجيع دول جنوب شرق آسيا؟ هل لمعاهدة إخلاء جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية دور في ذلك؟ هل للبعد السياسي الذي تنتهجه دول جنوب شرق آسيا علاقة بذلك؟ إذا نعم فكيف ذلك؟

املاحف

الملحق رقم 01: حساب إجمالي صادرات وواردات رابطة الآسيان لجميع السنوات خلال الفترة [1997-1980].

Reporter	Flow	Indicator	Partner	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
ASEAN	Exports	Commercial services	World	9200	12200	13500	13600	12000	11400	12200	14200	18100
	Imports	Commercial services	World	13700	14400	15100	15600	15600	15200	14200	16100	19300
Reporter	Flow	Indicator	Partner	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
ASEAN	Exports	Total merchandise	World	71924	72611	71802	72792	79465	72619	68916	84123	105854
	Imports	Total merchandise	World	65677	73497	77166	78819	76400	66613	64927	82081	106744
Total	Exports			81124	84811	85302	86392	91465	84019	81116	98323	123954
	Imports			79377	87897	92266	94419	92000	81813	79127	98181	126044

Reporter	Flow	Indicator	Partner	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ASEAN	Exports	Commercial services	World	22800	28800	32200	39400	45700	52000	63800	72900	73300
	Imports	Commercial services	World	23100	28300	32200	38000	46900	56800	74500	82300	84600
Reporter	Flow	Indicator	Partner	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ASEAN	Exports	Total merchandise	World	123862	144149	165184	186345	212327	262142	321417	340741	355900
	Imports	Total merchandise	World	129483	162415	183847	200876	231048	281227	355325	375914	381868
Total	Exports			146662	172949	197384	225745	258027	314142	385217	413641	429200
	Imports			152583	190715	216047	238876	277948	338027	429825	458214	466468

الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم الاعتماد على:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL: <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

الملحق رقم 02: حساب إجمالي صادرات وواردات رابطة الآسيان لجميع السنوات خلال الفترة [1998-2012].

Reporter	Flow	Indicator	Partner	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ASEAN	Exports	Commercial services	World	64100	68400	68600	75300	80100	105600	118200
	Imports			75000	87100	89000	93600	103700	124600	137600

Reporter	Flow	Indicator	Partner	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ASEAN	Exports	Total merchandise	World	362090	432027	387618	407395	474777	568926	655965
	Imports			309780	380674	347141	366802	411810	513764	603050

Reporter	Flow	Indicator	Partner	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ASEAN	Exports	Total	World	426190	500427	456218	482695	554877	674526	774165
	Imports			384780	467774	436141	460402	515510	638364	740650

Reporter	Flow	Indicator	Partner	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ASEAN	Exports	Commercial services	World	137100	175200	196500	166100	200900	236000	253800
	Imports			155600	181900	210000	188100	224200	262600	276300

Reporter	Flow	Indicator	Partner	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ASEAN	Exports	Total merchandise	World	769767	865443	989894	813976	1050050	1237058	1252671
	Imports			688449	775799	939344	727026	953137	1153020	1219692

Reporter	Flow	Indicator	Partner	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ASEAN	Exports	Total	World	906867	1040643	1186394	980076	1250950	1473058	1506471
	Imports			844049	957699	1149344	915126	1177337	1415620	1495992

الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم الاعتماد على:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL: <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

الملحق رقم 03: قيم ونسب مكونات صادرات السلع لدول جنوب شرق آسيا للفترة [1980-2012].

Reporter	Indicator	1980		1983		1986		1989		1992		1995	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة	النسبة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
Brunei Darussalam	Agricultural products	3	0.00	3	0.00	10	0.01	11	0.01	0	0.00	-	-
	Fuels and mining products	4457	0.99	3350	0.98	1748	0.97	1827	0.97	2284	0.99	-	-
	Manufactures	60	0.01	52	0.02	38	0.02	45	0.02	17	0.01	-	-
	Total	4520	1.00	3405	1.00	1796	1.00	1883	1.00	2301	1.00	-	-
Cambodia	Agricultural products	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Fuels and mining products	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Manufactures	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Total	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Indonesia	Agricultural products	4774	0.22	2641	0.13	3154	0.21	4656	0.21	5045	0.15	8197	0.18
	Fuels and mining products	16604	0.76	16894	0.81	8983	0.61	10177	0.47	12709	0.38	14219	0.31
	Manufactures	499	0.02	1373	0.07	2639	0.18	6940	0.32	16060	0.47	22957	0.51
	Total	21877	1.00	20908	1.00	14776	1.00	21773	1.00	33814	1.00	45373	1.00
Malaysia	Agricultural products	5949	0.46	5651	0.40	5084	0.37	7968	0.32	8450	0.21	11571	0.16
	Fuels and mining products	4517	0.35	4942	0.35	3551	0.26	4823	0.19	5904	0.15	6151	0.08
	Manufactures	2435	0.19	3475	0.25	5090	0.37	12181	0.49	26233	0.65	55085	0.76
	Total	12901	1.00	14068	1.00	13725	1.00	24972	1.00	40587	1.00	72807	1.00
Myanmar	Agricultural products	-	-	-	-	-	-	-	-	391	0.87	-	-
	Fuels and mining products	-	-	-	-	-	-	-	-	6	0.01	-	-
	Manufactures	-	-	-	-	-	-	-	-	52	0.12	-	-
	Total	-	-	-	-	-	-	-	-	449	1.00	-	-
Philippines	Agricultural products	2412	0.50	1817	0.37	1499	0.31	1824	0.24	1842	0.19	2457	0.14
	Fuels and mining products	1235	0.25	655	0.13	540	0.11	896	0.12	807	0.08	1008	0.06
	Manufactures	1221	0.25	2417	0.49	2732	0.57	5035	0.65	7102	0.73	13783	0.80
	Total	4868	1.00	4889	1.00	4771	1.00	7755	1.00	9751	1.00	17248	1.00
Singapore	Agricultural products	3565	0.20	2743	0.14	2768	0.13	4200	0.10	4673	0.07	5949	0.05
	Fuels and mining products	6067	0.34	6720	0.33	5070	0.24	8020	0.18	9275	0.15	10423	0.09
	Manufactures	8341	0.46	10699	0.53	13224	0.63	31833	0.72	48582	0.78	99037	0.86
	Total	17973	1.00	20162	1.00	21062	1.00	44053	1.00	62530	1.00	115409	1.00
Thailand	Agricultural products	3712	0.59	3932	0.63	4631	0.53	8103	0.41	9928	0.31	13911	0.25
	Fuels and mining products	907	0.15	379	0.06	261	0.03	431	0.02	513	0.02	755	0.01
	Manufactures	1627	0.26	1950	0.31	3867	0.44	11284	0.57	21676	0.67	41224	0.74
	Total	6246	1.00	6261	1.00	8759	1.00	19818	1.00	32117	1.00	55890	1.00
Viet Nam	Agricultural products	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Fuels and mining products	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Manufactures	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Total	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

Reporter	Indicator	1998		2001		2004		2007		2010		2012	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	النسبة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
Brunei Darussalam	Agricultural products	1	0.00	2	0.00	2	0.00	_	0.00	9	0.00	8	0.00
	Fuels and mining products	1808	0.88	3135	0.89	4280	0.90	7395	1.00	8590	0.97	12462	0.96
	Manufactures	249	0.12	367	0.10	491	0.10	_	0.00	298	0.03	513	0.04
	Total	2058	1.00	3504	1.00	4773	1.00	7395	1.00	8897	1.00	12983	1.00
Cambodia	Agricultural products	_	_	53	0.04	80	0.03	81	0.02	208	0.04	408	0.05
	Fuels and mining products	_	_	0	0.00	0	0.00	4	0.00	7	0.00	10	0.00
	Manufactures	_	_	1433	0.96	2716	0.97	3429	0.98	4926	0.96	7387	0.95
	Total	_	_	1486	1.00	2796	1.00	3514	1.00	5141	1.00	7805	1.00
Indonesia	Agricultural products	7706	0.19	7024	0.13	12142	0.17	23805	0.21	35957	0.23	45023	0.24
	Fuels and mining products	11564	0.28	16799	0.30	24253	0.35	41364	0.36	62216	0.40	75296	0.40
	Manufactures	21552	0.53	31973	0.57	33341	0.48	48235	0.43	58420	0.37	67645	0.36
	Total	40822	1.00	55796	1.00	69736	1.00	113404	1.00	156593	1.00	187964	1.00
Malaysia	Agricultural products	9539	0.13	7190	0.08	13170	0.11	20549	0.12	28869	0.15	33948	0.15
	Fuels and mining products	5391	0.07	9455	0.11	16094	0.13	28118	0.16	35378	0.18	51510	0.23
	Manufactures	57644	0.79	70416	0.81	95635	0.77	124740	0.72	133189	0.67	139992	0.62
	Total	72574	1.00	87061	1.00	124899	1.00	173407	1.00	197436	1.00	225450	1.00
Myanmar	Agricultural products	_	_	_	_	_	_	_	_	2306	0.30	3034	0.34
	Fuels and mining products	_	_	_	_	_	_	_	_	3004	0.40	4165	0.47
	Manufactures	_	_	_	_	_	_	_	_	2290	0.30	1694	0.19
	Total	_	_	_	_	_	_	_	_	7600	1.00	8893	1.00
Philippines	Agricultural products	2201	0.08	1958	0.06	2553	0.06	3237	0.06	4129	0.08	5075	0.10
	Fuels and mining products	615	0.02	873	0.03	1451	0.04	4153	0.08	3204	0.06	3887	0.08
	Manufactures	26461	0.90	29237	0.91	35597	0.90	42844	0.85	43814	0.86	42506	0.83
	Total	29277	1.00	32068	1.00	39601	1.00	50234	1.00	51147	1.00	51468	1.00
Singapore	Agricultural products	4471	0.04	3302	0.03	4293	0.02	5981	0.02	7889	0.02	9860	0.03
	Fuels and mining products	9610	0.09	10622	0.09	22194	0.12	46383	0.17	60871	0.19	79892	0.21
	Manufactures	92933	0.87	102587	0.88	165308	0.86	227097	0.81	254204	0.79	282708	0.76
	Total	107014	1.00	116511	1.00	191795	1.00	279461	1.00	322964	1.00	372460	1.00
Thailand	Agricultural products	11523	0.22	12055	0.19	17072	0.18	24986	0.17	35136	0.19	42030	0.19
	Fuels and mining products	1388	0.03	2505	0.04	4522	0.05	9576	0.06	12131	0.06	17957	0.08
	Manufactures	39334	0.75	48127	0.77	72893	0.77	116432	0.77	141514	0.75	162861	0.73
	Total	52245	1.00	62687	1.00	94487	1.00	150994	1.00	188781	1.00	222848	1.00
Viet Nam	Agricultural products	3068	0.36	4317	0.29	6110	0.23	11331	0.24	16835	0.23	25045	0.22
	Fuels and mining products	1493	0.18	3541	0.24	6418	0.24	10436	0.22	8714	0.12	12531	0.11
	Manufactures	3878	0.46	6807	0.46	13834	0.52	26435	0.55	46225	0.64	76843	0.67
	Total	8439	1.00	14665	1.00	26362	1.00	48202	1.00	71774	1.00	114419	1.00

الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم إجراء الحسابات وفقاً لبرنامج Microsoft office excel بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDViewData.aspx?Language=E>

الملحق رقم 04: قيم ونسب مكونات واردات السلع لدول جنوب شرق آسيا للفترة [1980-2012].

Reporter	Indicator	1980		1983		1986		1989		1992		1995	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة	النسبة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
Brunei Darussalam	Agricultural products	87	0.16	105	0.14	138	0.21	166	0.19	194	0.13	-	-
	Fuels and mining products	20	0.04	25	0.03	15	0.02	16	0.02	29	0.02	-	-
	Manufactures	446	0.81	597	0.82	497	0.76	671	0.79	1250	0.85	-	-
	Total	553	1.00	727	1.00	650	1.00	853	1.00	1473	1.00	-	-
Cambodia	Agricultural products	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Fuels and mining products	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Manufactures	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	Total	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Indonesia	Agricultural products	1757	0.16	1694	0.10	1210	0.11	2131	0.13	3266	0.12	6103	0.15
	Fuels and mining products	2006	0.19	4478	0.27	1560	0.15	2211	0.14	3237	0.12	4871	0.12
	Manufactures	7045	0.65	10115	0.62	7908	0.74	11957	0.73	20655	0.76	29567	0.73
	Total	10808	1.00	16287	1.00	10678	1.00	16299	1.00	27158	1.00	40541	1.00
Malaysia	Agricultural products	1474	0.14	1664	0.13	1466	0.14	2368	0.11	3021	0.08	4631	0.06
	Fuels and mining products	2059	0.19	2311	0.18	1232	0.12	2025	0.09	2970	0.08	4200	0.06
	Manufactures	7140	0.67	9204	0.70	7995	0.75	17145	0.80	32885	0.85	64417	0.88
	Total	10673	1.00	13179	1.00	10693	1.00	21538	1.00	38876	1.00	73248	1.00
Myanmar	Agricultural products	-	-	-	-	-	-	-	-	93	0.15	-	-
	Fuels and mining products	-	-	-	-	-	-	-	-	17	0.03	-	-
	Manufactures	-	-	-	-	-	-	-	-	508	0.82	-	-
	Total	-	-	-	-	-	-	-	-	618	1.00	-	-
Philippines	Agricultural products	825	0.11	879	0.11	714	0.13	1450	0.13	1681	0.11	2979	0.11
	Fuels and mining products	2607	0.35	2326	0.29	1068	0.20	1925	0.17	2660	0.17	3526	0.12
	Manufactures	3941	0.53	4768	0.60	3606	0.67	7788	0.70	11122	0.72	21828	0.77
	Total	7373	1.00	7973	1.00	5388	1.00	11163	1.00	15463	1.00	28333	1.00
Singapore	Agricultural products	3415	0.14	3274	0.12	3120	0.12	4442	0.09	5435	0.08	6810	0.06
	Fuels and mining products	7361	0.31	9192	0.33	5468	0.22	8089	0.17	10831	0.15	12860	0.10
	Manufactures	12915	0.55	15386	0.55	16470	0.66	36364	0.74	55025	0.77	103317	0.84
	Total	23691	1.00	27852	1.00	25058	1.00	48895	1.00	71291	1.00	122987	1.00
Thailand	Agricultural products	821	0.09	839	0.09	1039	0.12	2674	0.11	4223	0.11	5575	0.08
	Fuels and mining products	3228	0.36	2878	0.29	1541	0.18	3451	0.14	4532	0.11	7068	0.10
	Manufactures	4798	0.54	6147	0.62	6056	0.70	18466	0.75	30733	0.78	56702	0.82
	Total	8847	1.00	9864	1.00	8636	1.00	24591	1.00	39488	1.00	69345	1.00
Viet Nam	Agricultural products	327	0.28	128	0.09	225	0.11	226	0.09	222	0.09	1167	0.14
	Fuels and mining products	44	0.04	100	0.07	32	0.02	31	0.01	220	0.09	730	0.09
	Manufactures	818	0.69	1181	0.84	1816	0.88	2137	0.89	2099	0.83	6258	0.77
	Total	1189	1.00	1409	1.00	2073	1.00	2394	1.00	2541	1.00	8155	1.00

Reporter	Indicator	1998		2001		2004		2007		2010		2012	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	النسبة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
Brunei Darussalam	Agricultural products	262	0.17	199	0.18	223	0.17	—	—	423	0.17	507	0.14
	Fuels and mining products	41	0.03	16	0.01	47	0.04	—	—	74	0.03	402	0.11
	Manufactures	1249	0.80	883	0.80	1057	0.80	—	—	1951	0.80	2591	0.74
	Total	1552	1.00	1098	1.00	1327	1.00	—	—	2448	1.00	3500	1.00
Cambodia	Agricultural products	—	—	187	0.13	211	0.10	282	0.08	424	0.09	585	0.08
	Fuels and mining products	—	—	215	0.14	210	0.10	319	0.09	419	0.09	1080	0.16
	Manufactures	—	—	1091	0.73	1623	0.79	2952	0.83	3883	0.82	5275	0.76
	Total	—	—	1493	1.00	2044	1.00	3553	1.00	4726	1.00	6940	1.00
Indonesia	Agricultural products	4704	0.13	5350	0.14	6610	0.12	10473	0.11	15644	0.12	20906	0.11
	Fuels and mining products	3621	0.10	6670	0.18	13779	0.25	24830	0.27	32282	0.24	48901	0.26
	Manufactures	26892	0.76	25406	0.68	34452	0.63	57096	0.62	85762	0.64	119486	0.63
	Total	35217	1.00	37426	1.00	54841	1.00	92399	1.00	133688	1.00	189293	1.00
Malaysia	Agricultural products	4141	0.07	4830	0.07	7001	0.07	10628	0.08	16053	0.10	21435	0.11
	Fuels and mining products	3485	0.06	6056	0.09	10411	0.10	20669	0.15	24927	0.15	37713	0.20
	Manufactures	48626	0.86	59946	0.85	84602	0.83	109977	0.78	120630	0.75	133299	0.69
	Total	56252	1.00	70832	1.00	102014	1.00	141274	1.00	161610	1.00	192447	1.00
Myanmar	Agricultural products	—	—	—	—	—	—	—	—	364	0.09	804	0.09
	Fuels and mining products	—	—	—	—	—	—	—	—	972	0.23	2147	0.23
	Manufactures	—	—	—	—	—	—	—	—	2829	0.68	6251	0.68
	Total	—	—	—	—	—	—	—	—	4165	1.00	9202	1.00
Philippines	Agricultural products	3199	0.10	3087	0.09	3531	0.08	4671	0.08	6823	0.12	7240	0.11
	Fuels and mining products	2995	0.10	4488	0.13	6080	0.13	11354	0.20	12120	0.21	16204	0.25
	Manufactures	25256	0.80	27326	0.78	36369	0.79	41735	0.72	39041	0.67	41580	0.64
	Total	31450	1.00	34901	1.00	45980	1.00	57760	1.00	57984	1.00	65024	1.00
Singapore	Agricultural products	4987	0.05	4675	0.04	6014	0.04	8370	0.03	10871	0.04	13953	0.04
	Fuels and mining products	9924	0.10	16547	0.14	28495	0.17	58460	0.23	85886	0.29	129715	0.35
	Manufactures	85246	0.85	93144	0.81	136742	0.80	188032	0.74	201747	0.68	226839	0.61
	Total	100157	1.00	114366	1.00	171251	1.00	254862	1.00	298504	1.00	370507	1.00
Thailand	Agricultural products	3724	0.09	4798	0.08	6400	0.07	8482	0.06	11985	0.07	16844	0.07
	Fuels and mining products	4705	0.11	9410	0.16	17221	0.19	33621	0.24	40185	0.23	56872	0.24
	Manufactures	32903	0.80	46441	0.77	68717	0.74	98972	0.70	122179	0.70	162806	0.69
	Total	41332	1.00	60649	1.00	92338	1.00	141075	1.00	174349	1.00	236522	1.00
Viet Nam	Agricultural products	889	0.08	1561	0.10	3069	0.10	5870	0.10	10272	0.12	13697	0.12
	Fuels and mining products	1099	0.10	2402	0.15	4973	0.16	11398	0.19	12208	0.15	17520	0.15
	Manufactures	8725	0.81	12061	0.75	23216	0.74	43951	0.72	61107	0.73	82375	0.73
	Total	10713	1.00	16024	1.00	31258	1.00	61219	1.00	83587	1.00	113592	1.00

الوحدة: مليون دولار

المصدر: تم إجراء الحسابات وفقا لبرنامج Microsoft office excel بالاعتماد على نفس المرجع:

Statistics DataBase, World Trade Organisation, seen on: 15/01/2014, URL:

<http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

فائمة امراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

- 1- ابراهيم الأخرص، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع: مصر، 2008.
- 2- إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة: مصر، 2003.
- 3- أسامة المحدوب، مستقل العالم العربي في التجارة الدولية، 2000، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- 4- باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة...، شعاع للنشر والعلوم: حلب، سورية، 2010.
- 5- جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان، 2010.
- 6- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة: الجزائر، 2000.
- 7- حسن مظفر الرزوز، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنت، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر: الرياض، 2006.
- 8- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000.
- 9- خالد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، أريد: الأردن، 2010.
- 10- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2010.
- 11- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، 2000.
- 12- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، سوريا، الجزء الأول، 2000.
- 13- السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امريشن للطباعة، القاهرة: مصر، 2006.
- 14- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- 15- السيد محمد أحمد السرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة، المعمورة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
- 16- طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية: الأردن، 2010.
- 17- عامر ابراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والطبع، الأردن، 2009.

- 18- عبد السلام الدويبي، المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، 2004.
- 19- عبد السلام النعيمات ويزن البخيت، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية: الأردن، 2005.
- 20- فريد النجار، الاقتصاد الرقمي: الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2007.
- 21- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، أريد: عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.
- 22- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية، مصر، 2007.
- 23- محمد بوبوش، منظمة التجارة العالمية، جامعة محمد الخامس، أكادال، الرباط.
- 24- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: بيروت، 2010.
- 25- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار بترء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2010.
- 26- محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية: الإسكندرية، 2000.
- 27- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات ومعوقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، سلط: الأردن، 2007.
- 28- مصطفى رجب، الإعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والطبع، الأردن، 2008.
- 29- موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001.
- 30- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، 2010.
- 31- نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ: الرياض، 2004.
- 32- هاشم الشمري وناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان، 2008.
- 33- هدى زوير وعدنان داود العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة الأولى، دار جرير: عمان، 2010.
- 34- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2010.
- 35- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، الطبعة الأولى، دار الأديب للنشر والتوزيع: وهران، 2006.

II- المجالات والدوريات:

- 36- أحمد كواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، دورية جسر التنمية، العدد: 81، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس 2009.
- 37- إياد مهدي عباس، النمر الآسيوية من دول فقيرة إلى دول صناعية، الملحق الاقتصادي، جريدة المدى اليومية، 2011/08/08، متوفرة على الرابط: <http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=2785>
- 38- خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.
- 39- ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، دورية علمية ثقافية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي، العدد الخامس، شركة الدينونة للنشر، السودان، أفريل 2008.
- 40- عبد الحميد راشد، سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد: 1749، 29 نوفمبر 2006، متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82061> تاريخ الاطلاع: 08 جانفي 2014.
- 41- عبد الرحمن تيشوري، تجربة النمر الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمتهما، جريدة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد: 1373، بتاريخ 2005/11/09، متوفر على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50006>
- 42- عبد الماجد عبد القادر، نظرية الإوز الطائر، صحيفة الانتباهة، 2012/12/01، متوفرة على الموقع: <http://www.alintibaha.net/portal/د-عبدالمجد-عبدالقادر/27859-نظرية-الأوز-الطائر.html>
- 43- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد الثامن، 2010.
- 44- فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 2310، محور الإدارة والاقتصاد، بتاريخ: 2008/06/12.
- 45- كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2009.
- 46- ماجدة أبو زنت وعثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، 2006.
- 47- مبارك بوعشة والأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

- 48- محسن حسن حمزة، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث، مصر المعاصرة، العدد 326.
- 49- محمد بن أحمد السديري، التجارة الالكترونية: تقنيات واستراتيجيات التطبيق، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 73، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2009.
- 50- محمد زاهي بشير ومصطفى عبد الله خشيم، أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي، 1994، مجلة شؤون عربية، العدد: 78، جوان 1994.
- 51- مصطفى العبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 816، 2004/04/26، محور الإدارة والاقتصاد، 2004، متوفرة على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17430>
- 52- منذر خدام، منظمة التجارة العالمية: المخاض الصعب، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 815، 2004/04/25، محور الإدارة والاقتصاد، 2004، متوفرة على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17379>
- 53- منير الحمش، العولمة الاقتصادية: المفهوم-السمات-التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي _الانكسار، مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، العدد 41، سوريا، شتاء 2008.
- 54- مهند ابراهيم أبو لطيفة، العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي، مجلة ابن رشد، الجمعية العربية المستقلة: ألمانيا، العدد الثاني، صيف 2001.
- 55- موسى الغرير، المنظمات الاقتصادية الدولية: منظمة التجارة العالمية نموذجاً، مجلة معلومات دولية، ربيع 2000، العدد: 64.

III- الملتقيات والمؤتمرات:

- 56- أحمد مخلوف، نور الدين حامد، دور التجارة الالكترونية وعلاقتها بالتجارة الخارجية والمعوقات الملازمة لها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى: الجزائر، يومي: 26-27 أبريل 2011.
- 57- بضيف عبد المالك وعنتر بوتيار، دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة -من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012.

- 58- بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتميز منظمات الأعمال مع الإشارة لنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، يومي 12-13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.
- 59- سفيان بن عبد العزيز وعبد السلام مخلوفي، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة: الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.
- 60- صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة الموافق لأيام 08/07 أبريل 2008، الجزء الأول، المحور السادس، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
- 61- عابد بن عابد العبدلي، التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية: الواقع، التحديات، الآمال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
- 62- فاتح مجاهدي، الاقتصاد الرقمي ومتطلباته، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، يومي 4/5 ديسمبر 2007.
- 63- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، المنظمة العربية للإدارة: جامعة الدول العربية، 2007.

IV- المذكرات والأطروحات:

- 64- أمل خيرى أمين، نظام التجارة العادلة في الاقتصادات المعاصرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في دراسات إسلامية- شعبة اقتصاد، المعهد العالي للدراسات الاسلامية: مصر، 2012، متوفرة على الرابط: <http://www.alukah.net/culture/1085/47900>
- 65- رباعي أمينة، التجارة الالكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

- 66- رشاش عباسية، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا "UEMOA"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدس بلعباس: الجزائر، 2007.
- 67- رشيد علام، عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي -دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال -فرع تجارة إلكترونية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة: بريطانيا، 2010.
- 68- شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 69- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001.
- 70- صواليلي صدرالدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، 2006.
- 71- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 2011.
- 72- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية -دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: سطيف، 2012.
- 73- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003.
- 74- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2007.
- 75- محمد الطاهر سعودي، منظمة التجارة الدولية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة (الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، 2011.

V-الانترنت:

- 76- الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/11/13، متوفر على الرابط: <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/mdgpartner.shtml>
- 77- تايلندا، موسوعة ويكيبيديا، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/تايلندا>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/08.
- 78- الفيتنام، موسوعة ويكيبيديا، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/الفيتنام>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/08.
- 79- كامبوديا، موسوعة ويكيبيديا، مرجع سابق، على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/كامبوديا>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/08.

VI- مراجع أخرى:

- 80- جمال الدين لعويسات، دروس في التجارة الدولية، المكتبة القانونية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 04 جانفي 2014، متوفرة على الموقع: <http://fr.scribd.com/doc/87496436/doc-cours>.
- 81- عبد المنعم محمد الطيب، تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاليات الجديدة لتحرير التجارة - التجربة السودانية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - سطيف-، 25- 28 ماي 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I- الكتب:

- 82- B.Johansson and others, **The Emerging Digital Economy**, Springer Berlin Heidelberg: New York, 2006.
- 83- Dominick Salvatore, **International Economics: trade and finance**, tenth edition, John Wiley and sons, Inc: Singapore, 2011.
- 84- Edward J.Malecki and Bruno Moriset, **Digital Economy: Business organization**, production processes, and regional developments, Routledge Taylor and Francis Group: London and New York, 2008.

- 85- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulux, **Le commerce international : Théorie, politiques et perspective industrielles**, presse de l'Université du Québec: Québec, 2006.
- 86- Erik Brynjolfsson and Brian Kahin, **Understanding the Digital Economy: data, tools**, and research, Massachusetts Institute of technology, 2000.
- 87- Giancarlo Corsetti and others, **What caused the Asian currency and financial crisis?, Japan and the World Economy**, Vol: 11, NBER Working Paper No 6833, NBER Program in International Finance and Macroeconomics, URL: <http://www.nber.org/papers/w6833>
- 88- Hubert Martini et Ghislaine Legrand, **Commerce International**, 2010, 3eme edition, Dunod, Paris.
- 89- James Hendler and others, **Metcalf's Law**, Web 2.0, and the semantic web, University of Maryland, College Park: United States, 2008.
- 90- Jean-Paul Rodrigue, **L'espace economique mondiale**, presse de l'Université du Québec: Québec, 2000.
- 91- Jinyong Lee and others, **Korean economic growth and marketing practice progress: A role model for economic growth of developing countries**, Industrial Marketing Management, Volume 37, Issue 7, October 2008, Pages 753–757, URL: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0019850108001417?np=y>
- 92- Michel Rainelli, **Le commerce international**, 9ème édition, la découverte, Paris, 2003.
- 93- Sueo Sudo, **ASEAN: Significance of and issues at the first East Asia Summit**, Yearbook of Asian affairs- Chiba, ZDB-ID 22806295 - Vol. 1.2006, 2007.
- 94- Zahid A. Khan and others, **Engineering Economy**, First Chapter, Pearson Education: India, March 2012.

- 95- Abdelaziz BELAIDI, **Le Commerce Equitable: une opportunité pour les artisans et petits producteurs**, Université Paris-Dauphine, Site: www.dauphine.fr
- 96- Antonio Madureira and others, **Empirical validation of Metcalfe's law: How Internet usage patterns have changed over time**, Journal of Information Economics and Policy: Elsevier B.V, 2013.
- 97- Barbara M. and others, **Government Statistics: E-Commerce and Electronic Economy**, a paper prepared for presentation to the Federal Economic Statistic, Advisory Committee (FESAC), June 15, 2000. P3.
- 98- **East Timor to join Asean in Jakarta 2011**, Jakarta Globe: Indonesian English News Publication, 2010, URL: <http://www.thejakartaglobe.com/archive/east-timor-to-join-asean-in-jakarta-2011/409570/>
- 99- Haridass Nagalingam, **Benefits and Cost of region-wide FTA'S The ASEAN experience**, ASEAN Secretariat: Jakarta, 2013 .
- 100- Jamil Nasir, **The making of an Asian tiger**, "The International News" newspaper: Pakistan, 27/07/2013, URL: <http://www.thenews.com.pk/Todays-News-9-192677-The-making-of-an-Asian-tiger>
- 101- Koo Jin Shen, **Brunei Halal Brand: Getting more shelf space**, The Brunei Times daily newspaper, Friday, December 27, 2013, URL: <http://www.bt.com.bn/business-national/2013/12/27/brunei-halal-brand-getting-more-shelf-space>
- 102- Mahathir Mohamad (Prime Minister of Malaysia), **Malaysia on Track for 2020 Vision**.
- 103- Mark L. Clifford and Janet Pau, **Through the eyes of Tiger Cubs: Views of Asia's Next Generation**, John Wiley and Sons: Asia, 2011.
- 104- **Philippine Economy posts 7.0 percent GDP growth in Q3 2013**, National Accounts of the Philippines, Philippine statistics authority, national statistical coordination board, Posted 28 November 2013, seen on 15/01/2014, URL: <http://www.nscb.gov.ph/sna/default.asp>

- 105- Rafikul Islam, **Prioritizing Issues of Malaysian Vision 2020: An Application of The Analytic Hierarchy Process**, Department of Business Administration, faculty of Economics and Management Sciences, International Islamic University: Malaysia.
- 106- Richard Stubbs, **ASEAN plus three: Emerging East Asian Regionalism?**, Asian Survey, 42:3, University of California Press, Journals Division, 2002.
- 107- Robert Skidelsky, **Why fair trade?**, Project Syndicate: London, March 2012, URL: <http://www.project-syndicate.org/commentary/why-fair-trade>
- 108- Victor Krasilshchikov, **The East Asian ‘Tigers’: Following russia and Latin America?**, Asia-Pacific Program .

III- التقارير :

- 109- 23rd ASEAN Summit, Bandar Seri Begawan, Brunei Darussalam, 9-10 October 2013, URL: <http://asean-summit-2013.tumblr.com>
- 110- Global financial centers report 7, March 2010.
- 111- Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World.
- 112- International Trade Statistics Report 2013, OMC Official Website, seen on 15/01/2014.
- 113- List of ASEAN Summits, ASEAN-Malaysia National Secretariat Official Web Site, URL: <http://myasean.kln.gov.my/myaseanv2/index.php/list-of-asean-summits-mainmenu-90>
- 114- Organisation Mondial du Commerce, division de l’information et des relations avec les medias, 2001, 2eme Edition, Genève, Suisse.
- 115- Organisation Mondial du commerce, division de l ‘information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001, P 14.
- 116- Peter Crail and Xiaodon Liang, Southeast Asia Nuclear-Weapon-Free Zone and the Nuclear-Weapon States, Asia Pacific Bulletin number 148, February 7th, 2012 .

- 117- Sustainable Development Report 2012, The “Swiss Statistics” series published by the Federal Statistical Office (FSO).
- 118- The Future We Want Report, 2012, at URL :
www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf

IV- الانترنت:

- 119- ASEAN Free Trade Area, AFTA Council, ASEAN official web-site, URL:
<http://www.asean.org/communities/asean-economic-community/category/asean-free-trade-area-afta-council>
- 120- ASEAN official web-site, about ASEAN, overview, establishment, URL:
<http://www.asean.org/asean/about-asean>
- 121- Brunei, Wikipedia from the free Encyclopedia, URL:
<http://en.wikipedia.org/wiki/Brunei>
- 122- Burma, East and Southeast Asia, The world FactBook, Op.cit, seen on: 15/01/2014, URL:
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/bm.html>
- 123- Cambodia, Southeast Asia, The world FactBook, Publications, Library, Central Intelligence Agency, seen on: 08/01/2014, URL:
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/cb.html>
- 124- East Timor, Wikipedia from the free Encyclopedia, URL:
http://en.wikipedia.org/wiki/East_Timor
- 125- Indonesia Economy Profile 2013, seen on 15/01/2014, URL:
http://www.indexmundi.com/indonesia/economy_profile.html
- 126- Laos, East and Southeast Asia, The world FactBook, Op.cit, seen on: 08/01/2014, URL:
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/la.html>
- 127- Laos, Wikipedia from the free Encyclopedia, seen on: 08/01/2014, URL:
<http://en.wikipedia.org/wiki/Laos#Tourism>
- 128- Southeast Asia, Wikipedia from the free Encyclopedia, seen on 15th of December, 2014 URL: http://en.wikipedia.org/wiki/Southeast_Asia

فائمة الفهارس

فهرس الجداول

- الجدول رقم 01: الأسس المتغيرة بتغير الفكر الاقتصادي 16
- الجدول رقم 02: جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف 75
- الجدول رقم 03: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية (1946-2013) 78
- الجدول رقم 04: مؤشرات عامة حول دول جنوب شرق آسيا (2012) 106
- الجدول رقم 05: اتفاقيات التجارة الحرة لدول الأسيان 123
- الجدول رقم 06: تطور المبادلات السلعية الدولية لدول جنوب شرق آسيا في الفترة [1975-1948] 126
- الجدول رقم 07: تطور إجمالي المبادلات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1997-1975] 128
- الجدول رقم 08: تطور إجمالي المبادلات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [2011-1998] 130
- الجدول رقم 09: صادرات السلع والخدمات لدول جنوب شرق آسيا ومساهمتها الدولية لسنة 2012 131
- الجدول رقم 10: واردات السلع والخدمات لدول جنوب شرق آسيا ومساهمتها الدولية لسنة 2012 132
- الجدول رقم 11: نسب مساهمة مكونات السلع إلى إجمالي صادرات السلع لدول جنوب شرق آسيا للفترة [2012-1980] 133
- الجدول رقم 12: نسب مساهمة مكونات السلع إلى إجمالي الواردات لدول جنوب شرق آسيا للفترة [2012-1980] 138
- الجدول رقم 13: تطور المبادلات الدولية للخدمات التجارية في دول الأسيان للفترة [1980-2012] 142

- الشكل رقم 01: تطبيقات الانترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات 16
- الشكل رقم 02: أبعاد التنمية المستدامة 68
- الشكل رقم 03: نسب تشكيلة هيكل صادرات دول جنوب شرق آسيا لسنة 2012 124
- الشكل رقم 04: نسب تطور المبادلات السلعية الدولية لدول جنوب شرق آسيا في الفترة [1975-1948] 127
- الشكل رقم 05: تطور إجمالي الصادرات والواردات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [1997-1975] 128
- الشكل رقم 06: تطور إجمالي الصادرات والواردات الدولية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [2011-1998] 130
- الشكل رقم 07: تطور معدلات النمو السنوية لصادرات وواردات الخدمات لرابطة دول جنوب شرق آسيا في الفترة [2012-1980] 142

أ-د مقدمة عامة

الفصل الأول: الاقتصاد الرقمي: مفاهيم أساسية، تحديات هائلة ووجهة مستقبلية.

11 تمهيد

12 المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي: تطور وأصول نظرية

12 المطلب الأول: تطور الاقتصاد العالمي

12 1- مراحل تطور الاقتصاد العالمي

15 2- سمات تطور الاقتصاد العالمي

16 3- الأسس المتغيرة للتفكير الاقتصادي في ظل تطور الاقتصاد العالمي

17 المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد الرقمي

17 1- تعريف الاقتصاد الرقمي

19 2- خصائص الاقتصاد الرقمي

20 3- العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي

21 المطلب الثالث: أسس وافتراضات الاقتصاد الرقمي

21 1- قانون الأصول الرقمية واقتصاد السرعة الفائقة

22 2- اقتصاديات الحجم والنطاق الجديدة

22 3- ضغط التكلفة لكل صفقة وإعادة توازن السوق

22 4- تكلفة المنتج الرقمي، الكفاءة والرافعة

23 المبحث الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي واتجاهاته

24 المطلب الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي

24 1- الموارد الاقتصادية الجديدة

26 2- السوق الرقمي

27 3- الحكومة الإلكترونية

28	المطلب الثاني: الاقتصاد الرقمي نواة العولمة
28	1- ماهية العولمة
30	2- أدوات العولمة الاقتصادية
31	3- العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية
32	المطلب الثالث: عالمية الاقتصاد الرقمي
32	1- عولمة الاقتصاد
33	2- عولمة التجارة
34	3- تحدي التكتلات الدولية
35	المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد الرقمي: التجارة الإلكترونية
35	المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية
35	1- تعريف التجارة الإلكترونية
37	2- مصطلحات حول التجارة الإلكترونية
39	3- خصائص ومزايا التجارة الإلكترونية
40	المطلب الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية
40	1- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض (G2G)
40	2- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والشركات (G2B)
41	3- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين (G2C)
41	4- التعاملات فيما بين الشركات والأجهزة الحكومية (B2G)
41	5- التعاملات فيما بين الشركات بعضها البعض (B2B)
41	6- التعاملات فيما بين الشركات والمستهلكين (B2C)
41	7- التعاملات من المستهلك إلى الحكومة (C2G)
42	8- التعاملات فيما بين المستهلكين والشركات (C2B)
42	9- التعاملات فيما بين المستهلكين أنفسهم (C2C)

42	المطلب الثالث: متطلبات التجارة الإلكترونية وآثارها الاقتصادية
42	1- متطلبات التجارة الإلكترونية
43	2- الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية
46	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التجارة الدولية: بين مواكب تطور النظام التجاري الدولي ومواجهه تحديات التنمية المستدامة.

48	تمهيد
49	المبحث الأول: التجارة الدولية: أسس ومفاهيم نظرية
49	المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
49	1- مفهوم التجارة الدولية
50	2- أهمية التجارة الدولية
51	3- أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
52	المطلب الثاني: التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل
52	1- التقسيم الدولي للعمل كأساس لقيام التجارة الدولية
53	2- العوامل المؤثرة في قيام التقسيم الدولي للعمل
54	3- أشكال التقسيم الدولي للعمل
56	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الدولية
56	1- المدرسة التجارية (الفكر الميركانتلي)
58	2- المدرسة الكلاسيكية
60	3- المدرسة النيوكلاسيكية
63	المبحث الثاني: التنمية المستدامة: قضايا وتحديات
63	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة
63	1- تطور مفهوم التنمية
65	2- تعريف التنمية المستدامة
65	3- مؤتمرات وقمم التنمية المستدامة

68	المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
68	1- البعد الاقتصادي
69	2- البعد الاجتماعي
69	3- البعد البيئي
70	4- البعد السياسي
71	المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة
71	1- العولمة ودخول العصر الرقمي
71	2- سياسات النظام التجاري الدولي الجديد والتحرير التجاري
72	3- اللامساواة شمال-جنوب
72	4- عدم الاستقرار السياسي وغياب الحوكمة والإدارة الرشيدة
		المبحث الثالث: تقييم النظام التجاري الدولي الجديد في ظل تحديات التنمية
73	المستدامة
73	المطلب الأول: تطور النظام التجاري الدولي
73	1- الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT)
74	2- جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف
75	3- منظمة التجارة الدولية OMC
78	4- المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية (1996-2013)
80	المطلب الثاني: أثر النظام التجاري الدولي الجديد على أبعاد التنمية المستدامة
80	1- البعد الاقتصادي: الآثار الاقتصادية للتحرير والانفتاح التجاري
82	2- البعد الاجتماعي: الآثار الاجتماعية للتحرير والانفتاح التجاري
83	3- البعد البيئي: الآثار البيئية للتحرير والانفتاح التجاري
84	4- البعد السياسي والإداري: الآثار السياسية والإدارية للتحرير والانفتاح التجاري
86	المطلب الثالث: التجارة العادلة كبديل للنظام التجاري الدولي الجديد
86	1- مفهوم التجارة العادلة
87	2- منظمات التجارة العادلة

87 3- مبادئ التجارة العادلة
90 خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر الاندماج في الاقتصاد الرقمي على هيكل التجارة الدولية _دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا.

92 تمهيد
93 المبحث الأول: اتجاهات التجارة الدولية في ظل أسس ومتغيرات الاقتصاد الرقمي
93 المطلب الأول: اتجاهات حديثة في تفسير التجارة الدولية
93 1- العامل التكنولوجي والتجارة الدولية
96 2- المنافسة غير التامة والتجارة الدولية
97 3- اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية
98 المطلب الثاني: عوامل تطور التجارة الدولية
98 1- قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد
99 2- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية
101 3- الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات
102 المطلب الثالث: مراحل تطور التجارة الدولية
102 1- المرحلة الأولى (1498-1763)
103 2- المرحلة الثانية (1763-1883)
103 3- المرحلة الثالثة (1883-1995)
104 4- المرحلة الرابعة (1995- إلى غاية اليوم)
105 المبحث الثاني: عوامل ظهور دول جنوب شرق آسيا على الساحة الدولية
105 المطلب الأول: ماهية دول جنوب شرق آسيا
105 1- التعريف بدول جنوب شرق آسيا
106 2- نبذة تاريخية عن اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا
111 المطلب الثاني: تجارب واستراتيجيات نمو ناجحة في المنطقة
111 1- تجربة النمر الآسيوية

116 نموذج الإوز الطائر للنمو الاقتصادي
118 المطلب الثالث: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
118 1- ماهية رابطة دول جنوب شرق آسيا
121 2- أهم قمم واجتماعات رابطة دول جنوب شرق آسيا
123 3- اتفاقيات التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا
124 المبحث الثالث: تطور هيكل التجارة الدولية لدول جنوب شرق آسيا
125 المطلب الأول: تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1948-
 2012]
125 1- تطور حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1948-2011]
130 2- حجم المبادلات الدولية لدول جنوب شرق آسيا لسنة 2012
 المطلب الثاني: تطور تجارة المواد المصنعة لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1980-
132 2012]
133 1- تطور صادرات المواد المصنعة خلال الفترة [1980-2012]
137 2- تطور واردات المواد المصنعة خلال الفترة [1980-2012]
 المطلب الثالث: تطور تجارة الخدمات لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة [1980-
140 2012]
143 خلاصة الفصل
145 خاتمة عامة
151 الملاحق
158 قائمة المراجع
170 فهرس الجداول
171 فهرس الأشكال
172 فهرس المحتويات

الملخص:

يعتبر الاقتصاد الرقمي الاقتصاد ما بعد الصناعي؛ فهو الاقتصاد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات كأهم عنصر من عناصر الإنتاج. رغم أن فترة ظهوره يسودها الغموض والالتباس ولا يمكن الحسم في تاريخ محدد يفصل بين الفترتين إلا أنها ترجح فترة منتصف عقد السبعينات كنقطة بروز وظهور له. ففي ظل ظهوره، ومن خلال الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات اكتسبت التجارة الدولية أهمية متزايدة، واتخذ التبادل التجاري الدولي أشكالاً وأساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل؛ فتمت صياغة نظريات ومفاهيم جديدة تماشى والتحويلات الهيكلية التي مست أسس التقسيم الدولي للعمل وغيرت مسار المبادلات الدولية.

ولعل الدول التي كان لها حصة الأسد في الاستفادة من المرحلة الانتقالية للنظام الاقتصادي العالمي -الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي- هي دول جنوب شرق آسيا. كانت تجربة هذه الدول بمثابة المعجزة؛ فقد استطاعت أن تنتقل من دول فقيرة متخلفة إلى دول غنية متقدمة خلال فترة لا تتجاوز 30 عاماً، بل وتخصصت دولياً في أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة والأكثر فاعلية؛ قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات. هذا ما أهّل اقتصادياتها لتخوض المنافسة مع أكبر الأقطاب الاقتصادية سيطرة على التجارة الدولية.

هذه الدول رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية إلا أن استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوجهها نحو التصنيع كثيف التكنولوجيا والخدمات التجارية، شكل الدفعة القوية لتدعيم وتنويع هيكل مبادلاتها الدولية وتفوقها بالمنافسة على الصدارة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التجارة الدولية، هيكل المبادلات الدولية، التنمية المستدامة، التجارة العادلة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دول جنوب شرق آسيا، رابطة الآسيان.

Abstract:

Digital economy is an economy based on the information technology, as the most important element of production. Unless the uncertainty and confusion in concept's appearance period, it seems to be the mid-seventies as a point of its emergence. In light of its appearance, and through the information and communication technology revolution, International Trade has gained increasingly important, and took new forms and methods were not known before. This led to come into view new theories and concepts that consider the fundamental change in international division basics of labor, and the track of international trade in general.

Perhaps the states that have had the lion's share of benefits in the transitional phase of the global economic system -the transition from an industrial economy to a digital economy- is the Southeast Asian countries. Their experience was a miracle; in a period not exceeding thirty years, they move from poor and least countries to rich and advanced countries, in addition to their internationally specialization in the most important produced and effective sectors of the economy; Services and Information Technology sectors. This was the push of their economies to compete the largest economic poles that have power over the International Trade.

Despite the lack of these countries natural resources, but their investment in information technology, and their orientation towards technology-intensive manufacturing and business services, was a strong push to strengthen and diversify their international trade structure, and gave them advantages to compete for front.

Key words: Digital Economy, International Trade, Structure of international trade, Sustainable Development, Equitable Trade, Information and Communication technology, Southeast Asia, ASEAN.